الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر معدلات البطالة على التضخم في الاقتصاد الجزائري

–دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990–2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث" ل م د" في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة: **إشراف:**

ميسم أنفال بوتبينة **الأستاذ الدكتور: جبار بوكثير**

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
سعيدة حركات	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
جبار بوكثير	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
منصف بن خديجة	أستاذ	سوق أهراس	عضوا
محمد لوشن	أستاذ	باتنة 1	عضوا
سليم العمراوي	أستاذ محاضر–أ	أم البواقي	عضوا
الطاوس غريب	أستاذ محاضر–أ	تبسة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) هود الآية 88. إن الشكر والعرفان أولا وآخرا لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أما بعد أتقدم بجزيل الشكر إلى:

- والدايا اللذان لولاهما بعد الله ﷻ ما أنا عليه الآن.
- المشرف الأستاذ الدكتور جبار بوكثير على تكرمه بالإشراف على هذا العمل.
- أعضاء لجنة المناقشة الموقرين والذي سيكون لهم الدور الفاعل في إثراء هذا العمل.
- الأستاذ الدكتور صرارمة عبد الوحيد عميد كلية الاقتصاد بجامعة أم البواقي، قدوة العلم والأخلاق.
- الدكتور بولويز عبد الوافي (جامعة تلمسان) الدكتور قط سليم (جامعة بسكرة) اللذان لم تتوقف نصائحهما منذ طور الليسانس، أسأل الله أن يزيدهما علما على علم.
- الأستاذ الدكتور بخوش عبد الحميد (جامعة قسنطينة)
- الأستاذ الدكتور كروش نور الدين (المركز الجامعي تيسمسيلت)
- الدكتور بوتيغان حمزة، الدكتور فروج محمد أمين (جامعة قسنطينة)
- رفيقة الدرب الدكتورة فنازي فاطمة الزهراء.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى والدّي الكريمين أمدّ الله في عُمرهما، ورزقهما الصحة والعافية .

إلى من كان سندي وملاذي أخواتي الغاليات وأخي الغالي.

إلى زوجي، حماتي وابنتي الغالية الكتكوتة مريم جوري

إلى حماي مربي الأجيال الأستاذ بخوش عبد القادر رحمه الله وطيب ثراه

إلى من شاركنني لحظات التعب والنجاح....لحظات الفرح صديقاتي العزيزات.

إلى كل من ترك أثرا في حياتي وتمنى لي التوفيق..... أهدي هذا العمل.

ميسم

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
مقدمة	**أ–ذ**
الفصل الأول: مدخل إلى أدبيات ظاهرة البطالة	
تمهيد.....	**–11–**
المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة.....	**–12–**
المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها.....	**–12–**
المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها.....	**–18–**
المبحث الثاني: البطالة في ظل الأزمات.....	**–24–**
المطلب الأول: البطالة في ظل أزمة الكساد الكبير 1929.....	**–24–**
المطلب الثاني: البطالة في ظل أزمة 2008.....	**–25–**
المبحث الثالث: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي	**–27–**
المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي.....	**–27–**
المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي...	**–31–**
المبحث الرابع: سياسات معالجة البطالة.....	**–36–**
المطلب الأول: سياسات التشغيل ودورها في مكافحة البطالة.....	**–36–**
المطلب الثاني: دور السياستان المالية والنقدية في تقليص معدلات البطالة.....	**–37–**
خلاصة.....	**–58–**
الفصل الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في المدارس الاقتصادية.....	
تمهيد.....	**–60–**
المبحث الأول: مفهوم التضخم، آثاره وأنواعه	**–61–**
المطلب الأول: مفهوم التضخم.....	**–61–**

المطلب الثاني: آثار التضخم..... -62-
المطلب الثالث: أنواع التضخم ..... -67-
المبحث الثاني: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي ..... -70-
المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي..... -71-
المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي ..... -72-
المطلب الثالث: تفسير التضخم في النظرية النقدية الحديثة..... -74-
المطلب الرابع: تفسيرات أخرى للتضخم..... -75-
المبحث الثالث:قياس الفجوة التضخمية وعلاجها..... -77-
المطلب الأول: قياس الفجوة التضخمية..... -77-
المطلب الثاني: علاج الفجوة التضخمية..... -79-
المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم في المدارس الاقتصادية..... -81-
المطلب الأول: المقاربات الأولية للعلاقة بين البطالة والتضخم..... -81-
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في منحنى فيليبس..... -84-
المطلب الثالث: التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في الاقتصاد..... -98-
خلاصة..... -103-
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021
تمهيد..... -105-
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر..... -106-
المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021..... -106-
المطلب الثاني: محددات التضخم في الجزائر..... -112-
المطلب الثالث: سياسات مكافحة التضخم في الجزائر ..... -123-
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر..... -130-
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021..... -130-
المطلب الثاني: محددات البطالة في الجزائر..... -134-
المطلب الثالث: سياسات مكافحة البطالة في الجزائر..... -139-
خلاصة..... -151-

تمهيد..... –153–

المبحث الأول: دراسة نظرية للقياس الاقتصادي ..... –154–

المطلب الأول: لمحة حول القياس الاقتصادي ..... –154–

المطلب الثاني: الصياغة العامة للنموذج الخطي العام..... –160–

المطلب الثالث: اختبارات المعنوية لمعلمات النموذج ..... –162–

المطلب الرابع: المشاكل القياسية للنموذج المقدر..... –167–

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري..... –179–

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة..... –179–

المطلب الثاني: الحالة التحليلية للمتغير التابع والمتغير التفسيري المحتويين في النموذج..... –182–

المبحث الثالث: دراسة قياسية تطبيقية لأثر البطالة على التضخم في الجزائر..... –185–

المطلب الأول: التقدير الأولي للنموذج القياسي ..... –185–

المطلب الثاني: اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات من عينات مختلفة (اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج)..... .... –190–

المطلب الثالث: اختبارات تحديد المشاكل القياسية ..... –192–

المطلب الرابع: عرض النتائج وتفسيرها..... –199–

خلاصة..... –202–

خاتمة..... –204–

قائمة المراجع..... –215–

قائمة الملاحق..... –224–

ملخص..... –228–

فهرس الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
1-3	معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	115
2-3	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (أ.و.أ.م) خلال الفترة (01 جانفي 1990 إلى غاية 01 جانفي 2012)	124
3-3	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر لمختلف القطاعات خلال الفترة 2016-2018	126
4-3	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	135
5-3	تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	136
6-3	عمليات استرجاع السيولة في الجزائر	138
7-3	تطور فوائد التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة في الجزائر	139
8-3	تطور معدلات البطالة السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	141
9-3	المؤسسات المنحلة حسب القطاع الاقتصادي والقانوني حتى 30 جوان 1998	143
10-3	تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	157
11-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الاقتصادي	158
12-3	تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	159
13-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	159
14-3	تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	160
15-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	161
1-4	تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة	191
2-4	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين البطالة والتضخم	195
4-4	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	196
5-4	نتائج تقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية بين البطالة والتضخم	199
7-4	تحديد فترات الثقة لمعلمات المجتمع	201
8-4	نتائج اختبار فيشر لمعنوية معلمات النموذج	203
9-4	نتائج اختبار وولد لمعنوية النموذج	203
10-4	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2008)	204

11–4	نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 1994)	205
12–4	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الأولى	209
13–4	اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الثانية	210
14–4	اختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	211
15–4	اختبار هارفي لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	211
16–4	اختبار جليجر لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	212
17–4	اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	212
18–4	اختبار وايت لعدم ثبات التباين بواقي النموذج	213

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	العلاقة بين معدل البطالة والأجر الحقيقي	15
2–1	العلاقة بين مستوى التشغيل والأجر الحقيقي	15
3–1	قانون أوكن	23
4–1	العرض على العمل عند الكلاسيك	29
5–1	الطلب على العمل عند الكلاسيك	30
6–1	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	30
7–1	الطلب على العمل عند كينز	33
8–1	العرض على العمل عند كينز	33
9–1	توازن سوق العمل عند كينز	35
10–1	سد الفجوة الانكماشية وعلاج البطالة وفق كينز	41
11–1	منحنى IS	43
12–1	منحنى Ms	46
13–1	منحنى LM	48
14–1	منحنى IS/LM	50
15–1	انتقال منحنى IS بواسطة السياسة المالية التوسعية	50

16–1	انتقال منحنى LM بواسطة السياسة النقدية التوسعية	52
17–1	منحنى الطلب والعرض على النقود عند كينز مقابل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	60
1–2	منحنى العرض الكلي AS	67
2–2	توازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي الحديث AS/AD	77
3–2	تضخم دفع التكلفة	80
4–2	الفجوة التضخمية	83
5–2	العلاقة بين البطالة والتضخم عند الكلاسيك	90
6–2	العلاقة بين البطالة والتضخم عند الكينزيين	91
7–2	المربع السحري (الذهبي) لنيكولاس كالدور	92
8–2	منحنى فيليبس للمملكة المتحدة خلال الفترة 1861–1957	96
9–2	منحنى فيلبس الأصلي	98
10–2	توازن سوق العمل عند ريتشارد ليبسي	100
11–2	العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومستوى الأجر النقدي	101
12–2	العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومستويات البطالة	103
13–2	منحنى فيليبس الموسع	104
14–2	التوليفات المثلى للبطالة والتضخم	111
1–3	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر	120
2–3	نمو فائض السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014	122
3–3	تطور كتلة الأجور السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990–2021	123
4–3	تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية الناتج الحقيقي لكل موظف في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012	125
5–3	تطور النفقات العامة في الجزائر مقابل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001–2016	127
6–3	الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	130
7–3	الفجوة بين الطلب والعرض في الجزائر	131
8–3	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001–2016	132

9–3	تطور معدلات البطالة السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990–2021	142
1–4	قبول أو رفض الفرضية	174
2–4	مناطق القبول والرفض لاختبار ديربن–واتسون	182
3–4	آثار التعدد الخطي	188
5–4	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2021	193
6–4	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2021	194
7–4	دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور	197
8–4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM	205
9–4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ	206
10–4	نتائج اختبار jarque–bera	207
11–4	CORRELOGRAM سلسلة بواقي النموذج المقدر	209

مقدمة

أضحت البطالة العنوان الرئيسي للمشكلات الاقتصادية، فتفشي ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة في اقتصاد ما يعمل على زيادة التفاوت الطبقي وتعميق حجم الفجوة بين أفراد المجتمع الواحد وزيادة معدلات الفقر، مما يؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي ناهيك عن تأثيرها على القدرة الشرائية، والتي من شأنها المساهمة في إحداث ركود اقتصادي محدثة ترديا في المستوى المعيشي للأفراد، لتقف بذلك البطالة عائقا أمام تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي تسمو إليها جميع البلدان. فوجود بطالة في أوساط تتوافر على أفراد أكفاء تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة للعمل تعني تعطيلا لمسار النمو، فعنصر العمل هو واحد من بين عناصر الإنتاج الرئيسية، إذن فالبطالة هي هدر للموارد خاصة في ظل مشكلة الندرة والموارد غير المتجددة.

ضف إلى ذلك البطالة هي تهديد للتوازنات الاقتصادية في البلد بدء باختلال التوازنات المالية على الصعيد الداخلي من خلال المساس برصيد الموازنة العامة للدولة وعلى الصعيد الخارجي من خلال التأثير على رصيد ميزان المدفوعات. إذن نلاحظ كيف أن البطالة تؤدي إلى اضطراب الدورة الاقتصادية في الاقتصاد.

إن هذه الظاهرة لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة، فالبطالة هي متغير حتمي غير مرغوب في جميع اقتصاديات العالم مهما بلغت تطورا في إطار ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة، لذلك نجد أن كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية تشترك في ميزات هذه الظاهرة.

إذن فالبطالة تفرز من الآثار السلبية التي لا تعد ولا تحصى وعلى أصعدة عدة، فهي كفيلة بالمساس بالجانب الأمني وتفشي الجريمة نتيجة إحداثها للفقر، ويمكن أن تأخذ منحنى أبعد وتنتقل للجانب السياسي نتيجة الهجرة غير الشرعية بهدف البحث عن حياة أفضل. نظرا للتداعيات الخطيرة التي تفرزها ظاهرة البطالة على نواحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، أخذت محطة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث تنافست النظريات في تفسيرها من أجل تشخيصها ومعرفة أبرز أسبابها بهدف الخروج بحلول والاقتراب من التشغيل التام، حيث تم تسطير هذا الأخير أي التشغيل كواحد من الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية للدولة وأصبحت بذلك مؤشرا لقياس الأداء الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا: بناء الإشكالية

بغية التصدي لظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها، وبغرض تحقيق هدف الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية كان لزاما على السلطات حشد مختلف السياسات الاقتصادية في البلد، إذ يتم تخفيض مستويات البطالة عن طريق التوسع في السياسة الاقتصادية. لكن الإشكال المطروح هو ردة فعل الحركة الاقتصادية، فقد ينعكس التوسع في السياسة الاقتصادية على مقدرا كبير من التضخم، وهنا تظهر إشكالية البطالة والتضخم، فالتضخم هو متغير حتمي غير مرغوب به في الاقتصاد. فإذا كان تضخما مدروسا ومحسوبا فلا بأس به بحيث يكون ناتجا عن ردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية، أما إذا كان بمعدلات مرتفعة وغير متوقعة فهنا يكمن الخطر على الاقتصاد لأنه ناتج عن رد فعل مبالغ فيه أي فرط حساسية في الاقتصاد، فالعمل على زيادة العمالة بعبارة أخرى خفض معدلات البطالة لما هو أقل من المعدل الطبيعي يؤدي إلى مشكلات اقتصادية أخرى (التضخم). لذلك تكمن مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية في كيفية الوصول إلى" **التوليفة المثلى** "بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل والتي كلما اقتربت من الصفر زاد الرفاه في المجتمع.

هذه الإشكالية تطرح نفسها بقوة في الساحة الاقتصادية للدولة الجزائرية، فشبح البطالة وفي وقت سابق مثل مصدر تهديدٍ لاستقرار البلد، فقد عرفت معدلات البطالة مستويات قياسية وتم إهمالها كهدف جراء تبني برنامج الخوصصة في إطار التعديل الهيكلي للمؤسسات العمومية سنة 1994 وما تبعه من تسريح لآلاف العمال الجزائريين. بعد سنة 2001 أصبح التشغيل من أولويات برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الجديد في الجزائر ومن أهداف برامج التنمية، فبعد ارتفاع أسعار ابتداء من سنة 2000 وباعتبار الجزائر دولة ريعية بامتياز أين تمثل الجباية البترولية أكثر من 65 % من مجموع إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، سمح بتبني الفكر الكينزي الداعم لزيادة الطلب الكلي القائم على التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي حيث تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 والتي كانت أحد أهدافها الرئيسية تقليص معدلات البطالة. لكن في المقابل استقرار الأسعار هو الآخر يجب الحفاظ عليه، فالتضخم يطارد الاقتصاد أينما اتجه، وإن ارتفاع الأسعار بشكل كبير يعني العودة إلى نقطة الصفر، فلقد عرفت مستويات الأسعار في الجزائر معدلات قياسية هي الأخرى بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1992. بيد أن استقرار هذه الأخيرة يسمح بضمان مستوى مقبول من طلب الأفراد على مختلف السلع والخدمات، الأمر الذي من شأنه المحافظة استقرار عمل الجهاز الإنتاجي. إذن فالحفاظ على معدلات دنيا من التضخم يضمن زيادة تشغيل مختلف الموارد الاقتصادية مما يسمح

بزيادة الدخل الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستويات التشغيل وتفادي مأزق تسريح العمال وتفاقم معدلات البطالة. وعليه تظهر معالم الإشكالية التي نطرحها في التساؤل الجوهري التالي: **ما مدى انعكاس تقلبات معدلات البطالة على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة .1990-2021**

التساؤلات الفرعية:

حتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تم تقسيم هذا الأخير إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر؟
2. ما مدى تفسير البطالة للتغيرات الكلية الحادثة على مستوى التضخم في الجزائر؟
3. هل ينطبق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية؟
4. هل يمكن استعمال منحنى فيلبس كأداة للسياسة الاقتصادية والوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها بناء على نتائج الدراسة، وهي كالتالي:

1. هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري.
2. هناك ارتباط قوي بين البطالة والتضخم في الحالة الجزائرية.
3. البطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر.
4. منحنى فيليبس ينطبق الحالة الجزائرية.
5. يمكن استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

إن الحديث عن البطالة والتضخم يعني الحديث عن الفقر والرفاه وهنا تكمن أهمية الدراسة، فتحقيق معدلات دنيا من التضخم والبطالة يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبلوغ الرفاهية الاقتصادية

والاجتماعية المنشودة والتي تسعى إليها جميع البلدان، فانخفاض معدلات البطالة يعني توفيرا للدخول، وإن استقرار الأسعار يعني الحفاظ على القدرة الشرائية لهذا الدخل وتحسين المستواه المعيشي للفرد ما يضمن له العيش الكريم والقدرة على الاستهلاك وبالتالي زيادة أرباح المنتجين وتحقيق المنفعة لجميع الوحدات الاقتصادية أفراد ومنتجين. أما على المستوى الكلي فزيادة معدلات التشغيل تعني استمرار العملية الإنتاجية ومنه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد منه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى البحث عن التوليفة المثلى التي تجمع بين متغيرين حتميين غير مرغوبين هما البطالة التضخم مع الحفاظ على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري.

بالإضافة إلى هذا تهدف الدراسة إلى:

- تتبع تطور كل من البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- رصد أهم محددات البطالة والتضخم في الجزائر؛
- تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر في معالجة مشكلتي البطالة والتضخم من أجل تحديد مواطن القوة والضعف؛
- معرفة مدى نمطية الاقتصاد الجزائري في ما يخص النظريات التي عالجت العلاقة بين البطالة والتضخم، من أجل القدرة على التشخيص والخروج بحلول على أساسها؛
- اقتراح جملة من التوصيات حول شروط نجاح برامج مكافحة كل من البطالة والتضخم في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

لكل بحث علمي دوافعه ومبرراته لقيام الباحث به، وقد كانت هناك عدة أسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الدوافع الموضوعية:

- وزن الدراسة وأهميتها، إذ تعتبر الثنائية بطالة –تضخم المعادلة الصعبة في الاقتصاد؛

- دور التخصص (الاقتصاد الكمي) في إعطاء الدراسة طابع قياسي وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر معقولية؛
- الرغبة في المساهمة في إثراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين البطالة والتضخم؛
- المساهمة العملية في كيفية استخدام منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية.

الدوافع الشخصية:

- التعمق في دراسة موضوع الطور الثاني (الماستر) على اعتبار أن التضخم شكل أحد متغيراتها، وربط هذا الأخير بمتغير جديد وهو البطالة.
- الميول الشخصي للتحليل الاقتصادي الكلي.

المنهج المستخدم

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي(الاستقرائي والاستنباطي) الذي يبدأ باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر، ثم تجزئتها إلى أسئلة فرعية (**المنهج التحليلي لديكارت**)، بعدها يتم وضع الفرضيات كإجابات محتملة وتخمينات معقولة للمسألة المطروحة، واستقراء الواقع الاقتصادي للظاهرتين محل الدراسة، للوصول أخيرا إلى إثبات أو نفي الفرضيات باستخدام الأسلوب الكمي للتأكد من إمكانية وجود علاقة بين الظاهرتين.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع المختلفة تنوعت بين العربية والأجنبية: كتب؛ رسائل علمية؛ مقالات؛ مؤتمرات وملتقيات؛ بيانات البنك العالمي، التقارير الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة العمل الجزائرية، التقارير والنشريات الصادرة عن بنك الجزائر، المراسيم التنفيذية والمواد القانونية.

حدود الدراسة

تحددت أبعاد الدراسة لهذا الموضوع من جانبين جانب زماني وجانب مكاني. يتضح البعد المكاني من خلال التطرق لمختلف الجوانب المحيطة بظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وطبيعة العلاقة بينهما تبعا لخصوصية الاقتصاد الوطني، أما الحد الزماني فهو محدد بالفترة (1990-2021). والتي تتضمن أكثر من مرحلة مر بها الاقتصاد الجزائري،حيث سجلت الفترة الأولى أعلى معدل تضخم في سنة 1992 بعد صدور قانون تحرير الأسعار لسنة 1989 وأعلى معدل بطالة سنة 1995. تمثل سنة 1990 بداية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق

وتبني إصلاحات اقتصادية وجملة من الإجراءات التي انتهجتها الحكومة في إطار التعديل الهيكلي والذي انعكس إيجابا على انخفاض الأسعار لكن سليبا على معدلات بطالة. برنامج الخوصصة والذي على إثره تم تسريح آلاف العمال الجزائريين وأدى بذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة وتسجيل أعلى معدل لها سنة 1995، لتشهد السنوات اللاحقة تحسنا في الوضعية الاقتصادية تزامنت مع تحسن أسعار المحروقات، وتبني الدولة لسياسة الإنعاش والتي انعكست بشكل ايجابي على معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني. تليها مرحلة التقشف بعد انهيار أسعار النفط سنة 2015 والتي انعكست بشكل سلبي على البطالة بعد تجميد العديد من المشاريع التنموية. ثم مرحلة الجائحة والتي تزامنت مع أسباب سياسة أخرى أدت إلى فقدان السوق الجزائرية لآلاف الوظائف.

الدراسات السابقة المرجعية

1. قنوني حبيب **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990– 2013** هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة قياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2013 باستخدام الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتيجة أن العلاقة بين الظاهرتين هي نسبيا طردية مع معامل ارتباط ضعيف، ما يجعل المتغيرين البطالة والتضخم مستقلين في الحالة الجزائرية.
2. زواد آسيا، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2001–2018** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة 2001 -2018 من خلال إسقاط أفكار النظرية الأولى لمنحنى فيليبس على حالة الاقتصاد الجزائري، بناء على الأساليب الإحصائية باستخدام محولات (بوكس – كوكس) لقياس علاقة غير خطية بين متغيرين. كانت النتيجة وجود تطابق مع نظرية فيليبس أي وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدلي البطالة والتضخم في الجزائر.
3. بوالكور نور الدين **تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2015) في إطار منحنى فيليبس** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) هي علاقة عكسية، مما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، إذ من خلال ذلك تم التوصل إلى أن الحد الأدنى الذي لا

ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) هو 18.75 مهما ارتفع معدل التضخم، كما أن الانخفاض في معدل البطالة بـ 0.0412 نقطة في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط. ضف إلى ذلك أن انخفاض معدل البطالة بـ 0.177 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 10 **%**.

4. سمية بلقاسمي **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري** هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم ولقوى المسببة لها، من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2014. تم التوصل إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين سواء في الأجل القصير أو الطويل، أي عدم انطباق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

5. Fumitaka Furuoka **« Does the phillips curve really exist ? New empirical evidence from Malaysia »**

نظرا لنقص الأبحاث التي فحصت فرضية منحنى فيلبس في البلدان النامية تم اختيار حالة ماليزيا في هذه الدراسة التي هي عبارة عن مقال يهدف إلى فحص وإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة 1975 إلى غاية 2004. استخدمت الباحثة نموذج تصحيح الخطأ لاختبار وجود منحنى فيلبس في ماليزيا. أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن هناك علاقة سلبية (عكسية)طويلة المدى بين البطالة والتضخم .وعليه فقد قدمت هذه الدارسة دليلا تطبيقيا يدعم وجود منحنى فيلبس في ماليزيا.

6. David Umoru and M.Anyiwe **Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model**

قام الباحثان بفحص ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة وأوضحت النتائج التطبيقية وجود تضخم ركودي (بطالة مع تضخم) في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة. وعليه فإن هناك علاقة موجبة بين البطالة والتضخم منذ سنة 1986 ، مما يبطل فرضية منحنى فيلبس في نيجيريا .

إسهامات الدراسة:

من خلال ما سبق نلاحظ وجود كم معتبر من الدراسات السابقة، وهذا يثبت أن الموضوع تتراكم فيه المعلومات ويمكن مواصلة الدراسة فيه. وتكمن الإضافة التي ستقدمها هذه الدراسة في محاولة تقديم اقتراحات حول كيفية معالجة البطالة في الاقتصاد الجزائري بأقل آثار جانبية، بعبارة أبسط توفير مناصب شغل من جهة ومن جهة

أخرى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وهذا عن طريق محاولة البحث عن التوليفة المثلى التي تجمع بين متغيرين حتميين غير مرغوبين هما البطالة التضخم مع الحفاظ على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري.
كذلك سيتم توضيح لماذا يجب جعل استقرار الأسعار هدفا أوليا في سلم الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية وكيف يؤثر هذا الترتيب ايجابا على سوق الشغل.

هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها، كذلك من أجل الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

–الفصل الأول :جاء بعنوان مدخل إلى أدبيات ظاهرة البطالة، حيث تتطرق إلى محاولة طرح المفهوم الأكثر شمولية لظاهرة البطالة والمعمول به على النطاق الدولي، الأنواع الرئيسية للبطالة مع تبيان مختلف آثارها وأهم أسبابها مع الحديث وبشكل مفصل عن البطالة كأحد أهم إفرزات الأزمة من خلال التطرق لكل من أزمة الكساد العظيم 1929 والأزمة المالية العالمية 2008. ليتم فيما بعد تناول أبرز مدارس الفكر الاقتصادي في تفسير البطالة التقليدية والحديثة، لنختم الفصل بتحليل فعالية السياسات الاقتصادية في معالجة مشكلة البطالة.

–الفصل الثاني : على مستواه تم استعراض العلاقة بين البطالة والتضخم في المدارس الاقتصادية. بداية تم التعريج على الإطار النظري لظاهرة التضخم من حيث المفهوم، الآثار، الأنواع، المدارس الاقتصادية المفسرة للتضخم، قياس الفجوة التضخمية وآليات سدها من أجل إعادة التوازن للاقتصاد عبر مختلف السياسات الاقتصادية. ليتم فيما بعد عرض المقاربات الأولية التي مهدت للجدل الفكري حول العلاقة بين البطالة والتضخم، ومن ثم طرح نظرة مفصلة لمنحنى فيلبس ابتداءً من نشأته، وتطوره منتقلا من شكله الأصلي إلى شكله الموسع مع الاستعانة بالجانب الاحصائي. كما تم تناول إشكالية المراجحة (بطالة – تضخم) وما يتفرع عنها من إشكالية المفاضلة بين السياسات الاقتصادية ومشكلة المعدل الطبيعي للبطالة لنختم الفصل بإشكالية التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في الاقتصاد وهو الهدف من هذه الدراسة.

– الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة تحليلية لظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.
ومن خلال هذا الفصل تيتم عرض واقع كل من التضخم والبطالة في الاقتصاد الوطني، عبر تتبع تطور الظاهرتين

خلال الفترة المدروسة، تسليط الضوء على أبرز محددات كل منهما ومن ثم عرض السياسات المتبعة في مكافحة وضبط معدلات البطالة والتضخم في الجزائر. وذلك بالاعتماد على الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك العالمي، الدولي،، الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة العمل، بنك الجزائر.

-الفصل الرابع: بعنوان "التوليفة المثلى بطالة-تضخم في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2021" وقد مثل الجانب التطبيقي الذي خصص لإيجاد التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021 وهذا من خلال اختبار الفرضيات: وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري. كذلك اختبار فكرة وجود ارتباط قوي بين البطالة والتضخم في الجزائر. البطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر. انطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية، وأخيرا إمكانية استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر والوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الوطني. ولاختبار مدى صحة الفرضيات السابقة تم تقدير نموذج قياسي و هو عبارة عن انحدار خطي بسيط بغية معرفة تأثير المتغير التفسيري البطالة على المتغير التابع الممثل بالتضخم في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل إلى أدبيات ظاهرة البطالة

تمهيد

تمثل التشغيل واحد من الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية للدولة، فوجود بطالة يعني تدني المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي حرمانهم من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي تسمو إليها جميع البلدان. إن هذه الظاهرة لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة فالبطالة هو متغير حتمي غير مرغوب في جميع اقتصاديات العالم مهما بلغت تطورا في إطار ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة، لذلك نجد أن كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية تشترك في ميزات هذه الظاهرة. إن الأهمية التي تكتسيها ظاهرة البطالة جعلتها تأخذ محطة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث تنافست النظريات في تفسيرها لظاهرة البطالة من أجل تشخيصها ومعرفة أبرز الأسباب المؤدية إليها ومن ثم محاولة الخروج بحلول بهدف الاقتراب من التشغيل التام.

لمعالجة هذا الفصل سيتم توضيح المفهوم الأكثر شمولية لظاهرة البطالة والمعمول به على النطاق الدولي، مع التعريج على الجانب الكمي من خلال قياس البطالة وربطها بمستويات التشغيل ومستوى الأجر الحقيقي، تليها الأنواع الرئيسية للبطالة مع تبيان مختلف آثارها وأهم أسبابها مع الحديث وبشكل مفصل عن البطالة كأحد أهم مفرزات الأزمة من خلال التطرق لكل من أزمة الكساد العظيم 1929 والأزمة المالية العالمية 2008. ليتم فيما بعد تناول أبرز مدارس الفكر الاقتصادي في تفسير البطالة بداية بالفكر الكلاسيكي ثم الفكر الكينزي، لنختم الفصل بتحليل فعالية السياسات الاقتصادية المالية، الجبائية، النقدية والتجارية في معالجة مشكلة البطالة.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة البطالة

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الأبعاد الاقتصادية لظاهرة البطالة، مفهومها وقياسها، أنواعها، أسبابها، بالإضافة إلى مختلف آثارها، وأخيرا تسليط الضوء على الأزمات الاقتصادية كمسبب رئيسي للبطالة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

سنحاول الوصول إلى تعريف متكامل للبطالة، كما سيتم التعرف على كيفية حساب معدلات البطالة باعتبارها متغيرا كميا قابلا للقياس، بالإضافة إلى هذا تبيان العلاقة بين معدلات البطالة، مستويات التشغيل ومستوى الأجر الحقيقي.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

تعددت تعاريف للبطالة، وفيما يلي سيتم التطرق للتعريف العلمي بناء على تحليل النظريات الاقتصادية، وتعريفان عمليان معمول بهما.

أولا: المفهوم العملي للبطالة

تم اختيار مفهومين عمليين للبطالة كما يلي:

أ- المفهوم العملي الأول:

ابتداء من سنة 1954تم إعطاء تعريف دولي للبطالة وقد تم الاتفاق عليه في الندوة الدولية الثامنة للإحصائيين التابعين للمكتب الدولي للعمل لنفس السنة.[1]

وفق المكتب الدولي للعمل يتطلب مفهوم البطالة توافر الشروط الثلاثة التالية[2]:

1. عدم توفر عمل بالنسبة لعارض العمل؛
2. أن يكون المعني في إطار البحث عن عمل مدفوع الأجر؛
3. أن يكون المعني مستعدا لمباشرة العمل حالا.

[1] Dominique Gambier, **Analyse conjoncturelle du chômage**, PUF, Paris, 1978, P 16.
[2] Martine Roque, **Sortir du chômage,** Pierre Margada éditeur, Liège, 1995, P 14.

ب- المفهوم العملي الثاني:

يعتبر الشخص بطالا إذا كان سنه يتراوح بين 15 إلى 64 سنة وإذا كانت تتوفر فيه الشروط الثلاثة الآتية[1]:

1. أن يكون الشخص قد عمل أقل من ساعة واحدة خلال الأسبوع الذي سبق المقابلة؛
2. أن يكون هذا الشخص متاحا في حالة عرض عليه العمل، ويجب أن يكون جاهزا للعمل خلال الأسبوعين التاليين لموعد المقابلة؛
3. أن يكون في حالة بحث عن العمل خلال الأربعة أسابيع التي سبقت تاريخ القابلة.

ثانيا: المفهوم العلمي للبطالة:

حسب المفهوم العلمي تعرف البطالة على أنها " ظاهرة الاختلال في توازن سوق العمل أي الفجوة بين الطلب على العمل الذي يمثل حاجة المؤسسات للعمال، والعرض على العمل الذي يمثل كمية العمل التي يستعد الأفراد لتقديمها عند مستوى الأجر السائد. إذن فحجم البطالة هو مقدار الفرق بين المعروض من العمل والطلب عليه [2]."

بناء على التعاريف الثلاثة السابقة يمكن التوصل إلى أن البطالة هي "كل شخص بحاجة للعمل، قادر على العمل ويقبل بمستوى الأجر السائد ولا يجد فرصة للعمل"

ثالثا: قياس البطالة

يحسب معدل البطالة وفق العلاقة التالية[3]:

معدل البطالة = نسبة العاطلين عن العمل/ مجموع القوى العاملة

من خلال هذه العلاقة يمكن صياغة تعريف آخر للبطالة على "أنها نسبة العاطلين عن العمل مقارنة بمجموع القوة العاملة".

---

[1] Bart Cockx, Henri Sneessens, Bruno Van Der Linden, **Evaluation micro et macroéconomique des allégements de la parafiscalité en Belgique,** Academia Press, Bruxelle, 2005, P 31.

[2] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1984– 2014**، مجلة رؤى اقتصادية، ديسمبر 2014، العدد السابع، ص 08 (بتصرف قليل).

[3] **Principaux indicateurs économique sources et définitions**, OCDE, direction des statistiques, 2000, P 165.

الشكل رقم (1–1): العلاقة بين معدل البطالة u والأجر الحقيقي w/p

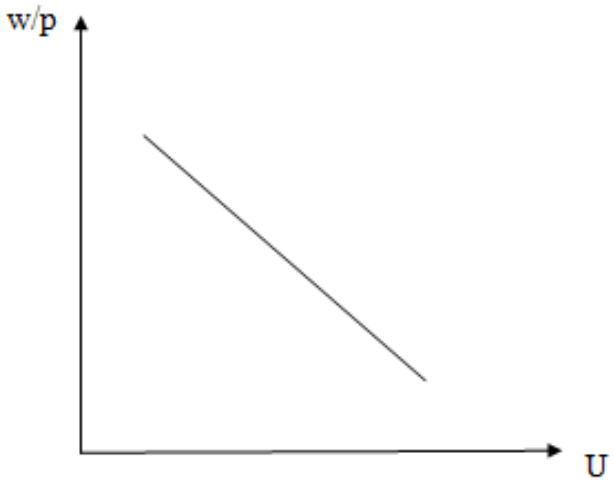

Source : Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie,** Pearson Education , Paris, 2011, 5ème éd, P 165.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل البطالة U هو دالة عكسية في الأجر الحقيقي w/p (مقدار ما يقتنيه الأجر النقدي من سلع وخدمات)، فكلما زاد الأجر الحقيقي انخفضت معه معدلات البطالة ما يجعل المنحنى ذو ميل سالب.

الشكل رقم (1–2): العلاقة بين مستوى التشغيل E والأجر الحقيقي

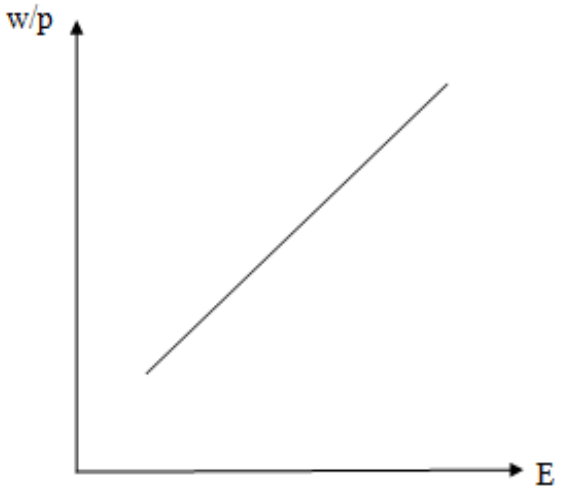

Source : Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie,** Pearson Education , Paris, 2011, 5ème éd, P 171.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مستوى التشغيل هو دالة طردية في الأجر الحقيقي، فكلما زاد الأجر الحقيقي زادت معه مستويات التشغيل ما يجعل المنحنى ذو ميل موجب. إذا ما تم الربط بين معدلات البطالة ومستويات التشغيل فكلما زادت مستويات التشغيل انخفضت معدلات البطالة، وهو ما يفسر الاتجاه المتعاكس للمنحنيين.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

هناك أربعة أنواع رئيسية للبطالة وهي المعدل الطبيعي للبطالة وما يتفرع عنه هو الآخر من أنواع للبطالة، البطالة الدورية، البطالة الموسمية والبطالة المقنعة، بالإضافة إلى أنواع أخرى.

أولا: المعدل الطبيعي للبطالة

يعتبر الاقتصادي البريطاني "ألبان ويليام فيليبس" أول من تكلم عن المعدل الطبيعي للبطالة وسيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث من خلال منحنى فيليبس.

"لا يوجد هناك مستوى معين من البطالة يستحيل من خلاله أن يهبط دون أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا المستوى أطلق عليه بالمعدل الطبيعي للبطالة" The Natural Rate of Unemployment واختصاره NAIRU [1].

وعليه يعرف المعدل الطبيعي للبطالة على أنه "مستوى البطالة الذي يوجد حتى لو كان الاقتصاد ينمو كما يجب له أن ينمو"[2].

كذلك يعرف المعدل الطبيعي للبطالة على أنه "ذلك المعدل الذي يسود عند مستوى التشغيل الكامل، رغم ذلك لا يكون منعدما أي يكون متحكما فيه بفعل حركية الاقتصاد وذلك في ظل وجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، إذن فالتشغيل التام أو العمالة الكاملة لا تعني اختفاء البطالة أو معدل بطالة مساويا للصفر فهناك مقدار معين من البطالة" [3].

[1] سومست ديساي، جورج باكلي، **كل ما تريد معرفته عن علم الاقتصاد**، ترجمة أحمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ط 1، ص 95.

[2] سومست ديساي، جورج باكلي، **المرجع سابق**، ص 96.

[3] مرسي، كمال الدين عبد الغني، **الحل الإسلامي لمشكلة البطالة: دراسة مقارنة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004، ص 16.

كذلك يطلق بعض الاقتصاديون على معدل البطالة المستقر الذي ينسجم مع معدل تضخم ثابت بالمعدل الطبيعي للبطالة.[1]

يمكن حساب معدل البطالة الطبيعي وفق العلاقة التالية[2]:

معدل البطالة الطبيعي = البطالة الاحتكاكية + البطالة الهيكلية

من خلال قانون حساب المعدل الطبيعي للبطالة فوجود كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية هو ما يجعل المعدل الطبيعي للبطالة غير منعدم.

أ- البطالة الاحتكاكية

تطلق على الأشخاص الذين يخرجون من دائرة العمل بشكل مؤقت من أجل البحث عن وظيفة جديدة، وبالتالي فالفترة التي تفصل بين المنصب الأول والمنصب الثاني تظهر البطالة الاحتكاكية أي نتيجة احتكاك الوظائف لذلك أطلقت عليها هذه التسمية[3].

إذن فهذا النوع من البطالة يظهر بسبب احتكاك العمال (أصحاب مناصب الشغل) بسوق العمل بهدف البحث عن وظائف أفضل من الوظيفة الأولى والتي تكون عادة من ناحية الأجر وظروف العمل.

ب- البطالة الهيكلية

تحدث البطالة الهيكلية في حالة التغيرات الهيكلية والقطاعية التي تجمع بين القطاع الذي يعرف تراجعا والقطاع الذي يعرف ديناميكية وتطورا، و تتجلى في عدم توافق المهارات المتاحة مع حاجيات القطاعات، أو في عدم توافق هيكل القوى العاملة مع طبيعة سوق العمل..[4]

[1] عبد الحفيظ محبوب، **من الريع الى الرفاه: المملكة العربية السعودية في طور التحولات**، إي -كتب ، برج بوعريريج، 2019، ص 284.

[2] François Gauthier, **Analyse macroéconomique**, Les presse de l'université Laval, Québec, 1990, P 342.

[3] Taylor Anelka, Jean François Dhenin, Michèl Pico, et autre, **Economie – Droit**, Editions Bréal, Paris, 2007, P 74.

[4] Yves Carsalade, **Les grandes étapes de l'histoire économique**, Edition de L'X, Palaiseau, 2004, P 335.

ثانيا: البطالة الدورية

تضم الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب التقلبات الناجمة عن دورات الأعمال. يعتبر الطلب الكلي في الاقتصاد هو المتحكم في دورات الأعمال، فتذبذب الطلب الكلي يحدث معه تذبذبا في الدورة الإنتاجية، فعندما يشهد الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي أين يكون الأشخاص غير قادرين على الإنفاق، يصبح المستثمرون غير قادرين على توقع الطلب في الاقتصاد مما يؤدي إلى فقدان جزء من اليد العاملة وهذا يعني ارتفاع نسب البطالة، لكن بمجرد عودة ارتفاع الطلب الكلي تنخفض نسب البطالة،[1] لذلك يطلق عليها أيضا "البطالة الكينزية" نظرا للعلاقة بين الاستهلاك والطلب على اليد العاملة.[2] ويرى "أوكن" أن الحكومات تستطيع أن تتعامل مع البطالة الدورية بتحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يسمى بسياسات إدارة الطلب.[3]

ثالثا: البطالة المقنعة (المستترة)

تتميز بنشاط ذو إنتاجية ضعيفة، وهذا راجع إلى وجود فائض في سوق العمل بحيث أن هذا الأخير يتطلب عددا أقل من العمال، لذلك يعتبر هذا النوع من التشغيل هدرا للوقت وهدرا للطاقات البشرية. هناك من يطلق على البطالة المقنعة بالبطالة التقنية أو التكنولوجية.[4]

رابعا: البطالة الموسمية

هي عبارة عن انخفاض أو حتى اختفاء مؤقت لفرص العمل، يحدث بشكل دوري من سنة إلى أخرى في قطاع معين من النشاط الاقتصادي، ويحدث لفترة طويلة أو قصيرة، ولكن دائمًا في نفس الوقت من العام تقريبًا في منطقة جغرافية معينة.[5]

---

[1] Hussein Elasrag, **Small and medium enterprises and unemployment in the GCC Countries**, Create Space Publishing , California, 2014, P 41.

[2] يرى أوكن أن الحكومات تستطيع أن تتعامل مع البطالة الدورية بتحفيز النشاط في الاقتصاد وهو ما يسمى بسياسات إدارة الطلب"

[3] سومست ديساي، جورج باكلي ، **مرجع سابق**، ص 96.

[4] Nguyen Van Haw, **Les problème de l'agriculture vietnamienne**, Librairie DROZ, Paris, 1963, P 56.

[5] Gérard Dion, MGR Alphonse – Marie Parent, et autre, **La stabilité de l'emploi**, Les presses universitaire de LAVAL, Québec, 1956, P 50.

خامسا: أنواع أخرى للبطالة

بالإضافة إلى الأنواع المذكورة سابقا هناك أنواع أخرى للبطالة أبرزها:[1]

أ-البطالة السلوكية

تنشأ نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا بسبب نظرة المجتمع لهذه الوظائف كتنظيف الشوارع، البناء وغيرها.

ب- البطالة المستوردة.

يطلق عليها أيضا بالبطالة الوافدة، ويظهر هذا النوع من البطالة نتيجة هجرة العاطلين عن العمل نحو بلدان أخرى بحثا عن فرص عمل نتيجة عدم توفرها في بلدهم ما يجعلهم يزاحمون جزءا من القوة العاملة المحلية وتتولد بذلك بطالة.

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها

تتعدد أسباب البطالة وتختلف من بلد لآخر، كما أن لها من الآثار ما يكفي لزعزعة استقرار الاقتصاديات، حيث تؤثر على الأهداف النهائية الأخرى للسياسة الاقتصادية للدولة.

الفرع الأول: أسباب البطالة

تتعدد أسباب البطالة وتختلف من بلد لآخر لكن على العموم هناك مجموعة أسباب رئيسية للبطالة تتمثل في: [2]

أولا: النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني من الأسباب التقليدية المعروفة لزيادة معدلات البطالة، وخاصة في اقتصاد نامى يعاني من مشاكل متعددة، ولا يستطيع خلق فرص العمل الكافية لمواجهة عرض العمل المتزايد، والنمو السكاني من أهم الثوابت التي لم تتغير تقريبا، مقارنة بباقي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ذات الصلة بموضوع التشغيل.

[1] خالد وصاف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ط 10، ص 271.

[2] حامد ابراهيم عبد الفتاح محمد، **المرجع السابق**.

ثانيا: عدم التوافق بين خصائص الخريجين واحتياجات سوق العمل

تمثل مشكلة عدم التوافق بين خصائص طالبي العمل واحتياجات سوق العمل من المشاكل الرئيسية التي تواجه صياغة استراتيجية العمالة في الجزائر، فضلا عن عجز الاقتصاد الوطني في الأساس عن خلق فرص عمل، ومن أهم الاختلالات التي تميز سوق العمل الجزائر، والتي تؤدي إلى ضخ أعداد كبيرة من الخريجين –وخاصة التعليم العالي– لا تتوائم مؤهلاتهم مع احتياجات سوق العمل، تزايد الإقبال على التعليم الأكاديمي النظري وتزيد أعداد الخريجين منه، ونبذ التعليم الفني العملي.

ثالثا: التكنلوجيا

أدى الاستخدام المكثف لمنجزات الثورة التكنولوجية الصناعية المعاصرة إلى اتساع نطاق التصريح المستمر لأعداد هائلة من العمال والموظفين المشتغلين في مختلف القطاعات وطول من مدة تعطلهم، كما أحدث تدهورا مستمرا في فرص العمل. بالاضافة إلى أن الثمار الناشئة عن الثورة العلمية الصناعية الراهنة تذهب إلى عدد ضئيل جدا من الأفراد الذين يتمثلون في رجال الإدارة العليا، حمله الأسهم عمال المعرفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد البليونيرات في الوقت الذي زاد فيه عدد العاطلين المهمشين، مما أدى ظهور الاقتصاد المزدوج الذي يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثانية المستفيدة من الثروة الراهنة، والقطاع الأكثر تهميشا والذي قذفت به تلك الثورة إلى جحيم البطالة والفقر والمعاناة.كما أدت الثورة التكنولوجية إلى وجود ظاهره النمو بلا زيادة في فرص التوظف التي تعتبر أحد المآزق الرئيسية التي تواجه رأس مالية القرن 21.

رابعا: سوء الإدارة والتخطيط

يرى البعض أن مشكله البطالة نابعة من سوء الإدارة وعدم التنسيق والترابط بين الأجهزة الحكومية حيث لا توجد سياسة عامة واحده تربط بين جميع الوزارات. على سبيل المثال لا يوجد تنسيق بين وزاره التربية والتعليم العالي وبين احتياجات القطاع الصناعي والخدمي. ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى إصدار قرارات متناقضة مع بعضها البعض. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحكومة تعمل من خلال تكليفات سيادية دون أن يكون لها خطة معلنة وسياسات واضحة تربط الموضوعات ببعضها البعض.

خامسا: تعاظم العولمة

أدت العولمة إلى فرض تطبيق سياسات مالية ونقدية اجتماعية على البلدان النامية والمتقدمة والتي كان لها تأثير قوي في تفاقم مشكله البطالة وهي السياسات الليبرالية التي استندت في جوهرها إلى إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وزيادة الاعتماد على آليات السوق. ومن هذه السياسات خصخصة المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين وتخفيض حجم التوظف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية، إعادة هيكلة أو هندسة الوظائف بالوزارات والإدارات التابعة للدولة على النحو الذي أدى إلى إلغاء كثير من وظائف والمهن والدرجات.

سادسا: قوانين العمل وتشريعاته

يذهب البعض للقول بأن تشريعات العمل المتعاقبة هي المسؤولة عن ظهور البطالة المقنعة والسافرة، حيث تعرقل القوانين انتقال العمالة من درجة إلى أخرى بعيدا عن اعتبار الكفاءة والمهارة، مع تحديد الأجور بموجب القانون دونما اعتدادا بالكفاءة الإنتاجية والمستوى التعليمي.

الفرع الثاني: أثار البطالة

يمكن للبطالة أن تفرز آثارا جد سلبية على الاقتصاد، حيث تم اختيار الجوانب التالية:

تتعدد أسباب البطالة وتختلف من بلد لآخر، كما أن لها من الآثار ما يكفي لزعزعة استقرار الاقتصاديات، حيث تؤثر على الأهداف النهائية الأخرى للسياسة الاقتصادية للدولة.

أولا: تأثير البطالة على النمو الاقتصادي

تمارس البطالة تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي من خلال خفض إنتاجية العمل وتقليل فرص إنشاء مشاريع جديدة في الاقتصاد[1]. ويتشكل النمو الاقتصادي نتيجة استخدام عوامل الإنتاج والمتمثلة في الأرض، العمل ورأس المال مع بعضها في تركيبات معينة. يعبر عن هذا التركيب رياضيا ما يسمى بدالة الإنتاج. جرت العادة على أن يعبر عن هذه الزيادة بنسب مئوية، بحيث نحصل رياضيا على معدل للنمو.

[1] محمد عباسي، **معدلات البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، العدد 86، ص 86.

بشكل أدق يتم التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي والطاقة الإنتاجية، فبينما يمثل الأول التطور المرتبط بالأوضاع الاقتصادية، تشمل الطاقة الإنتاجية التطور طويل المدى للاقتصاد. وتمثل الطاقة الإنتاجية التطور الافتراضي للاقتصاد الذي يمكن أن يتحقق فيما لو كانت امكانيات الأداء كلها مستغله بشكل دائم وكامل. وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان عدد السكان في بلد ما يزداد عادة مع مرور الزمن فإن الكمية أو القيمة المناسبة لقياس النمو الاقتصادي هي النمو الفردي.[1]

وعليه يعرف النمو الاقتصادي بصيغة دقيقة على أنه "الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي PIB للبلد مع ما يحقق من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]، يعتبر آرثر أوكن أول من أظهر وجود علاقة بين الناتج ومعدلات البطالة، مستعملا في ذلك بيانات الناتج والبطالة لسنة 1950 وبداية 1960 في دراسة هذه العلاقة. كشفت الدراسة عن أن كل ارتفاع في معدل البطالة بنسبة 1 %ينتج عنها انخفاض في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل 2.5% .

عرفت العلاقة بين الناتج والبطالة بقانون أوكن، الرقم 2.5 يطلق عليه بمعامل أوكن.[3]

كذلك وفقا لقانون أوكن فإن كل ارتفاع في معدل البطالة بنسبة 1% ينتج عنه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي GDP الحقيقي بنسبة 2%[4]، وهو ما يوضحه المنحنى الموالي:

[1] بريجيت ستراكنبروك، **الاقتصاد كيف يعمل اليوم**، ترجمة هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ط 1، ص 206

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ط 1، ص 136.

[3] D N Dwivedi, **Macroeconomics**, Tata McGraw Hill, New Delhi, 2010, 3rd ED, P 496.

[4] Agarwal Vanita, **Macroeconomics: Theory and Policy** , Pearson Education, Hoboken, 2010, P 303.

الشكل رقم (1–3): قانون أوكن.

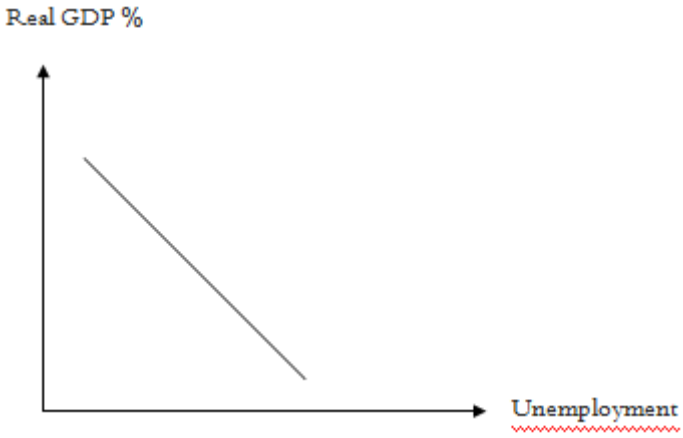

Source : Agarwal Vanita, **Macroeconomics: Theory and Policy** , Pearson Education, Hoboken, 2010, P 303.

من خلال الشكل أعلاه وحسب أوكن فإن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة، فزيادة معدلات البطالة يقابلها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ما يجعل المنحنى ذو ميل سالب. وانطلاقا من أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن البطالة تؤثر سلبا على معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد.

ثانيا: تأثير البطالة على التضخم

للبطالة تأثير قوي على التضخم وهو ما جسده منحنى فيليبس والذي تناول العلاقة بين المتغيرين وهو جوهر الدراسة. (وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل في عناصر لاحقة)

ثالثا: تأثير البطالة على رصيد ميزان المدفوعات

يرى "مارشال لورنر" في شرط التجارة الخارجية أنه لا يكفي توفر ميزة تنافسية سعرية في السلعة المحلية حتى يكون هناك طلب أجنبي عليها، لابد من توفر ميزة نسبية في السلعة[1]، والدليل على ذلك أنه وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار السيارات الألمانية إلا أنها مطلوبة على المستوى العالمي وهذا نظرا لجودتها العالية.

[1] Cherunilam, **International Economics 5E**, Tata McGraw-Hill Education, New York, 2008, P 385.

توصلنا من خلال التحليل السابق إلى أن انخفاض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. إن توفر ميزة نسبية في السلعة المحلية على المستوى الخارجي تعني زيادة الكفاءة التصديرية ومنه تحسين رصيد الميزان التجاري، الأمر الذي ينعكس إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات.

رابعا: تأثير البطالة على رصيد الموازنة العامة للدولة

تعتبر البطالة أحد السمات الرئيسية لأزمة الكساد العظيم 1929 وفي هذا الصدد نادى "كينز" بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل امتصاص البطالة وذلك عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي.

مع تنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح التشغيل يحتل أولويات سلم أهداف السياسة الاقتصادية، حيث يمثل التشغيل الهدف الأول للسياسة المالية، الأمر الذي سمح بتسجيل انخفاض ملحوظ في معدلات البطالة في العديد من الدول. رغم النتائج المذهلة التي حققتها السياسة المالية إلا أن لها تبعات، فاستهداف التشغيل بمعدلات كبيرة يكلف الدولة مبالغ باهظة ويزيد من أعبائها من خلال تحمل المزيد من النفقات، ناهيك عن الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، مما قد يؤدي إلى تسجيل انخفاض في رصيد الموازنة العامة للدولة وقد يتحول إلى عجز في حالة انخفاض الإيرادات العامة خاصة في الدول النامية والتي تعاني من ضعف في الجهاز الضريبي، والأسوء من هذا أن الإنفاق في هذه الدول عادة ما يوجه نحو المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي لا تقدم قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني إلا بعد فترة طويلة ناهيك عن مشكلة استجابة الجهاز الإنتاجي. فقد تتعمد الدولة العجز المنظم في الميزانية أين تتعمد زيادة الإنفاق على الإيرادات تحت توقعات تحقيق فائض في المستقبل يعوض هذا العجز وهو ما ذهب إليه كينز، لكن يحدث أن لا يتم تعويض العجز.[1]

خامسا: البطالة هدر للموارد

إن عدم توفير منظومة التعليم للتخصصات المتطلبة لسوق العمل أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة خاصة بين أوساط المتعلمين، وهو ما يؤدي إلى ضياع العائد الخاص من للمتعلمين، وكذلك تبديد الموارد المادية المنفقة على التعليم

[1] من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط1، ص 233.

وضياع نفقات الفرص البديلة، ولقد نجم عن هذا الانفصام بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، قبول المتعلمين العمل في غير تخصصهم، أو البقاء عاطلين انتظار للحصول على العمل المناسب. [1]

المبحث الثاني: البطالة في ظل الأزمات

تعتبر الأزمات هي الأخرى من أهم أسباب البطالة ، وفيما يلي ستم إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالية 2008 وأزمة الكساد الكبير 1929 نظرا لاشتراكهما في إفراز أزمة بطالة عالمية.

المطلب الأول: البطالة في ظل أزمة الكساد الكبير 1929

عام 1929 عرف العالم أزمة الكساد الكبير حيث شخصت أعراضها في السلع الكاسدة والبطالة. عند البحث في أسباب هذه الأزمة، بعبارة أخرى البحث في مظاهرها نجد أن الأفكار السائدة آنذاك هي سبب الأزمة حيث انفجرت جراء الافتراض الكلاسيكي "قانون المنافذ لساي" والذي يرى أن كل عرض يجد منفذا له من خلال الطلب لكن حدث أن فاض العرض عن الطلب وتكدست السلع ، فما كان على المؤسسات إلا تسريح العمال تفاديا لمزيد من الخسارة فعرف العالم حينها معدلات بطالة مرتفعة. كانت الوصفة الكينزية هي الدواء الشافي لأزمة الكساد حيث أثبت كينز فعالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لما لها من دور في معالجة الأزمات وإعادة بعث التوازن للاقتصاد وهذا عن طريق الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وبالتالي امتصاص البطالة وتوفير الدخول وتحريك الطلب الفعال ومنه التخلص من السلع الكاسدة دون إحداث لمزيد من الإنتاج[2].

إن كون البطالة أحد سمات الكساد جعل منها أداة كمية للتنبؤ بهذه الظاهرة، أين أصبح معدل البطالة يستخدم كمؤشر للتنبؤ بالكساد الاقتصادي. في الأعوام الماضية لم تستطيع الإحصائيات الأمريكية التنبؤ بأي فترة من فترات الكساد الاقتصادي، حيث أن المؤشرات الرئيسية كانت كلها جيدة إلى غاية حدوث الكساد، منها نمو الناتج الوطني الخام، مؤشرات البورصة معدلات البطالة..،) وبذلك تكون الإحصائيات بعد الكساد عاجزة عن الفهم والتنبؤ بظاهرة الكساد الاقتصادي.

---

[1] حامد ابراهيم عبد الفتاح مُحَّد، **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة "مع التطبيق على الاقتصاد المصري"**، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ط 1.

[2] Abderrazak El Hiri, **LES déficits budgétaires au Maroc entre l'impératif de discipline et l'objectif de relance**, l'Harmattan, Paris, 2017, P 41.

قامت "السيدة كلوديا سام" وهي خبيرة اقتصادية في البنك الفيدرالي الأمريكي باقتراح مؤشر جد بسيط في تقريرها المقدم إلى مدير البنك، حيث كان هذا المؤشر دقيقا في التنبؤ عندما تم اختباره على كل فترات الكساد الاقتصادي الأمريكي منذ سنة 1970. مكن هذا المؤشر من حساب احتمال وجود كساد اقتصادي قريب.

المؤشر= إذا كان متوسط البطالة لأي ثلاثة أشهر متتابعة أعلى بـ 0,5 ٪ على الأقل مقارنة بأدنى قيمة من نسبة البطالة لـ 12 عشر شهرا السابقة لهذه الأشهر الثلاث فإن هذا يدل على وجود حاله كساد اقتصادي[1].

المطلب الثاني: البطالة في ظل أزمة 2008

أجمع الخبراء إلى أن أخطر ما أفرزته الأزمة المالية العالمية هي ظاهرة البطالة، لدرجة أن رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك" حذر من تحول الأزمة المالية إلى أزمة بطالة، فالمؤسسات كانت مجبرة على تسريح العمال وذلك حفاظا على توازنها وتفاديا للانهيار والخسائر ما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة أين وصلت لمعدلات قياسية حيث أشارت التقارير إلى أن العدد الكامل للوظائف التي فقدت خلال عام 2008 قاربت مليوني وظيفة.

وفيما يلي عرض لأبرز إحصائيات البطالة أثناء الأزمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: الأزمة المالية العالية وانعكاساتها على البطالة في أمريكا

سجلت البطالة في أمريكا مستويات قياسية وهو ما توضحه التقارير التالية[2]:

- ذكرت مصادر أن معدل البطالة في أمريكا وصل آنذاك إلى 5.6 % وهو أعلى رقم منذ 41 عاما.
- كشفت مصادر وزارة العمل الأمريكية ما يلي:

- أعداد العاطلين عن العمل خلال نهاية سبتمبر عام 2008 بلغ 1،10 مليون شخص.
- 540 ألف تقدموا بطلبات للحصول على إعانة بطالة منتصف سبتمبر ما يمثل أعلى رقم منذ 18 عاما.

[1] **How to spot a recession**, The economist, London, Jun 11th 2019.

[2] بسام عبد الرحمان الجرايدة، **توحش الضمير اللبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ط 1، ص 234.

إذا كانت هذه الأرقام المرعبة مؤشرا سلبيا للكثيرين، فهي مصدر قوة للبعض فلقد استغلها الرئيس الأمريكي للفوز بالعهدة الانتخابية حيث وعد بالتوقيع على خطة إنعاش بعد تنصيبه والتي تهدف إلى إيجاد 5،2 مليون وظيفة خلال عامين.

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالية وانعكاساتها على البطالة في الاتحاد الأوروبي.

لم يسلم الاتحاد الأوروبي هو الآخر من أزمة البطالة حيث تم تسجيل ما يلي[1]:

- في الاتحاد الأوروبي وفي سبتمبر 2008 ارتفعت البطالة ارتفاعا ملحوظا أين وصلت إلى 7 % حيث سجلت بريطانيا 7،5 % مقابل 5،2 % خلال الربع الأول من عام 2008؛
- أشارت مصادر مكتب الإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل تزايد بشكل حاد بالربع الثاني من عام 2008 ليصل إلى مليون و 790 ألف عاطل عن العمل خلال عام 2010؛
- في ألمانيا أظهرت نتائج للاستطلاع الرأي شمل 51 قطاعا اقتصاديا حيويا أن نحو 215 ألف وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية، فلقد ارتفع معدل البطالة في ألمانيا في إطار متوسط نسبتها في الاتحاد الأوروبي حيث ارتفع من 1،7 % في أوت من عام 2008 إلى 2،7 % في سبتمبر من نفس العام وهو ارتفاع في ظرف قياسي. كما وأشار الاستطلاع إلى تسجيل حالة من الركود في الاقتصاد الألماني حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 2،5 % في الربع من نفس العام، ومنه ترتفع البطالة بنسبة أكبر؛
- في اسبانيا بلغت البطالة 9،11 %؛
- ارتفعت نسبة البطالة في ايرلندا من 2،6 % إلى 6،6 %.

[1] بسام عبد الرحمان الجرايدة، **المرجع السابق**، ص 235.

المبحث الثالث: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

تنافست النظريات الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي في تفسيرها للبطالة وهذا عن طريق الربط بين متغيرين هما الطلب على العمل والعرض على العمل. وكما جاء في التعريف العلمي للبطالة فهذه الأخيرة تمثل مقدار الفجوة بين الطلب والعرض على العمل، وهو ما بحث فيه المفكرون حول كيفية سد الفجوة وبلوغ التوازن.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الكلاسيكي

حسب الكلاسيك فإن العمل عبارة عن سلعة تباع وتشترى ثمنها الأجر الحقيقي[1]، وفيما يلي سيتم التعريج على أبرز الفرضيات التي يقوم عليها سوق العمل في ظل هذه المدرسة.

الفرع الأول: مبادئ التحليل الكلاسيكي

يرتكز التحليل الكلاسيكي في سوق العمل على مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- الدراسة على المستوى الجزئي.
- التوازن يكون عند نقطة وحيدة وتوافق التشغيل الكامل.
- مرونة الأجور النقدية والأسعار نحو الارتفاع والانخفاض.

- التوازن يحدث تلقائيا نتيجة "قانون المنافذ لساي" كل عرض سيجد منفذا له من خلال الطلب، حتى وإن حدثت أزمة فهي عرضية لأن آلية الأسعار أو اليد الخفية كفيلة بمعالجتها، فالسعر هو رهين العلاقة بين العرض والطلب[3]. ما يعني حيادية السياسات الاقتصادية للدولة، لأن تدخل الدولة سيعيق التوازن لذلك فدورها يقتصر على الحراسة وتوفير الأمان من أجل سير حسن للنشاط الاقتصادي.
- الإنتاج هو دالة في العوامل الحقيقية متمثلة في العمل، رأس المال والمعارف العلمية والتكنولوجية، أما النقود فهي مجرد وسيط للتبادل.

---

[1] فرق ريكاردو (من أتباع الكلاسيك) بين الأجر الحقيقي الذي يعبر عن القدرة الشرائية أي مقدار ما يقتنيه الأجر الإسمي من سلع وخدمات والأجر الحديدي (المعاش) والذي يعتبر ثابتا.

[2] **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ط 1، ص 359.

[3] مثلا إذا ازداد العرض تنخفض الأسعار فيزداد حجم الطلب ليكافئ العرض ويعود التوازن تلقائيا.

الفرع الثاني: توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يقصد بتوازن سوق العمل تساوي الطلب على العمل مع العرض على العمل.

الشكل رقم (1-4): العرض على العمل عند الكلاسيك

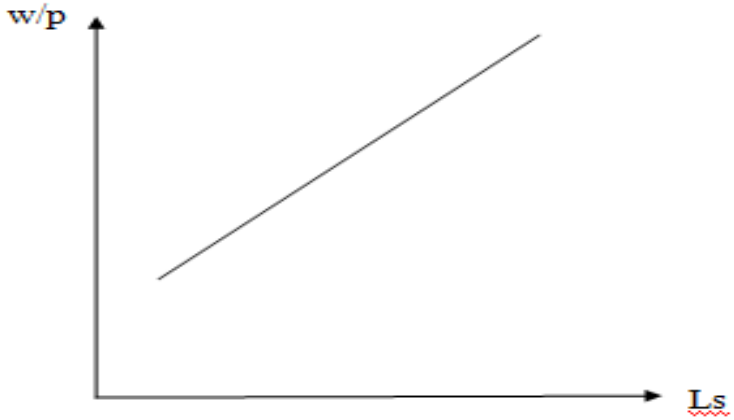

Source : Marc Montoussé, Gilles Renouard, **Sciences économiques et sociales: Tle ES**, Editions Bréal, Paris, 2007, P 44.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن العرض العمل Ls عند الكلاسيك فهو دالة متزايدة في الأجر الحقيقي w/p وبالتالي فالعلاقة بين العرض على العمل كمتغير استجابة والأجر الحقيقي كمتغير مؤثر هي علاقة طردية ما يجعل المنحنى ذو ميل موجب. وسبب هذا الافتراض أن الكلاسيك قد لاحظوا أن العامل يقارن بين حاليتين هما العمل والفراغ، فكل ساعة من العمل تعني ضياع ساعة من وقت الفراغ، والملاحظ أن سلوك الأفراد يفضلون الفراغ على العمل لذلك لابد من وجود حافز يشجع على العمل ويجعل العمال يضحون بوقت الفراغ، وحسب الكلاسيك فإن هذا الحافز هو الأجر الحقيقي فكلما زاد هذا الأخير زادت معه منفعة العمل وانخفضت منفعة الفراغ.

الشكل رقم (1–5): الطلب على العمل عند الكلاسيك.

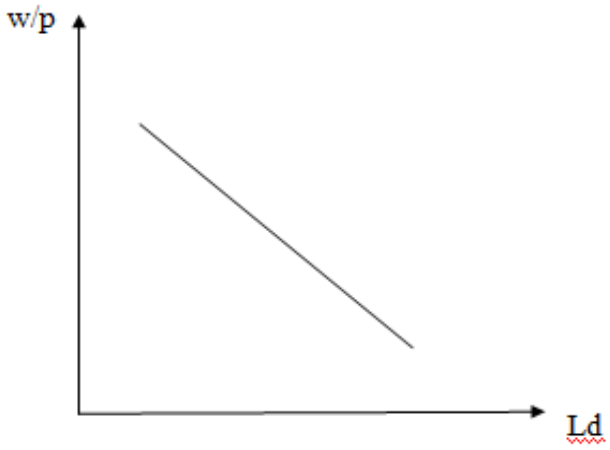

Source : Marc Montoussé, Gilles Renouard, **Sciences économiques et sociales: Tle ES**, Editions Bréal, Paris, 2007, P 44.

من خلال الشكل نلاحظ أن الطلب على العمل Ld حسب الكلاسيك هو دالة متناقصة في الأجر الحقيقي أي أن العلاقة بين الطلب على العمل كمتغير تابع والأجر الحقيقي كمتغير مستقل هي علاقة عكسية كون الأجر عبارة عن تكلفة بالنسبة للمؤسسة، ما يجعل المنحنى ذو ميل سالب.

الشكل رقم (1–6): توازن سوق العمل عند الكلاسيك

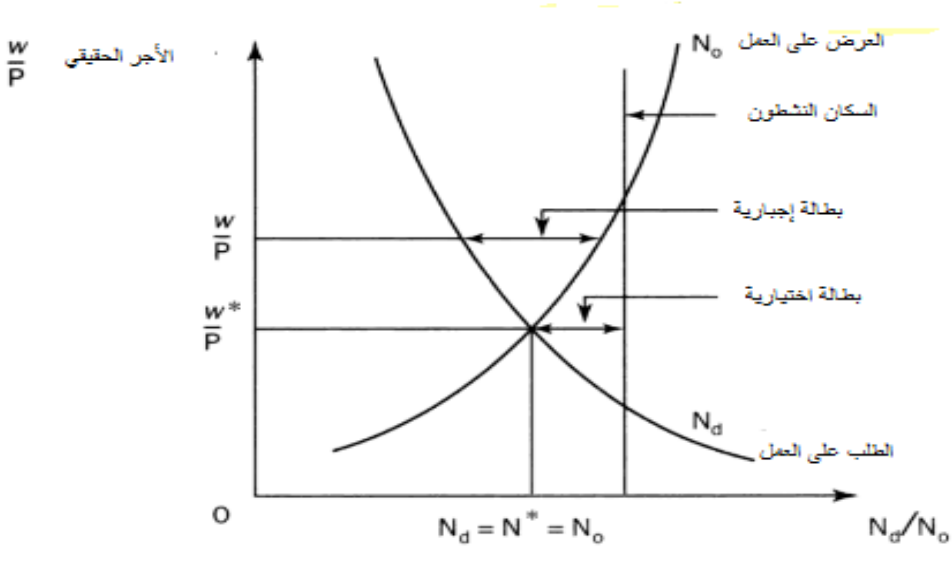

Source : Isabelle Waquet, Marc Montoussé, **Macroéconomie,** Editions Bréal, Paris, 2006, P 23.

من خلال الشكل نلاحظ أن توازن سوق العمل عند الكلاسيك يحدث عند نقطة وحيدة تمثل مستوى الأجر الحقيقي التوازني أين يتقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى العرض على العمل.

الفرع الثالث: البطالة عند الكلاسيك

بناء على ما سبق حسب الكلاسيك هناك نوعان من البطالة هما:

أولا: البطالة الاختيارية

ينشأ هذا النوع من البطالة عند نقطة التوازن، فرغم استجابة طلب المؤسسات لجميع العروض العمالية إلا أن هناك فئة من العمال لا تقبل بمستوى الأجر السائد، إما لأنهم ينتمون للطبقة البرجوازية أو من أصحاب الكفاءات العالية التي تطالب بالأجور العالية، أو منظمون للنقابات العمالية.

ثانيا: البطالة الإجبارية

تنشأ البطالة الإجبارية حسب الكلاسيك عندما يكون الأجر الحقيقي أكبر من الأجر الحقيقي التوازني متسببا في حدوث فائض في سوق العمل نظرا لزيادة العرض على العمل بسبب ارتفاع الأجر. حيث إن نقطة التوازن حسب الكلاسيك تكون وحيدة وبناء على هذا الافتراض فإن أي اختلال يحتم العودة إلى هذه النقطة، وفي ظل مبدأ التصحيح الذاتي يعود التوازن تلقائيا مع افتراض مرونة الأجور ارتفاعا وانخفاضا، والسعر هو رهين العلاقة بين العرض والطلب، ونميز بين حالتين :

- عندما يكون الأجر الحقيقي أكبر من الأجر الحقيقي التوازني تظهر بطالة إجبارية بسبب وجود فائض في سوق العمل نظرا لزيادة العرض على العمل بسبب ارتفاع الأجر. إن استمرار زيادة العرض على العمل تؤدي إلى انخفاض الأجور النقدية ما يعني العودة تدريجيا لمستوى الأجر التوازني (مع افتراض ثبات الأسعار).
- عندما يكون الأجر الحقيقي أقل من الأجر الحقيقي التوازني يكون هناك عجز في سوق العمل نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي وفي هذه الحالة يتنافس المنتجون على الطلب على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع الأجر النقدي وبالتالي يعود الأجر الحقيقي لمستواه التوازني (مع افتراض ثبات الأسعار).

المطلب الثاني: تفسير البطالة في الفكر الكينزي

استند كينز في تحليله لسوق العمل على مجموعة من الفرضيات القائمة على أنقاض المدرسة الكلاسيكية التي تلاشت أفكارها بعد أزمة الكساد الكبير.

الفرع الأول: مبادئ التحليل الكينزي

يرتكز التحليل الكينزي في سوق العمل على مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

الدراسة على المستوى الكلي، الطلب الكلي AD يمثل مجموع إنفاق القطاعات الاقتصادية الأربعة (إنفاق استهلاكي C إنفاق استثماري I إنفاق حكومي G إنفاق قطاع التجارة التجارة الخارجيةX-M)على السلع والخدمات النهائية والمقومة بالأسعار الجارية من أجل إشباع الحاجات اللانهائية، العرض الكلي Y والذي يمثل إجمالي السلع والخدمات النهائية والمقومة بالأسعار الجارية خلال فترة زمنية عادة سنة.

- الطلب الكلي الفعال هو محدد العرض الكلي وهو عكس ما جاء في قانون ساي والذي بسببه انفجرت أزمة الكساد الكبير أين اختل التوازن وفاض العرض عن الطلب.
- التوازن لا يحدث تلقائيا، بل لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إعادة بعث التوازن في الاقتصاد أين أثبتت نجاعتها في علاج أزمة الكساد.
- التوازن لا يقتصر على نقطة التشغيل الكامل، فجميع النقاط توازنية (دون مستوى التشغيل الكامل، عند مستوى التشغيل الكامل، فوق مستوى التشغيل الكامل).
- جمود الأسعار والأجور، فالأسعار ثابتة كون التعديل يكون عن طريق الكميات،[2] أما الأجور النقدية فهي ثابتة على طول فترة العقد ومتفق عليها بين النقابات العمالية وأرباب العمل.

[1] **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية**، مرجع سابق، ص 361.

[2] مثلا إذا فاق العرض الطلب وهو ما يعرف بالفجوة الانكماشية تتدخل الدولة عن طريق سياسة مالية توسعية، والعكس في حالة الفجوة التضخمية أين يفوق الطلب العرض وهنا تتدخل الدولة عن طريق سياسة مالية انكماشية

الفرع الثاني: البطالة وتوازن سوق العمل عند كينز

بنفس الطريقة سيتم تفسير توازن سوق العمل عند كينز انطلاقا من منحنى الطلب على العمل ومنحنى العرض على العمل، وعلى أساس هذا التوازن سيتم تحديد نوع البطالة.

الشكل رقم (1–7): الطلب على العمل عند كينز

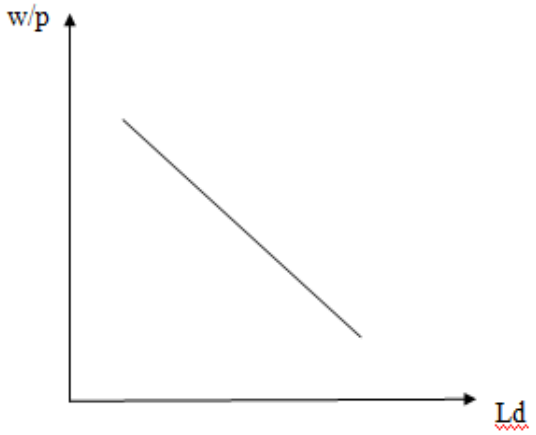

Source : Dominique Chamblay, Pierre André Corpon, Serge d'agostino, et autre, **Sciences économiques et sociales Tle ES**, Editions Bréal, Paris, 2007, P 123.

من خلال المنحنى نلاحظ أن كينز يشترك مع الكلاسيك في دالة الطلب على العمل مع الإشارة فقط إلى أن شرط تعظيم الربح عند كينز هو تساوي الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية وهذا راجع للنظرة الكلية في التحليل الكينزي وهو مجرد اختلاف ظاهري.

الشكل رقم (1–8): العرض على العمل عند كينز

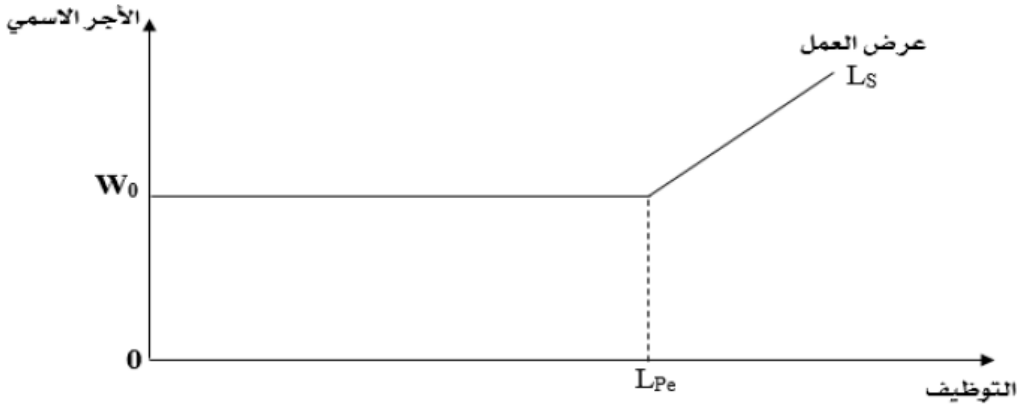

Source: Neva Goodwin, Jonathan Harris and others, **Principales of economis in context**, M.E.Sharpe, New York, 2014, P 629

يرى كينز أن العرض على العمل هو دالة في الأجر الاسمي هذا لكون الأفراد عرضة للوهم النقدي، فرغم اهتمامهم بتقلبات الأسعار إلا أنهم لا يستطيعون قياس العلاقة بين الأجر الاسمي والأسعار لذلك فهم يكتفون بالبحث عن أعلى أجر اسمي، أي أنهم يأخذون بالعامل النقدي فقط، على عكس الكلاسيك الذي يأخذون بالعوامل الحقيقية.

كما يرى كينز أن عرض العمل مرن نحو الارتفاع فقط لأن الأجر النقدي يتأرجح نحو الزيادة فقط (ولكن بضعف وهذا راجع لكون الأجر النقدي يتحدد بعوامل خارجية) ليفقد المنحنى تناسبه في المقطع الأفقي.

المقطع الأفقي (مدى قصير):

من أجل w° أدنى أجر اسمي نلاحظ أن هناك تزايد في عرض العمل وهذا راجع لكون العمال يقبلون بهذا المستوى من الأجر فهو ثابت على طول فترة العقد ومتفق عليه بين النقابات العمالية وأرباب العمل. (عند مستوى أجر نقدي أدنى من W° لا يقبل العمال بعرض خدمات العمل).

المدى المتوسط:

من أجل أجر نقدي أعلى من w° يزيد عرض العمل بقدر التزايد في الأجر النقدي.

الشكل رقم (1–9): توازن سوق العمل عند كينز

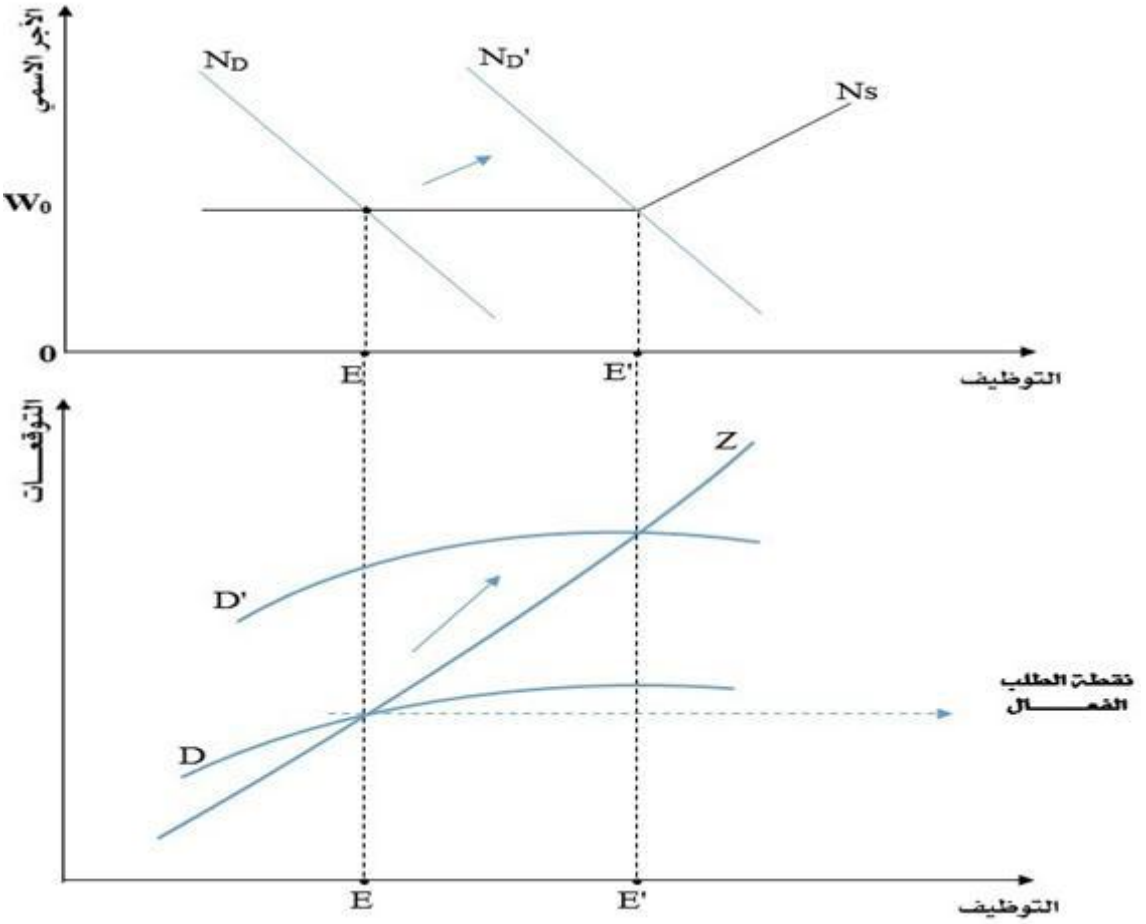

المصدر: سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي للاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 27.

بما أن العرض على العمل هو دالة في الأجر الاسمي وبغية تبسيط الدراسة سيتم افتراض أن العرض على العمل هو أيضا دالة في الأجر الاسمي. من خلال المنحنيين يظهر لدينا مايلي:

- جميع النقاط توازنية وفق المنظور الكينزي.
- الطلب الفعال هو المحدد لحجم وقيمة العرض الكلي وهذا الأخير بدوره تحديد حجم الطلب على العمل. في ظل منطق تعظيم الربح وبغية تحقيق هذا الهدف يرى كينز أنه على المنتج أن يقارن بين التكاليف الكلية (والمقصود بها إجمالي التكاليف المتوقع أن يتحملها المنتج في سبيل عرض سلعته أي في إنتاج حجم معين من السلع والخدمات عند مستوى معين من التوظيف، لذلك أطلق عليها كينز بثمن العرض الكلي) التي سيتحملها والإيرادات الكلية (والتي تمثل إجمالي الإيرادات المتوقع أن يحصل عليها المنتج لقاء

بيع سلعته عند مستوى معين من التوظيف لذلك أطلق عليها كينز ثمن الطلب الكلي) التي سوف يحققها.

- **قبل نهاية المقطع الأفقي:** نلاحظ أن الإيرادات الكلية أكبر من التكاليف الكلية وهذا يعني أن هناك ربح من عملية التوظيف. يستمر المنتج في التوظيف مادامت فرص الربح متوفرة إلى غاية تساوي التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية أين يتقاطع منحنى الطلب الكلي الفعال مع منحنى العرض الكلي وهنا يصل المنتجون إلى شرط تعظيم الربح، فيتوقف عن التوظيف لأنه إذا استمر في عملية التوظيف سيحقق خسارة لأن التكاليف ستفوق الإيرادات، وهنا تظهر بطالة إجبارية مقدارها المسافة 'EE فالعمال يقبلون بهذا المستوى من الأجر والمؤسسة اكتفت بهذا القدر من العمال. وهو ما يطلق عليه كينز بتوازن العمالة الناقصة أي أن الاقتصاد في حالة توازن لكن دون مستوى التشغيل الكامل.
- **عند نهاية المقطع الأفقي:** يرى كينز أنه لو تمكنا من رفع مستوى الطلب الكلي الفعال بواسطة السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لترتفع دخول للأفراد فإن الإيرادات الكلية سوف ترتفع ومعه ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، ويتمدد بذلك مستوى التوظيف ويتم امتصاص البطالة وتسمى نقطة التوازن الجديدة بالعمالة الكاملة بحيث يتم توظيف كل العمال عند هذا المستوى من الأجر (وهي حالة مثالية لا توجد في الواقع). إذن فنوع البطالة السائدة هي بطالة اختيارية سببها وجود فئة من العمال لا تقبل بالأجر السائد، إما أنهم ينتمون للطبقة البرجوازية أو من أصحاب الكفاءات العالية التي تطالب بالأجور العالية، أو منظمون للنقابات.

المبحث الرابع: سياسات معالجة البطالة

نظرا للتداعيات السلبية التي تفرزها ظاهرة البطالة لابد على السلطات حشد مختلف السياسات بغرض التصدي لهذه الظاهرة، وفيما يلي سيتم عرض أبعاد سياسات التشغيل، ومن ثم التطرق لمختلف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ودورها في مكافحة البطالة من وجهة المنظرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: سياسات التشغيل ودورها في مكافحة البطالة

يمكن التمييز بين نمطين من سياسات التشغيل، سياسات نشطة، وسياسات استباقية: [1]

الفرع الأول: السياسات النشطة

تهدف إلى تنشيط سوق الشغل، وتتضمن مختلف التدابير التي ترمي إلى دعم التشغيل وخلق فرص عمل في فترة حالية، ومن ضمنها: تخصيص موازنة لدعم التشغيل ،تشجيع ودعم خلق المؤسسات أي تشجيع روح المقاولاتية، تشجيع وتحفيز المؤسسات على تشغيل الشباب، تقديم منح بطالة للباحثين عن عمل ويمكن أن تمتد إلى تقديم منح إعداد للشباب قصد الحصول على مؤهلات مطلوبة في منصب عمل مرتقب.

الفرع الثاني: السياسات الاستباقية

تسمى أحيانا تسمى أحيانا سياسات خاملة لأن آثارها قد لا تظهر في المدى المنظور. فهي استباقية لأنها تهدف إلى اتخاذ تدابير استباقية لتحقيق التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل، وإن أبرز مظهر لها هو تحقيق التوافق بين التكوين والتشغيل، ما يعني مراجعة قطاع التكوين من حيث الحجم والنوعية وفقا لتطور متطلبات سوق الشغل. فهذه السياسات تهدف أيضا إلى تنشيط عملية التشغيل لكن في سياق استباقي تنبؤي يستوجب متابعة مستمرة لإتجاهات سوق العمل .

غير أن الإجابات الاستباقية لمعادلة التشغيل لن تكون كافي ما لم تكون مرفقة بإجابات ذات طابع هيكلي، والتي تعنى في عمومها بايجاد آليات لتنشيط الاستثمارات ودعم الحركية الاقتصادية، وكذا تطوير منظومة التعليم والإعداد .

تستهدف سياسات التشغيل عبر أدواتها التأثير في عوامل الطلب و/أو عوامل العرض في سوق العمل. و يمكن اعتبار مجموعه من المقاييس للحكم على مستوى هذه الفاعلية:

[1] **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية**، مرجع سابق، ص 359.

– عدد وظائف العمل المولدة خلال فترة إنجاز السياسة. ويجب في هذا الصدد التفصيل في طبيعة هذه الوظائف والمستفيدين منها. فالعدد بصورته المطلقه لا يمكن أن يشكل مؤشرا صادقا عن فاعلية السياسية. ولذلك لابد من التمييز بين الوظائف الدائمة والوظائف المؤقتة، التوزيع القطاعي لهذه الوظائف والتوزيع النوعي والعمري لهذه الوظائف.

– مدى انسجام فرص العمل المولدة واحتياجات الاقتصاد والمجتمع بوجه عام، وهو ما يعني قدره السياسة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب. فخلق مناصب عمل لا تلبي حاجه الاقتصاد ولا تحقق أي قيمه مضافة هو نتاج سياسة تشغيل سلبية.

– مدى لياقة فرص العمل المولدة خلال الفترة. ويقصد بالعمل اللائق الذي تبنته منظمه العمل الدولية منذ عام 1999 باعتباره من تحديات سياسات التشغيل، ذلك العمل الذي يليق بإمكانات الفرد واستعداداته ويضمن له، إلى جانب مستوى مقبول من العيش الكريم، الأمن، العدالة والحرية. فلا يكفي إذن مراعاة قدرات طالبي العمل الجسمية ومستواهم التعليمي أو الإعدادي ونوعهم (أي جنسهم) وسنهم، وهو شرط ضروري، بل يجب أيضا أن يوفر لهم الحماية الاجتماعية ويضمن لهم مستوى مقبول من الأمان والحرية في بيئة عملهم.

المطلب الثاني: دور السياستان المالية والنقدية في تقليص معدلات البطالة

يعتبر كينز الاقتصادي الوحيد الذي أثبت فعالية السياسات الاقتصادية للدولة في زيادة معدلات الدخل والتشغيل على خالف الكلاسيك الذين يرون بحيادية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: دور السياسة المالية في معالجة البطالة

سيتم تعريف السياسة المالية ومن ثم تبيان آلية تأثيرها في معدلات البطالة.

أولا: مفهوم السياسة المالية

لا يوجد تعريف موحد للسياسة المالية لذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بهذه السياسة.

تعرف السياسة المالية على أنها"مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات المعنية ممثلة بدرجة أساسية في السلطة التنفيذية (الحكومة) بقيادة وزارة المالية، بهدف ضبط التوازن المالي الداخلي من ناحية الإيرادات

والنفقات وكذا تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وذلك باستخدام أدواتها الثلاث: الإيرادات/ النفقات/ الموازنة العامة"[1]

بالرغم من تركيز كينز على الإنفاق الحكومي في امتصاص البطالة إلا أنه لا يمثل أداة السياسة المالية الوحيدة التي تؤثر بها الدولة في معدلات التشغيل، فهي تستطيع التحكم في هذه الأخيرة عن طريق الأداة الثانية للسياسة المالية أي من خلال الإيرادات، وعلى اعتبار أن الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، فهي تستطيع التأثير من خلالها في إطار السياسة الجبائية التوسعية. وإن آلية تأثير السياسة الجبائية على معدلات البطالة تكون عن طريق تحفيز الاستثمار من خلال انتهاج سياسة جبائية توسعية قائمة على تخفيض تكاليف الإنتاج الذي يعتمد في هذه الحالة على خفض الضرائب بشكل عام وتقديم الإعفاءات الضريبية لقطاع الأعمال الخاص ما يفتح الباب أمام المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وهكذا يزداد الإنتاج وستحدث مناصب الشغل ومعه تنخفض معدلات البطالة[2].

ثانيا: العجز المنظم ودوره في علاج البطالة وفق المنظور الكينزي

تنشأ البطالة عند كينز نتيجة حدوث فجوة بين العرض والطلب في الاقتصاد، أين يصبح العرض أكبر من الطلب، وبالتالي فإن أي توظيف بعد هذه النقطة سيكلف المؤسسة خسارة، فتنخفض مستويات الإنتاج محدثا بذلك فجوة انكماشية واختلالا في التوازن الاقتصادي. وفي سبيل إعادة التوازن الاقتصادي العام اقترح كينز التضحية بالتوازن الموازني، حيث أباح كينز عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة العامة، بعد أن كان مقدسا عند الكلاسيك، وإحلال التوازن الاقتصادي العام بدله طالما أنه يؤدي إلى زيادة التشغيل، شرط زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار اللازم لسد الفجوة في الاقتصاد.[3]

[1] حليمي حكيمة، حليمي ليلى، **تقييم السياستان المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001–2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الإدارية والاقتصادية، ديسمبر 2018، العدد الرابع، ص 30.

[2] عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عما الأردن، 2012، ط 1، ص 462.

[3] عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2016، ص 155.

أ- تعريف العجز المنظم

دعى كينز الحكومات إلى تبني سياسة العجز المنظم والذي يعني زيادة متعمدة في الإنفاق على الإيراد وذلك بهدف رفع الطلب الكلي في الاقتصاد.[1] ويمول هذا العجز عن طريق الاقتراض من الداخل أو الخارج.[2]

ب- آلية تأثير العجز المنظم في مستويات البطالة

بدلا من النظر إلى عدم توازن الموازنات الحكومية باعتباره خطآ، أيد كينز ما يطلق عليه بسياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية التي تعمل ضد اتجاهات الدورة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يؤيد خبراء الاقتصاد الكينزي الإنفاق بالعجز على مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة لتحفيز التوظيف وتحفيز الاستقرار في الأجور خلال فترات الهبوط الاقتصادي، مما يؤدي إلى خلق موجة من الطلب الفعال التي من شأنها امتصاص الفائض في العرض ويعود بذلك الاقتصاد إلى حالة التوازن.[3] فالسياسات الكينزية تتضمن في الأكثر مشروعات البنية التحتية مثل: بناء المطارات والجسور والطرق السريعة والأنفاق وقصور العدل ومشافي المدن، والجامعات الجديدة، وأنظمة السكك الحديدية والقطارات السريعة، ووكالات التنمية الإقليمية، والمشروعات الاستثمارية الجديدة بمليارات الدولارات.[4]

في هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها، إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابل ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات . يقول كينز "إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم للخنادق في الأرض وردمها من أن يبقوا بدون عمل" لأن الدخل الذي سوف يتلقاه هؤلاء العاملون من شأنه أن يرفع من مستوى استهلاكهم، وهذا

[1] عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ط1، ص 76.

[2] فاطمة محمد راشد، **السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2020، ص 256.

[3] كريس بابا جورجيو، ثروت جهان، أحمد صابر محمود، **ما هو الاقتصاد الكينزي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، ، 2014، العدد 51ص 53.

[4] رمضان يلدرم، برهان الدين ضوران، علي أصلان، **تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم**، ترجمة نور الدين عمر، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اسطنبول، 2018، ص 325.

سيحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لأن الدخل كفيل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم "[1]

الشكل رقم (1–10): سد الفجوة الانكماشية وعلاج البطالة وفق كينز

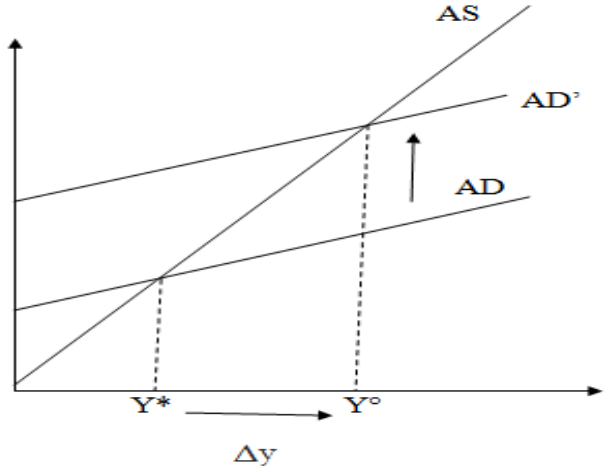

Source :William J Baumol, Alan S Blinder, **Macroconomics Principles and policy**, CENGAGE, UK, 2009, 11th ED, P 183.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مقدار الفجوة الانكماشية في الاقتصاد يمثل مقدار الفرق Δy بين الناتج التوازني Y^* (تقاطع منحنى العرض الكلي AS ومنحنى الطلب الكلي AD) مع ناتج التشغيل التام $Y°$ بعبارة أخرى المسافة $Y^* Y°$.

حسب كينز تظهر البطالة نتيجة حدوث فجوة انكماشية أين يصبح الناتج التوازني أقل من ناتج التشغيل التام، وهنا اقترح كينز رفع الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي عن طريق الإنفاق بالعجز، والتوجه نحو مشاريع البنية التحتية فتزداد بذلك مستويات التشغيل وتنخفض مستويات البطالة. إن توفير دخول للأفراد، من شأنه زيادة الطلب على المنتجات المعروضة في السوق وهو هدف كينز (خلق موجة من الطلب الفعال في الاقتصاد) ، وهو ما يفسر انتقال منحنى الطلب الكلي AD نحو الأعلى AD' مما يؤدي إلى امتصاص الفائض في العرض ويعود بذلك التوازن الاقتصادي العام ويتم امتصاص البطالة.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة فى الدول العربية**، 2018.

ثالثا: آلية تأثير السياسة المالية في معدلات البطالة وفق نموذج IS/LM

سيتم توضيح دور كل من السياسة المالية التوسعية والسياسة الجبائية التوسعية في تدنية مستويات البطالة من خلال نموذج IS/LM.

أ- تعريف نموذج IS

انطلاقا من نتائج دراسة دالة الاستثمار ونظرية المضاعف قام العالم هانس بإدخال سعر الفائدة كمحدد إضافي للطلب الكلي في الاقتصاد أي كيف تؤثر تغيرات سعر الفائدة على الدخل، وتوصل بذلك إلى نموذج IS

IS هي الحروف الأولى للمصطلحات الإنجليزية Investment/ Saving

Saving وتعني ادخار.

Investment وتعني استثمار.

لم يت-طرق كينز إلى مدى تأثير سعر الفائدة على الدخل فحاول هانس سد هذه الثغرة معتمدا على تحليل المدرسة الكلاسيكية[1]:

$I = F(i)$ دالة الاستثمار عند الكلاسيك.

$I = I° + ry$ دالة الاستثمار عند كينز.

انطلاقا من الفرضيتين الكلاسيكية والكينزية قام هانس بصياغة دالة الاستثمار كما يلي:

$$I = I° - ki + ry$$

التعريف بالمتغيرات:

$I°$ الاستثمار المستقل.

i سعر الفائدة السائد في سوق النقد.

[1] الأخضر أبو علاء العزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص168 (بتصرف قليل).

k ثابت ويقيس درجة حساسية أو مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

r الميل الحدي للاستثمار أي الجزء المقتطع من الدخل لتمويل الاستثمار.

إن صيغة الاستثمار التابع مستبعدة لأن طبيعة النظام الذي قامت عليه الدراسات هو نظام رأسمالي وعليه تصبح الاستثمارات مستقلة وتأخذ بذلك دالة الاستثمار الشكل التالي:

$$I = I^{\circ} - ki$$

انطلاقا مما سبق توصل هانس إلى أنه عند كل مستوى من سعر الفائدة يتحدد حجم من الاستثمار والذي يغطى بالادخار، وعن طريق آلية المضاعف الكينزي يتحول الاستثمار إلى دخل، وبهذا توصل للعلاقة بين سعر الفائدة والدخل وهو ما يترجمه منحنى IS

الشكل رقم (1-11): منحنى IS

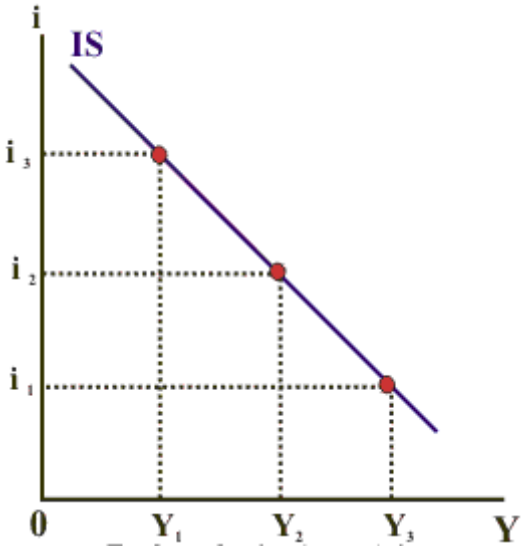

Source : Frederick. C.v.N. Fourie, **How to think and reason in macroeconomic,** Juta Education, Cape town, 2007, 2nd ED, P 72

منحنى IS هو التوليفة (y,i) مستويات الدخل Y وما يقابلها من أسعار الفائدة i والتي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات. حيث هناك علاقة عكسية غير مباشرة (ضمنية) بين سعر الفائدة والدخل بحيث كلما زاد سعر الفائدة انخفض الدخل نتيجة انخفاض الاستثمار باعتبار سعر الفائدة تكلفة لهذا الأخير.

جميع النقاط التي تقع على منحنى IS هي نقاط توازنية لأنه تم الحصول عليه من منحنى توازني، أين توجد علاقة طردية تناسبية بين I و S ومعناه أن الاستثمار يغطى بالادخار I = S

اشتقاق معادلة الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات IS

يتحدد التوازن في السوق الحقيقي عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، بفرض أن لدينا نموذج ذو أربعة قطاعات يكون لدينا ما يلي:

$$AD = Y$$

$$C + I + G + X - M = Y$$

$$C = a+bYd \quad Yd = Y+R-T \quad T=T°+ty \rightarrow C = a+b(Y+R-T°-ty)$$

$$C = a + b\,(R-T°) + y(b-bt)$$

$$m = m° + my$$

$$a + b\,(R-T°) + y(b-bt) + I°- ki + G° + X°- m°- my = y$$

$$a + b\,(R-T°) + I°- ki + G° + X°- m° = y - y(b-bt) + my$$

$$a + b\,(R-T°) + I°- ki + G° + X°- m° = y\,(1 - b + bt + m)$$

$$Y^*IS = (a + b\,(R - T°) + I° + G° + X° - m°)\frac{1}{1 - b + bt + m} - \frac{k}{1 - b + bt + m}i$$

إذن فالمعادلة الأخيرة تمثل صيغة الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات لنموذج يتكون من أربعة قطاعات حسب هانس.

آلية المضاعف الكينزي:

يرى كينز أن الطلب الكلي الفعال هو المؤثر في العرض الكلي وتعتبر آلية المضاعف الكينزي هي الميكانيزم التي تعمل من خلاله مكونات الطلب الكلي.

اشتقاق المضاعفات الحقيقية:

يمكن تفسير المضاعفات الحقيقية كما يلي: إذا تغيرت أحد مكونات الطلب الكلي بوحدة واحدة (لا نقصد بها 1) تبعه تغير في الدخل بالمقدار Ke مرة.

اشتقاق مضاعف الإنفاق الحكومي:

$KG = Y'IS\ (G) \rightarrow \quad KG=1/1-b+bt + m$

$KG= \Delta y/\Delta G \rightarrow \quad \Delta G= \Delta y/KG$

اشتقاق مضاعف الضرائب الدخلية:

$KT = Y'IS\ (T) \rightarrow \quad KT=-b/1-b+bt + m \rightarrow$

$KT= \Delta y/\Delta T \rightarrow \quad \Delta T=\Delta y/Kt$

$KT=-b.KT$

التعريف بالمتغيرات:

KG مضاعف الإنفاق الحكومي: إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG تبعه تغير في الدخل بمقدار $\Delta G.KG$

ΔG مقدار التغير في الإنفاق الحكومي اللازم لسد الفجوة الإنتاجية، سواء كانت انكماشية أو تضخمية.

KT مضاعف الضريبة الدخلية: إذا تغير الإنفاق الحكومي بمقدار ΔT تبعه تغير في الدخل بمقدار $\Delta T. KT$

ΔT مقدار التغير في الضريبة الدخلية لسد الفجوة الإنتاجية، سواء كانت انكماشية أو تضخمية.

m الميل الحدي للواردات (الجزء المقتطع من الدخل لتمويل الواردات).

نلاحظ أن مفعول مضاعف الضرائب عكسي مقارنة بمفعول مضاعف الإنفاق الحكومي، لأن الإنفاق الحكومي عبارة عن حقن للدخل أما الضريبة فهي عبارة عن تسرب للدخل.

ب- تعريف نموذج LM

LM هي الحروف الأولى للمصطلحات الإنجليزية Liquidity Preference/Money Supply

Liquidity Preference تفضيل السيولة أي الطلب على النقود.

Money Supply العرض على النقود.

لقد غفل كينز في دراسته عن العلاقة بين سعر الفائدة والدخل في السوق النقدية فقام هيكس بسد هذه الثغرة معتمدا على فرضيات كينزية[1]:

1- العرض على النقود عند كينز:

أخذ كينز بالفرضية الكلاسيكية حول عرض النقود والتي ترى أن عرض النقود Ms ثابت في الفترة القصيرة (متغير خارجي) وأن أسعار الفائدة لا تؤثر فيه وهو ما يترجمه المنحنى التالي:

الشكل رقم (1-12): منحنى Ms

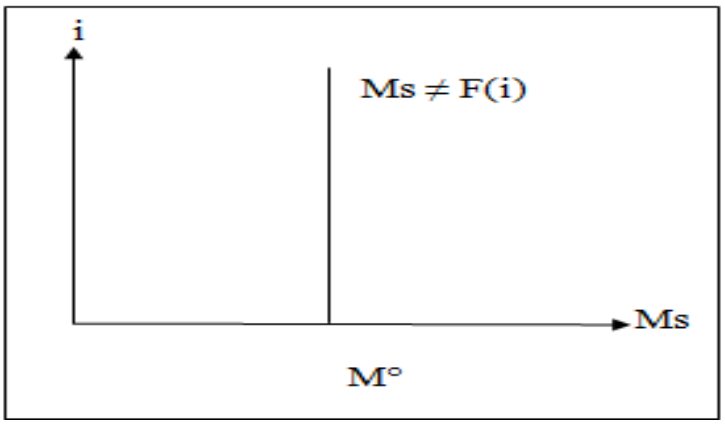

Source: Richard G. Lipsey, Colin Harbury, **First principles of economics**, Oxford University Press, UK, 1993, 2nd ED, P 367.

من خلال الشكل نلاحظ أن عرض النقود غير مرن لأسعار الفائدة أي أنه مهما تغيرت هذه الأخيرة لا يستجيب المعروض النقدي.

[1] الأخضر أبو علاء العزي، **مرجع سابق**، ص 168 (بتصرف قليل).

ب- الطلب على النقود كينز:

يرى كينز أن النقود تطلب لذاتها أي لثلاثة دوافع وهي المعاملات، الاحتياط والمضاربة، وبذلك فقد أدخل وظيفة جديدة للنقود وهي مخزن للقيمة[1] على خلاف الكلاسيك الذين اعتبروها وسيطا للتبادل فقط (إذن فهما يتفقان في دافع المعاملات).

1- **الطلب على النقد لغرض المعاملات:** $MD1 = Ù1.Y$

$Ù1$ الجزء المقتطع من الدخل لتمويل المعاملات.

2- **الطلب على النقد لغرض الاحتياط:** $MD1 = Ù2 . Y$

$Ù2$الجزء المقتطع من الدخل لتمويل الاحتياط

أهمل كينز دافع الاحتياط لأنه يتعلق بعوامل نفسية وهذه الأخيرة صعبة الدراسة من الناحية الموضوعية.

3- **الطلب على النقد لغرض المضاربة:** $MD3 = L° - gi$

$L°$: الطلب على النقد لغرض المضاربة لما $g = 0$

g: ثابت ويقيس درجة مرونة الطلب على النقد لغرض المضاربة بالنسبة لسعر الفائدة، بعبارة أخرى درجة حساسية أو استجابة أسعار السندات عند تغير أسعار الفائدة.

i: سعر الفائدة.

[1] يعتبر آلفرد مارشال (أستاذ كينز) أول من أدخل وظيفة جديدة للنقود في كونها مستودعا للقيمة وتطلب لدافع الاحتياط، لكنه لم يعترف بها صراحة لكونه نيوكلاسيكيا (امتدادا للفكر الكلاسيكي).

الشكل رقم (1-13): منحنى LM

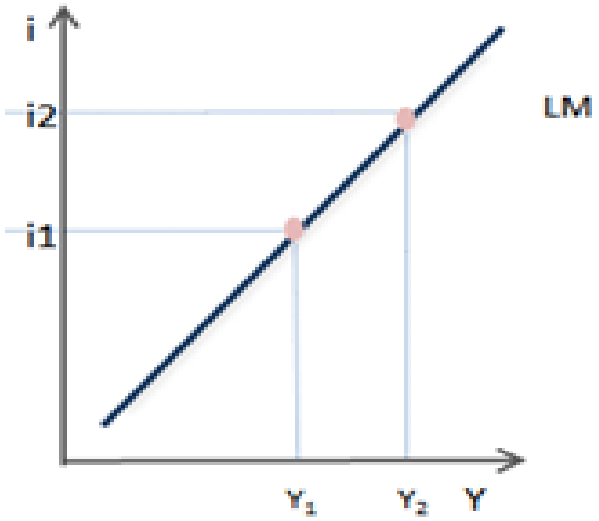

Source: Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson Education, Hoboken, 2008, p 246.

منحنى LM هو التوليفة (y,i) أسعار الفائدة وما يقابلها من دخل والتي تحقق التوازن في سوق النقد. وهناك علاقة طردية غير تناسبية بين سعر الفائدة والدخل في السوق النقدية، بحيث كلما زاد الدخل ارتفعت أسعار الفائدة وهذا راجع لزيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط.

جميع النقاط التي تقع على هذا المنحنى هي نقاط توازنية لأن معادلة هذا المنحنى تم الحصول عليها انطلاقا من التوازن بين الطلب على النقد والعرض على النقد.

اشتقاق صيغة الدخل التوازني في سوق النقد حسب هيكس

يتحدد التوازن في سوق النقد إذا كان العرض على النقود يساوي الطلب على النقود:

$$Ms = Md$$

$$M° = Md1 + Md2 + Md3$$

$$M° = Ù1.Y + Ù2 .Y + L° - gi$$

بإهمال دافع الاحتياط يكون لدينا: $M° = Ù1.Y + L° - gi$

$$M° - L° + gi = y.Ù1$$

$$Y^*LM = \frac{M^\circ - L^\circ}{u1} + \frac{gi}{u1}$$

$$Y^*LM = \frac{gi}{u1} + (M^\circ - L^\circ)\frac{1}{U1}$$

صيغة الدخل التوازني في سوق النقد حسب هيكس $Y^*LM = \frac{gi}{u1} + (M^\circ - L^\circ)\frac{1}{U1}$

اشتقاق مضاعف المعروض النقدي:

$$KMs = Y'lM\ (Ms) \rightarrow KMs = 1/Ù$$

$$KMs = \Delta y/\Delta Ms \rightarrow \Delta Ms = \Delta y/KMs$$

التعريف بالمتغيرات:

KMs مضاعف المعروض النقدي: إذا تغير المعروض النقدي بمقدار ΔMs تبعه تغير في الدخل بمقدار ΔMs جداء المضاعف.

ΔMs مقدار التغير في المعروض النقدي اللازم لسد الفجوة الإنتاجية، سواء كانت انكماشية أو تضخمية.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى نموذج IS/LM والذي يمثل التوازن الآني في كل من السوق النقدي وسوق السلع والخدمات والذي تحققه التوليفة (Y*,i*) وهو ما يترجمه المنحنى الموالي:

الشكل رقم (1–14): منحنى IS/LM

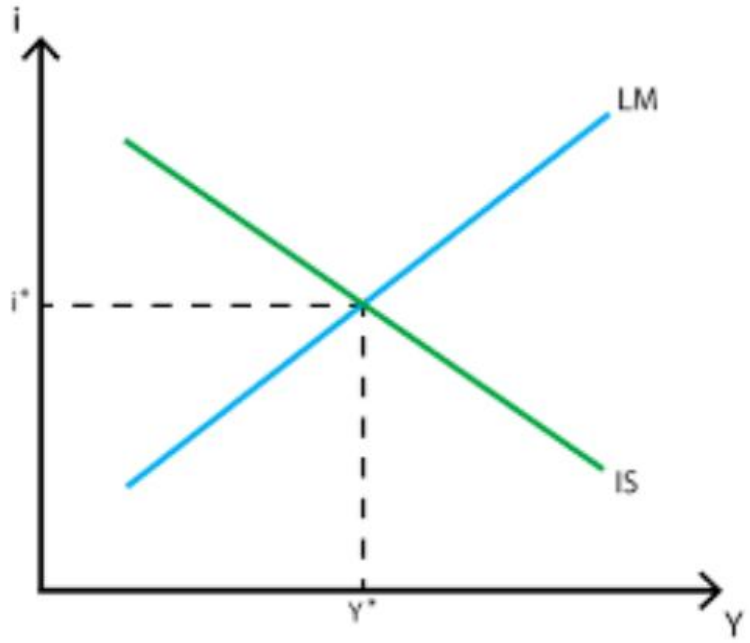

Source: Tomas R. Michl**,** **Macroeconomic Theory A Short course**, M.E.Sharpe, New York, 2002, P 77.

من خلال المنحنى نلاحظ وجود نقطة توازنية وحيدة أي سعر فائدة واحد ودخل واحد تحققان التوازن الكلي في الاقتصاد.

الشكل رقم (1–15): انتقال منحنى IS بواسطة السياسة المالية التوسعية

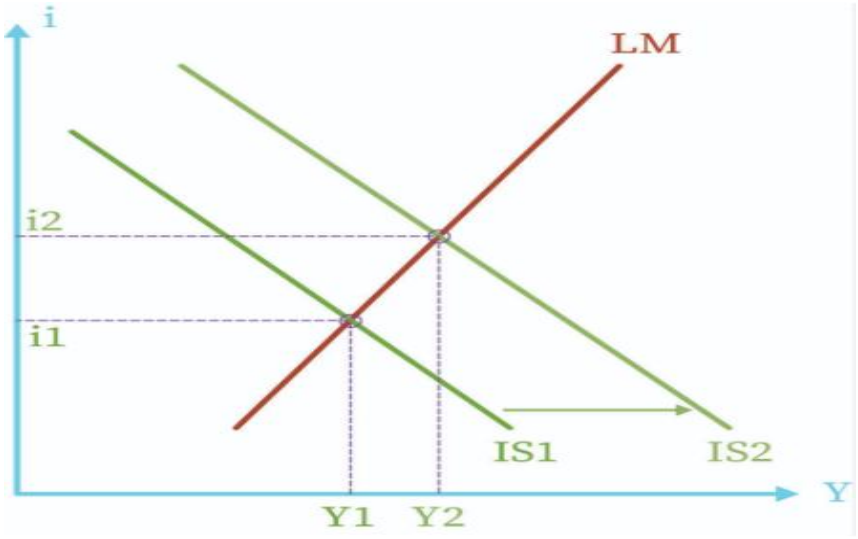

Source : Thomas R. Michl, **Macroeconomic Theory: A Short Course**, M.E.Sharpe, New York, 2002, P 80.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية أو سياسة جبائية توسعية تؤديان إلى زيادة الدخل وهذا عن طريق آلية المضاعف (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى). إن زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الدخول الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على اعتبار أن الاستهلاك يسلك سلوك الدخل، فتخلق موجة من الطلب الفعال وعن طريق مبدأ المعجل تفتح فجوة استثمارية (دائما في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب لموجة الطلب) فيزتفع الاستثمار ومعه تزداد مستويات الدخل أين ينتقل من Y* نحو Y*' لكن نلاحظ أيضا الارتفاع في أسعار الفائدة أين انتقلت من i* نحو i*' نتيجة زيادة الطلب على القروض وبهذا ينتقل منحنى IS نحو اليمين، ونحصل بذلك على توليفة جديدة (Y*'.i*') تقاطع IS' مع LM

بالرجوع إلى عنصر لبطالة وهو الهدف من التحليل فهي تنخفض نتيجة لزيادة الطلب على العمل الناتج عن زيادة الاستثمار.

رابعا: سياسة النقود الرخيصة عند كينز ودورها في الحفاظ فعالية السياسة المالية

بالرغم من فعالية السياسة المالية في زيادة معدلات الدخل وانخفاض معدلات البطالة إلا أنها غير تامة الفعالية وهذا نظرا لوجود أثر ضائع للسياسة المالية، فجزء من الزيادات في الإنفاق الحكومي ذهب للزيادات في أسعار الفائدة وهو ما يطلق عليه بأثر الإزاحة، وهنا اقترح كينز انتهاج سياسة النقود الرخيصة التي تقوم على التوسع في المعروض النقدي الأمر وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-16): الانتقالات في منحنى IS/LM

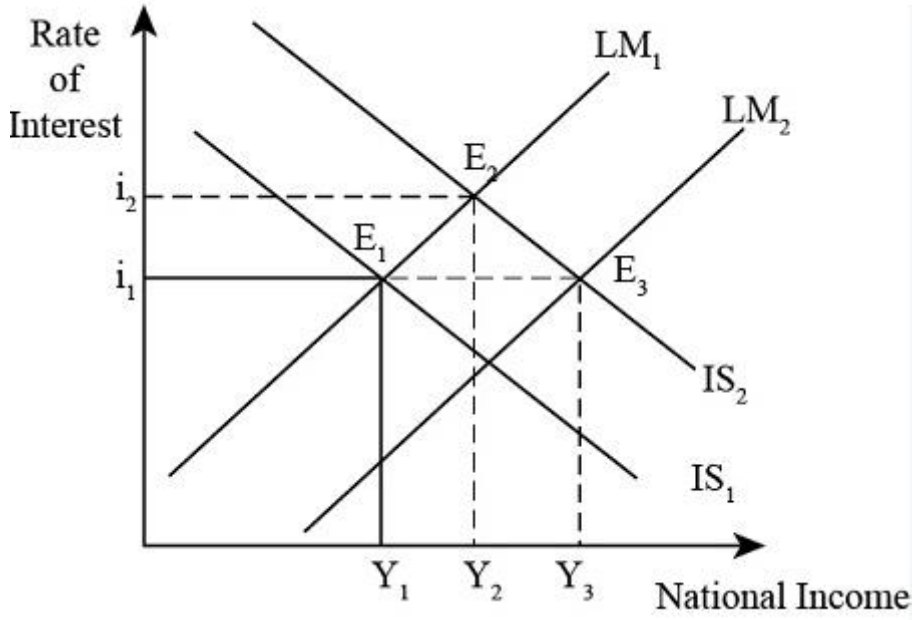

Source : Laurence S. Seidman, **Automatic Fiscal Policies to Combat Recessions,** M.E.Sharpe, New York, 2003, P 07.

من خلال الشكل نلاحظ أن انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية أدى إلى عودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها التي كانت عليها، فبعدما ارتفعت نتيجة التوسع المالي انخفضت بفضل التوسع النقدي. ما يلفت الانتباه هو مستويات الدخل التي ارتفعت أكبر من المستوى السابق وعن طريق المضاعف النقدي، الأمر الذي أدى إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين ونتحصل بذلك على توليفة جديدة (i_1, Y_3) تقاطع IS_2 مع LM_2 في النقطة E_3

إذن فانتهاج سياسة مالية توسعية غير كافية وحدها لمعالجة مشكلة البطالة بل وأن نتائجها تحد في المدى القصير ويمكن أن تفرز نتائج سلبية على المدى الطويل، فزيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبذلك ترتفع معدلات البطالة وتصبح السياسة المالية غير فعالة، إذن لابد أن تساندها سياسة نقدية توسعية وهو ما يعرف بسياسة النقود الرخصة عند كينز حتة لتصبح السياسة المالية التوسعية تامة الفعالية ويختفي أثر الإزاحة، والأكثر من هذا نتحصل على نتائج أفضل متمثلة في زيادة أكبر في الدخل وانخفاضا أكثر في معدلات البطالة.

صحيح أن التوسع في الإنفاق الحكومي يسمح بمعالجة الفجوة الانكماشية وامتصاص البطالة في الاقتصاد، لكن يجب زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار اللازم لسد الفجوة، حفاظا للتوازن الاقتصادي العام وتفاديا لأي انزلاق تضخمي.

كما ذكرنا سابقا فإن السياسة المالية التوسعية غير كافية وحدها لمعالجة مشكلة البطالة بل وأن نتائجها تحد في المدى القصير إذا لم يرافقها توسع نقدي، وعليه لابد من حساب مقدار التغير في المعروض النقدي اللازم زيادته حتى يختفي أثر الإزاحة.

الفرع الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة البطالة

إذا كان استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية فإن التشغيل يعتبر أيضا من ضمن الأهداف. وفيما يلي سيتم التطرق لآلية تأثير السياسة النقدية في مستويات البطالة، ومن ثم التطرق للمقاربة الكينزية في هذا الشأن.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

قبل الحديث عن آلية تأثير السياسة النقدية في معدلات البطالة لابد من تعريفها.

تعرف السياسة النقدية عموما على أنها "تلك العملية التي تقوم من خلالها السلطة النقدية في بلد ما والمهيمنة على شؤون النقد والائتمان بمراقبة المعروض النقدي من خلال التأثير في كمية النقود ووسائل الدفع المتاحة وكذا التحكم في أسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية " [1].

عند تحليل التعريف نلاحظ أن الإشراف على توجيه الكتلة النقدية هو المعنى الحقيقي للسياسة النقدية فاستهداف الكتلة النقدية يؤدي إلى تحقيق الأهداف الأخرى على مستوى الاقتصاد الكلي على رأسها مستويات التشغيل لذلك تعتبر مهمة الإشراف على الكتلة النقدية الوظيفة الأولى للبنك المركزي.

[1] رمزي محمود، **التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي**، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية، 2019، ص 31.

ثانيا: آلية تأثير السياسة النقدية التوسعية في معدلات البطالة

عندما تهدف الدولة إلى تدنية مستويات البطالة فإنها تنتهج سياسة نقدية توسعية، إذ تمارس هذه الأخيرة آثارها على البطالة عن طريق الأدوات الكمية. وسيتم التعرض لمفهوم كل أداة كمية ومن ثم شرح آلية تأثيرها مبرزين مختلف قنوات التأثير أو ما يعرف بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية لذلك يطلق على الأدوات الكمية بالأدوات غير المباشرة.

أ- دور سعر إعادة الخصم في تدنية معدلات البطالة:

يعتبر سعر إعادة الخصم من أقدم أدوات السياسة النقدية التي لجأت إليها البنوك المركزية.

1- تعريف سعر إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الأوراق الجارية التي لديها"[1]

2- آلية تأثير سعر إعادة الخصم في معدلات البطالة:

إذا كان هدف السياسة النقدية هو زيادة معدلات التشغيل فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم فتستجيب البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على عملائها من مقرضين ومقترضين، فبالنسبة للمستثمرين وباعتبار سعر الفائدة تكلفة على الإقراض فإن انخفاضها سيؤدي إلى زيادة الطلب على القروض اللازمة للاستثمار، وبالنسبة للمدخرين التي تعتبر سعر الفائدة بالنسبة لهم عائدا فانخفاضها سيقلل من الادخار[2]. وبالتالي توجه السيولة نحو المعاملات مما يفتح فجوة استثمارية (هذا في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب لموجة الطلب) وأمام انخفاض التكلفة الحدية لرأس المال متمثلة في انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاستثمار ومعه يزداد الطلب على العمل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

[1] محمد ضيف الله القاطبري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية-تحليلية-قياسية)**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط1، ص26.

[2] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص 19.

نلاحظ أن سعر إعادة الخصم يؤثر في الاقتصاد عن طريق قناة سعر الفائدة والتي تعتبر الهدف الوسيط للسياسة النقدية في هذه الحالة، وهو ما تحدث عنه كينز في فعالية السياسة النقدية.

ب- دور الاحتياطي النقدي القانوني في تدنية معدلات البطالة:

يمثل الاحتياطي النقدي القانوني الأداة الكمية الثانية للسياسة النقدية.

1- تعريف الاحتياطي النقدي القانوني:

" وهو نسبة من إجمالي ودائع العملاء (الآجلة وتحت الطلب) التي تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها في شكل احتياطي نقدي لدى البنك المركزي "[1]

2- آلية تأثير الاحتياطي النقدي القانوني في معدلات البطالة:

دائما مع تخفيض معدلات البطالة أين يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (القروض) على اعتبار أن الودائع هي مصدر منح القروض بالنسبة للبنوك التجارية[2]. وبنفس الميكانيزم السابق تزداد معدلات التشغيل.

إذا كانت سعر الفائدة هي القناة التي يعمل من خلالها سعر إعادة الخصم فإن قناة الائتمان هي القناة أو الهدف الوسيط الذي يعمل من خلاله الاحتياطي النقدي القانوني.

ج- دور عمليات السوق المفتوحة في تدنية معدلات البطالة:

تمثل عمليات السوق المفتوحة الأداة الكمية الثالثة للسياسة النقدية.

1- تعريف سياسة السوق المفتوحة:

تعرف سياسة السوق المفتوحة على أنها "يقوم البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية باستخدام عمليات السوق المفتوحة وذلك بهدف التأثير على حجم النقد المتداول وعرض النقود في الاقتصاد" [3]

2- آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة في معدلات البطالة:

[1] عبد اللطيف حمزة القراري، **المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق**، أكاديمية أكسفورد العليا، لندن، 2016، ص 118.

[2] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2013، ط 1، ص 179.

[3] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **مرجع سابق**، 2016، ص 175 .

بغرض زيادة معدلات التشغيل يتدخل البنك المركزي في السوق المالية مشتريا للسندات الحكومية للجمهور مما يزيد من السيولة المتداولة في السوق اللازمة للمعاملات والاستثمار[1].

نلاحظ أن السندات هي القناة التي تؤثر من خلالها سياسة السوق المفتوحة في التضخم.

تجدر الإشارة إلى أن أدوات السياسة النقدية النوعية لا تؤثر على معدلات البطالة بطريقة مباشرة، كما أنها لا تؤثر عليها في الأمد القصير. لكن على الأمد الطويل يبدأ تأثيرها يظهر إن تم استغلالها بذكاء. مثلا نفترض أن قروض القطاع البنكي كانت موجهة لتمويل قطاع التجارة الخارجية (كما حدث في الجزائر خلال 20 سنة الماضية) وهذا القطاع غير منتج و غير خالق لمناصب الشغل. إذا قرر البنك المركزي في إطار سياسة تأطير القروض توجيه هذه القروض لقطاعات أخرى منتجة، كالصناعة التحويلية، أو الزراعة هنا ستؤدي هذه السياسة النقدية النوعية إلى امتصاص البطالة بطريقة غير مباشرة في الأمد المتوسط و الطويل.

ثالثا: سياسة النقود الرخيصة في ظل المقاربة الكينزية وانعكاساتها على البطالة.

إذا كانت النظرية الكلاسيكية ترى بحيادية السياسة النقدية فكينز كانت له وجهة نظر مخالفة تماما فالتوسع في المعروض النقدي لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار فهو يستطيع التأثير في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية وعلى رأسها معدلات البطالة من خلال ما أطلق عليه كينز "سياسة النقود الرخيصة"

[1] محمد الفاتح المغربي، **النقود والبنوك**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2017، ط 1، ص 54.

الشـــكل رقـــم (1-17): منحـــنى الكفايـــة الحديـــة لـــرأس المـــال والطلـــب والعـــرض علـــى النقـــود

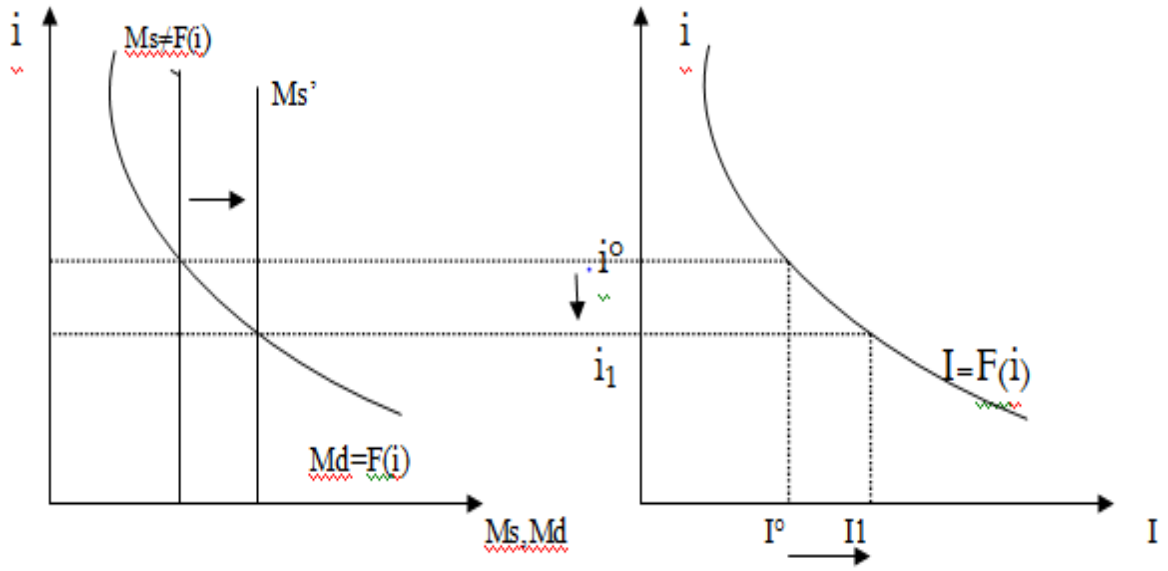

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Daniel R. Kazmer, Michele Konrad, **Economic Lessons from the Transition: The Basic Theory Re-examined**, M.E.Sharpe, New York, 2004, P 163.

سلام سميسم، **التوازن الإقتصادي العام**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ط 1، ص 157.

من خلال الشكل نلاحظ أن انتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية بزيادة المعروض النقدي Ms تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من $i°$ نحو i_1 (مما يؤدي إلى انتقال Ms نحو اليمين Ms') فترتفع قيمة السندات وهنا يفضل الأفراد السيولة على السند نظرا للأرباح الرأسمالية المتأتية من بيع السندات وبذلك يتحول الطلب على النقود من دافع المضاربة نحو دافع المعاملات وتوجه السيولة لغرض المعاملات فتظهر موجة من الطلب الفعال وهو هدف كينز مما يفتح فجوة استثمارية (دائما مع افتراض وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب لموجة الطلب) وعن طريق مبدأ المعجل (الزيادة في الاستهلاك بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الاستثمار ولكن بوحدات أكبر) وأمام انخفاض التكلفة الحدية لرأس المال متمثلة في انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاستثمار من $I°$ نحو I_1 ومعه يزداد الطلب على العمل، وبهذا تنخفض معدلات البطالة.

بناء على التحليل السابق نلاحظ أن سياسة النقود الرخيصة لكينز تستلزم وجود شرط جوهري ألا وهو جهاز إنتاجي مرن كما ونوعا يستجيب لموجة الطلب وإلا انعكست الزيادة في المعروض النقدي في شكل ارتفاع للأسعار فقط، بعبارة أخرى فتحقيق مبدأ المعجل يتطلب هيكل اقتصادي مرن وإلا ورث الاقتصاد تضخما.

بالإضافة إلى هذا شرط مرونة الجهاز الإنتاجي هناك شرطان آخران لنجاح السياسة النقدية التوسعية وهما:

- انخفاض التكلفة الحدية لرأس المال متمثلة في سعر الفائدة: يمكن أن يزيد المعروض النقدي دون أن ينخفض سعر الفائدة. وفي هذا الصدد أشار كينز إلى سعر الفائدة كقناة أو هدف وسيط لتبلغ السياسة النقدية أهدافها النهائية النمو والتشغيل.
- تحول الطلب على النقود من دافع المضاربة نحو دافع المعاملات: حتى مع انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يقاوم المستثمر نحو المضاربة.

خلاصة:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى أن البطالة هي كل شخص بحاجة للعمل، قادر على العمل ويقبل بمستوى الأجر السائد ولا يجد فرصة للعمل، وإن هذه الظاهرة لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة، فمهما بلغ النجاح الاقتصادي المحقق يستحيل أن يسجل الاقتصاد صفر بطالة وهو ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة وهو ذلك المعدل الذي يسود عند مستوى التشغيل الكامل، رغم ذلك لا يكون منعدما أي يكون متحكما فيه بفعل حركية الاقتصاد وذلك في ظل وجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، إذن فالتشغيل التام أو العمالة الكاملة لا تعني اختفاء البطالة أو معدل بطالة مساويا للصفر. فالبطالة لها أنواع متعددة تختلف باختلاف أسبابها البطالة وباختلاف الهيكل الاقتصادي للبلد، على رأسها النمو السكاني خاصة في الابلدان النامية والفقيرة أمام عجز الدولة عن خلق فرص العمل، إحلال التكنلوجيا والآلة محل الإنسان والتي تنتشر بشدة في الدول المتقدمة، تعاظم دور العولمة وما أفرزته من سياسات أدت إلى كسر المؤسسات الوطنية وتسريح آلاف البلدان في البلدان النامية والذي يمثل القطاع العام على مستواها المصدر الرئيسي لاستحداث الشغل. كذلك فإن مشكلة عدم التوافق بين خصائص طالبي العمل واحتياجات سوق العمل، والناجمة عن سوء الإدارة والتخطيط وتشريعات العمل التي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الكفاءة أدت إلى تفاقم معدلات البطالة خاصة لدى فئة حاملي الشهادات. الأزمات هي الأخرى كانت سببا لا يستهان به في تفاقم مشكلة البطالة، فإن أخطر ما أفرزته الأزمة المالية العالمية هي ظاهرة البطالة، والتي كادت أن تتحول من أزمة مالية إلى أزمة بطالة.

وإن تنوع وتشابك العوامل المؤدية إلى البطالة يفرز آثار وخيمة على الاقتصاد بدءا بالنمو الاقتصادي من خلال خفض إنتاجية العمل وتقليل فرص إنشاء مشاريع جديدة في الاقتصاد، ناهيك عن تحمل الدولة عبئ نفقات التشغيل خاصة في الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على الانفاق الحكومي من أجل امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل. زيادة معدلات الفقر وتردي المستوى المعيشي للأفراد. لذلك كان لزاما على السلطات حشد مختلف السياسات الاقتصادية بغرض التصدي لهذه الظاهرة، وتعتبر السياسة المالية السياسة الاقتصادية رقم واحد في القضاء على البطالة ووالقائمة على التوسع في الإنفاق الحكومي، الهدف منها خلق موجة من الطلب الفعال في الاقتصاد بهدف تحفيز اللاستثمار. وهنا يجب توفر جهاز إنتاجي مرن. وحتى تبلغ السياسة المالية هدفها يجب أن تساندها السياسة النقدية وهو ما يعرف بسياسة النقود الرخيصة لدى كينز.

الفصل الثاني:

العلاقة بين البطالة والتضخم في المدارس الاقتصادية

تمهيد

بعد أزمة الكساد الكبير 1929 وما خلفته من تفاقم كبير في معدلات البطالة وبعد عجز النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه المشكلة، لاقت النظرية الكينزية رواجا كبيرا لما حققته من نتائج إيجابية في سوق الشغل بعد أن نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والقائمة على زيادة الإنفاق الحكومي. لكن المعطيات الاقتصادية الجديدة أبرزت قصور النظرية، ففي الوقت الذي انخفضت فيه معدلات البطالة أخذت معدلات التضخم في التزايد محدثة معها مشكلة أخرى أكثر تعقيدا. ظلت مسألة العلاقة بين البطالة والتضخم عالقة إلى غاية تبنيها من طرف الاقتصادي البريطاني ألبان ويليام فيليبس سنة 1958 أين جسدها رياضيا في شكل منحنى أخذ اسمه، لتتوالى بعده الدراسات وتأخذ بعدا عميقا أعطته صبغته الحالية وجعلته أداة للسياسة الاقتصادية.

لمعالجة هذا الفصل سيتم التطرق أولا إلى الإطار النظري لظاهرة التضخم ومن ثم عرض المقاربات الأولية التي مهدت لإشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم بداية بالتحليل الكلاسيكي فالتحليل الكينزي ثم مربع كالدور، ليتم فيما بعد طرح منحنى فيليبس من شكله الأصلي إلى شكله الموسع مع الاستعانة بالجانب الاحصائي. وكآخر عنصر سيتم تناول إشكالية المراجحة (بطالة – تضخم) وما يتفرع عنها من إشكالية المفاضلة بين السياسات الاقتصادية ومشكلة المعدل الطبيعي للبطالة لنختم الفصل بإشكالية التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في الاقتصاد وهو الهدف من هذا البحث.

المبحث الأول: مفهوم التضخم، آثاره وأنواعه

يعبر التضخم عن اختلال في التوازن الاقتصادي واضطراب في الاستقرار الاقتصادي، فالتضخم يعني عدم القدرة على التحكم في المتغيرات الاقتصادية ككل، فوقوع تضخم غير محسوب وكبير جدا ومن الصعب إعادته ينعكس سلبا على أداء السياسة المالية، السياسة التجارية وكل السياسات الاقتصادية الأخرى ويؤدي إلى فشلها، وبالتالي فنجاح هذه السياسات يعتمد على الاستقرار النقدي أي الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة داخليا وخارجيا، إذن فالاستقرار النقدي هو المسئول عن تشجيع الجهاز الإنتاجي ومنه زيادة الدخل والتشغيل وهو هدف أي سياسة اقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

رغم اجتهاد المنظرين عبر تاريخ الفكر الاقتصادي إلا أنه وإلى يومنا هذا لا يوجد تعريف موحد للتضخم فكل فسره من زاوية معينة، لكن على العموم هناك شرطان يجب توفرها حتى يتم إطلاق هذا المصطلح.

الشرط الأول: استمرارية ارتفاع الأسعار"

وهو ما يظهر في تعريف فريدمان للتضخم بحيث يرى أنه "عملية ارتفاع ثابت ومستدام في السعر"[1]

إذن فالشرط الأول لإطلاق مصطلح التضخم هو استمرار ارتفاع الأسعار، أي أن الارتفاع المؤقت في الأسعار لا يعتبر تضخما، فمثلا ارتفاع الأسعار في موسم معين هو ارتفاع موسمي، وبمجرد انقضاء الموسم تعاود الأسعار الانخفاض من جديد.

الشرط الثاني: الارتفاع في المستوى العام للأسعار

هو ما يظهر في تعريف فليمينغ للتضخم، بحيث يرى أنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار لاقتصاد ما "[2].

إذن فالشرط الثاني لإطلاق مصطلح التضخم هو الارتفاع في متوسط أسعار السلع والخدمات أي أن الارتفاع في نوع معين من السلع لا يعتبر مقياسا للتضخم. فالسلع والخدمات المقصودة هنا هي تلك المنتجات المستهلكة من طرف الطبقة المتوسطة والمسؤولة عن التأثير في الاقتصاد أما الطبقة الغنية فسوف تنفق على السلع

[1] Mukund Mahajan, **Macroeconomic analysis**, Nirali Prakashan, Maharachtra, 2008, 1st ed, P 20.

[2] حلاق سعيد سامي، محمّد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 182.

الكمالية والتي هي باهظة الثمن أصلا ولا يعتبر ارتفاع سعرها مقياسا للتضخم، أما بالنسبة للطبقة الفقيرة فاستهلاكها ضعيف جدا.

بناء على الشروط السابقة يمكن وضع تعريف كامل ودقيق للتضخم كما يلي:

التضخم هو "الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لفترة طويلة من الزمن"

المطلب الثاني: آثار التضخم

يعبر ا لتضخم عن اختلال التوازن الاقتصادي أي أن الطلب الكلي في الاقتصاد يفوق العرض الكلي، ناهيك عن الإختلالات الأخرى التي يحدثها على مستوى الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.

الفرع الأول: تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني توفر أربعة شروط وهي استقرار الأسعار، العمالة الكاملة، النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي.

أولا: تأثير التضخم على القدرة الشرائية للنقد.

تعرف القدرة الشرائية على أنها "كمية السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد في فترة زمنية معينة[1] "

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية.

إذا تضاعفت كل أسعار السلع يتضاعف المستوى العام للأسعار وتنخفض قيمة النقود إلى النصف، على العكس من ذلك فانخفاض كل الأسعار إلى النصف يعني تضاعف قيمة النقود. في فترات التضخم يرتفع مستوى الأسعار وتنخفض قيمة النقود، بحيث يصبح الأفراد أكثر ترددا في حيازة ثروتهم في هذا الشكل (شكلها السائل) على وجه الخصوص في فترات التضخم المتطرف، والذي يسمى **بالتضخم الجامح**، والذي يمكن تعريفه بتلك الفترات التي يتجاوز فيها معدل التضخم 50 ٪ في الشهر.

[1] فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2006، ط1، ص169.

عرفت ألمانيا في اليوم الثاني من الحرب العالمية الثانية تضخما جامحا أين فاقت معدلات التضخم 1000 ٪ في الشهر. في نهاية هذا التضخم الجامح عام 1923 بلغ مستوى الأسعار 30 مليار مرة مما كان عليه قبل سنتين. كمية النقود اللازمة لشراء السلع الجد عادية أصبحت ضخمة، النقود فقدت قيمتها بسرعة كبيرة، الأمر الذي جعل العمال يتقاضون أجورهم عدة مرات في اليوم الواحد، كما أصبح لديهم الحق في الخروج وإنفاق دخلهم على الفور قبل أن يفقد قيمته.لم يعد أحد يرغب في الاحتفاظ بالنقود على الإطلاق، ما جعل استعمالها كوسيط للتبادل يقل شيئا فشيئا، لتنتشر بذلك المقايضة وتصبح أمرا شائعا. كما سجلت تكاليف الصفقات ارتفاعا سريعا، وكما هو منتظر تراجع الإنتاج بقوة[1].

ثانيا: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي.

يمارس التضخم تأثيره على النمو في الأمدين القصير والطويل ويختلف تأثيره من مدى لآخر، وسيتم الاستعانة منحنى العرض الكلي الحديث AS وهو ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (2–1): منحنى العرض الكلي AS

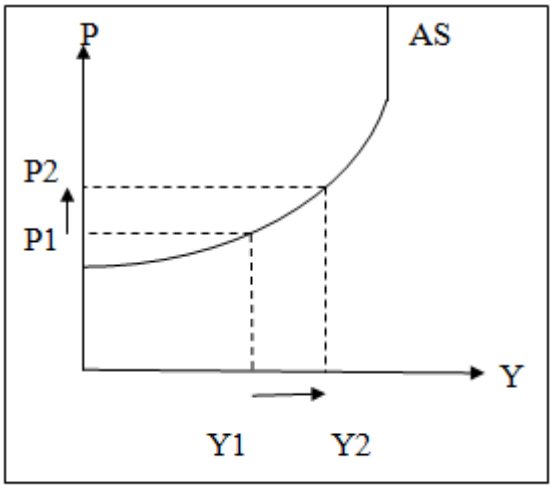

Source: Neva Goodwin, Jonathan Harris and others, **Principales of economis in context**, M E Sharpe, New York, 2014, P 629

من خلال المنحنى أعلاه والذي يمثل العلاقة بين التغير مستوى الدخل الممثل على محور الأفقي والتغيرات في مسوى الأسعار الممثلة على المحور العمودي يظهر وجود علاقة طردية غير خطية بين المتغيرين بين التضخم كمتغير

[1] Frederic Mishkin, **Monnaie Banque et marchés financiers**, Nouveaux Horizons, Paris, 2010, 9ème éd, P 69.

مؤثر ومستوى الدخل كمتغير استجابة ما يجعل المنحنى ذو ميل موجب، حيث يظهر لنا أنه عند كل مستوى من السعر يتحدد لدينا مستوى معين من الدخل، بعبارة أدق نلاحظ أنه مع كل زيادة في السعر يزداد الدخل وهذا راجع لكون التضخم في صالح المنتجين في الفترة القصيرة نظرا للزيادات في الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار. مادامت فرص الربح متوفرة فمن صالح المؤسسات القيام بالعملية الإنتاجية[1] والتوظيف. وهكذا مع كل زيادة في التوظيف يزداد الدخل وترتفع بذلك معدلات النمو الاقتصادي. إذن فالتضخم يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي والتشغيل في الفترة القصيرة.

بالاستعانة بالتحليل الكينزي الحديث فزيادة الطلب على العمل تؤدي إلى ارتفاع الأجر الاسمي (مع افتراض مرونة الأجور النقدية والأسعار نحو الارتفاع[2]) فيستجيب العمال بعرض خدمات العمل ويدخلون في حالة من الوهم النقدي لكون الزيادة حدثت في كل من الأجر الاسمي والأسعار ليبقى بذلك الأجر الحقيقي ثابتا.

إذا كان تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ايجابيا في المدى القصير فتأثيره يكون سلبيا جدا في المدى الطويل فاستمرار ارتفاع الأسعار يعني انخفاض طلب الأفراد على السلع والخدمات مما يزيد من مخاطر كساد السلع ومخاطر انخفاض الأرباح فينخفض الاستثمار[3] وينخفض بذلك الإنتاج و تنخفض معه معدلات النمو الاقتصادي ويدخل بذلك الاقتصاد في حالة من الركود وإذا استمر الوضع على هذا النحو فقد يؤدي ذلك إلى حدوث انكماش حقيقي.

ثالثا:تأثير التضخم على الادخار

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود قيمتها كمخزن للقيمة.[4]

[1] مع افتراض وجود جهاز إنتاجي مرن.

[2] إن المرونة الضعيفة في الأجر الاسمي راجعة لكونه يتحدد بعوامل خارجية، أما المرونة الكبيرة في الأسعار فترجع إلى كونه يتحدد وفقا للعرض والطلب.

[3] مع افتراض وجود جهاز إنتاجي مرن أي يستجيب للتغيرات في الطلب.

[4] رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته**، صندوق النقد العربي، 2021، العدد 18، ص 06.

رابعا: تأثير التضخم على التوازن الخارجي (رصيد ميزان المدفوعات).

يقصد بالتوازن الخارجي الرصيد المتأتي من تحقيق الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، يعتبر الميزان التجاري العمود الفقري لميزان المدفوعات إذ أن أي اختلال في توازن الميزان التجاري ينعكس بقوة على توازن ميزان المدفوعات.

تسعى جميع البلدان إلى تحقيق فائض في رصيد الميزان التجاري أي أن تفوق الصادرات الواردات وهذا عن طريق زيادة تنافسية صادراتها، وتعتبر الميزة التنافسية السعرية من أهم الميزات التنافسية، ويعكس سعر الصرف الحقيقي هذه الميزة بحيث توجد علاقة عكسية بين تنافسية البلد السعرية وسعر الصرف الحقيقي فكلما انخفض سعر الصرف الحقيقي للعملة زادت تنافسية البلد السعرية والعكس صحيح.

بناءً على ما سبق فإنه يتوجب على الدولة الحفاظ على تنافسيتها من خلال الحفاظ على سعر صرفها الحقيقي في مستوياته الدنيا، ويعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي. والمعادلة الموالية تبين هذه العلاقة:

$$Q=E.Pl/Pe$$

حيث أن:[1]

E سعر الصرف الاسمي وهو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تقابل عملة أجنبية واحدة.

Pl المستوى العام لأسعار السلع المحلية.

Pe المستوى العام لأسعار السلع الأجنبية.

Q سعر الصرف الحقيقي وهو متغير تابع، إذ يقوم سعر الصرف الاسمي بتعديل سعر الصرف الحقيقي طبقا للتغييرات في مستوى أسعار الدول، إذن فهو أحسن مؤشر للتنافسية السعرية على عكس سعر الصرف الاسمي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار المحلية والأجنبية.

[1] جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، تعريب محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 69.

من خلال المعادلة نلاحظ وجود علاقة طردية بين المستوى العام لأسعار السلع المحلية وسعر الصرف الحقيقي.

بافتراض ثبات كل من سعر الصرف الاسمي والمستوى العام لأسعار السلع الأجنبية، يصبح المستوى العام لأسعار المحلية هو المتغير المسقل، وعليه فإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يعني وجود تضخم ونظرا لوجود علاقة طردية بين المتغيرين فإن ارتفاع معدلات التضخم المحلية يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومنه انخفاض تنافسية البلد السعرية، وبالتالي انخفاض عملية التصدير، ومع افتراض ثبات قيمة الواردات نسحل عجزا في رصيد الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عجز في ميزان المدفوعات وبهذا يختل التوازن الخارجي للبلد. إذن فالتضخم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي للبلد.

الفرع الثاني: تأثير التضخم على التوازن الاجتماعي.

يعبر التوازن الاجتماعي عن التوزيع العادل للمداخيل وتقليص الفجوة بين طبقات المجتمع،إذن نحن بصدد الحديث عن تأثير التضخم على توزيع الدخل[1]:

أولا: تأثير التضخم على أصحاب المداخيل الثابتة.

تضم فئة المداخيل الثابتة الأفراد التي تعتبر مصادر دخلهم العقارات السكنية، ملكية الأراضي،المعاشات والإعانات وبما أن هذه الدخول تتميز بالثبات النسبي فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمتها الحقيقية.

ثانيا: تأثير التضخم على أصحاب المداخيل المتغيرة.

وفي هذا الصنف من المداخيل هناك نوعان من التأثير:

أ – أثير التضخم على أصحاب المرتبات والأجور.

تمثل هذه الفئة أغلبية العمال، وتتسم الأجور بمرونة أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار وهذا راجع لوجود النقابات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية، لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار.

ب – تأثير التضخم على أصحاب المشروعات.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 153- 154.

يعتبر التضخم في صالح المنتجون أي فئة المشروعات في الفترة القصيرة نظرا للزيادة الكبيرة في الإيرادات النقدية الإجمالية المتأتية من ارتفاع الأسعار ومنه زيادة الأرباح. وبالمقارنة بين الفئات الدخلية الثلاث نلاحظ أن أصحاب المشروعات هم المستفيد الأكبر من ظاهرة التضخم بينما يمثل أصحاب الدخول الثابتة الخاسر الأكبر، في حين أن أصحاب المرتبات والأجور أقل عرضة لتأثير التضخم.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن التضخم يساهم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح رجال الأعمال بحيث أن المنتجون يزدادون غنى والأفراد يزدادون فقرا، ويزداد اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، ويختل بذلك التوازن الاجتماعي.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة ومختلفة وفي بعض الأحيان متداخلة، وسيتم التطرق لأهمها معتمدين في ذلك على مجموعة معايير.

الفرع الأول: التمييز على أساس حدة التضخم

وفق هذا المعيار هناك ثلاثة أنواع من التضخم كالتالي:

أولا: التضخم الزاحف

يميز هذا النوع من التضخم وجود زيادة مستمرة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب وذلك بمعدلات تتراوح بين 2% إلى 3% سنويا، فهو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا حتى يظهر ومن ثم فإنه يسهل على الدولة معالجة هذا النوع من التضخم، وقد ظهر هذا النوع من التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات، في مرحلة الرواج الاقتصادي، ويعود السبب الأساسي في ظهوره إلى زيادة كمية النقود والارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.[1]

ثانيا: التضخم الجامح (العنيف):

هو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ويعتبر أكثر عنفا وأقوى درجة، عندما تدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة مفرغة من الزيادات الكثيرة والمتتالية. ولقد اعتبر آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار

[1] أحمد زهير شامية ، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 370.

5% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثالا للحدود القصوى للتضخم الزاحف، وإذا تجاوز الاقتصاد تلك الحدود يدخل في مراحل التضخم العنيف وعندئذ تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة في كونها مخزنا للقيمة ووحدة للحساب وتصبح مجرد وسيط للتبادل. يعتبر التضخم العنيف توطئة للتضخم الجامح،[1] ويعتبر التضخم الجامح الذي حدث في ألمانيا سنة 1921 من أبرز الأمثلة على ذلك حين شرع البنك المركزي الألماني في تخفيض قيمة المارك الألماني عن طريق الطباعة الضخمة للأوراق المالية وهذا من أجل تمويل عجز الموازنة[2] والإنفاق الحكومي وكذا تسديد ديونها المترتبة عليها في اتفاقية فرساي، ليفقد بذلك المارك الألماني قدرته الشرائية، ما أدى إلى انهيار النظام النقدي بأسره ومعه انهار الاقتصاد الألماني[3].

ويعرف التضخم الجامح على أنه "تلك الفترات التي يتجاوز فيها معدل التضخم 50 ٪ في الشهر"[4]

الفرع الثاني: التمييز على أساس مصدر التضخم

وفق هذا المعيار هناك نوعان من التضخم كالتالي:

أولا: التضخم المحلي

وهو التضخم الذي يمس السلع والخدمات المنتجة محليا نتيجة عدم استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المحلي، زيادة تكاليف الإنتاج، الإختلالات الهيكلية الموجود في الاقتصاد.

ثانيا: التضخم المستورد

وينشأ بسبب استيراد السلع التي تشهد ارتفاعا في الأسواق العالمية خاصة إذا كانت أولية أو وسيطة فتعمل على رفع الأسعار المحلية نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج، وعليه فالدولة المستوردة يرتفع لديها معدل التضخم استجابة للتضخم الخارجي بفعل قناة التجارة الخارجية. يلعب سعر صرف العملة المحلية دورا في تفشي هذا النوع من التضخم، إذ أن انخفاض سعر صرف عملة الدولة أمام سعر صرف عملات شركائها التجاريين يعني ارتفاع أسعار

[1] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 253.

[2] هناك فرق بين التمويل التضخمي والإصدار النقدي الجديد، فعندما يتم تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد فهو تمويل تضخمي.

[3] جايمس ريكاردرز ، **حرب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ط1، 84.

[4] Frederic Mishkin, **op.cit**, P 69.

وارداتها ومنه زيادة معدلات التضخم المحلية، وكلما زادت انفتاح الدولة على العالم الخارجي كلما كانت عرضة لهذا النوع من التضخم.[1]

نلاحظ أن الفارق التضخمي[2] بين الشركاء التجاريين ينجم عنه ظاهرة التضخم المستورد.

يمكن حساب التضخم المستورد وفقا للعلاقة التالية[3]:

التضخم المستورد = معدل التضخم العالمي **X** الناتج الداخلي الخام/ قيمة الواردات

معدل التضخم العالمي: هو "متوسط معدل التضخم السائد لدى دول العالم"، بعبارة أدق هو "متوسط معدل التضخم السائد لدى الشركاء التجاريين للدولة المستوردة للتضخم".

الفرع الثالث: التمييز على أساس القطاع الذي يحدث فيه التضخم

وفقا لهذا المعيار يفرق كينز بين نوعين من التضخم وهما[4]:

أولا: التضخم السلعي:

وهو ذلك التضخم الذي يحدث في قطاع سلع الاستهلاك، وهذا النوع من التضخم يسهل على منتجي السلع الاستهلاكية من زيادة أرباحهم النقدية.

ثانيا: التضخم الرأسمالي:

وهو ذلك التضخم الذي يحدث في قطاع سلع الاستثمار، وهو الآخر من شأنه زيادة أرباح المستثمرين.

---

[1] شلوفي عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، منشورة، جامعة تلمسان،2017–2018، ص 29.

[2] الفارق التضخمي هو التفاوت في معدلات التضخم بين بلد ما وبلدان أخرى خاصة الشركاء التجاريين.

[3] بولويز عبد الوافي، قط سليم، **دراسة تحليلية لظاهرة التضخم بالجزائر و علاقتها بسعر صرف الدينار**، مجلة مقاربات، 2017، العدد 30 ، ص 14.

[4] منير الحمش، الاقتصاد **السوري في أربعين عاما – دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971–2010)**، منتدى المعارف للنشر، بيروت، 2011، ط1،ص 117.

نلاحظ أن كلا النوعين من التضخم السلعي والرأسمالي يحققان الأرباح لذلك جمع بينهما كينز وأطلق عليهما "**التضخم الربحي**":

الفرع الرابع: التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار

وفقا لهذا المعيار يميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم وهما:[1]

أولا: التضخم المكبوت (الكامن)

ينشأ هذا النوع من التضخم عندما تتدخل الدولة بوضعها لقيود كالتسعير الإجباري، سياسة دعم الأسعار لبعض السلع والخدمات الأساسية، الرقابة الحكومية وغيرها من الإجراءات بحيث تمنع من خلالها الأسعار من مواصلة الارتفاع.

ثانيا: التضخم الصريح (المكشوف)

يعرف التضخم الصريح على أنه "انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي حد" لذلك فهو عكس النوع السابق فهنا ليست هناك رقابة للدولة ما يطلق العنان للأسعار نحو الارتفاع استجابة لمجموعة من العوامل كزيادة الطلب وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، زيادة الكتلة النقدية، زيادة تكاليف الإنتاج وغيرها.

إن أنواع التضخم لا تتوقف عند هذا الحد بل إن هناك أنواع أخرى، فلقد تنافست النظريات عير تاريخ الفكر الاقتصادي لإدخال أنواع جديدة من خلال تفسير التضخم ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء ظاهرة ارتفاع الأسعار وهو ما سنتناوله من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي

يعتبر التضخم المعضلة التي حيرت العلماء باعتباره موجود طبيعيا في جميع اقتصاديات العالم مهما بلغت تطورا لذلك فقد حظي باهتمام واسع وظهرت العديد من الاتجاهات للبحث في تفسيره والوصول إلى حلول ناجعة للتخفيف من حدته وإعادة بعث التوازن للاقتصاد، وفيما يلي سيتم التعرض إلى أهم مدارس الفكر الاقتصادي في هذا الشأن.

[1] مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 179- 180، (بتصرف قليل).

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

من أجل الوصول إلى تحليل دقيق للتضخم في هذا الفكر سيتم اللجوء إلى النظرية الكمية للنقود وجوهرها يظهر في معادلة التبادل للاقتصادي "ارفينغ فيشر" كما يلي:[1]

$MV = P.T \longrightarrow P = V/T .M$ حيث:

M : كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.

P : المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

T : حجم المبادلات في الاقتصاد التي تسود عند مستوى التشغيل الكامل[2].

نتيجة لمبدأ الحرية المطلقة التي نادى بها آدم سميث تحت شعار "دعه يعمل اتركه يمر" يتنافس المنتجون منافسة كاملة حتى الاستخدام التام لعناصر الانتاج.

V : سرعة دوران النقود أي متوسط المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد ليد، وهي ثابتة لأن ثقافة الوحدات لا تتغير في الأمد القصير.

من خلال المعادلة يظهر لدينا طرفين، طرف نقدي MV أو ما يطلق عليه بالنظرية النقدية، وطرف سلعي PT أو ما يطلق عليه بنظرية القيمة أو نظرية الأسعار النسبية. إذن فقد فصل الكلاسيك بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية وهو ما يطلق عليه بمبدأ الازدواجية الكلاسيكية والتي تعتبر أهم فرضية يقوم عليها سوق النقد، فمحددات الإنتاج وفق الكلاسيك عوامل حقيقية تتمثل في العمالة، رأس المال ومستوى المعارف العلمية والتكنلوجية ومبررهم في ذلك أن النقود هي مجرد وسيط للتبادل فقط وليست مخزن للقيمة، وبالتالي إذا أضيفت ستؤدي إلى رفع الأسعار فقط وبنفس النسبة في إطار علاقة طردية تناسبية، دون التأثير في الناتج الحقيقي (تؤثر في الناتج الاسمي). إذ يعتقد فيشر أن الزيادة في الكتلة النقدية لا تعني الزيادة في الإنتاج لأن السلع والخدمات حجمها

[1] J.L Bailly, G Caire, Figluzzi, V lelièvre, **Economie monétaire et financière**, Breal, Paris, 2006, 2ème éd , P 99.

[2] التشغيل الكامل حالة نظرية فقط والدليل وجود المعدل الطبيعي للبطالة في جميع دول العالم مهما بلغت تطورا، وتعتبر هذه النقطة أحد سلبيات الكلاسيك، بحيث أنها تعتمد على ظروف مثلى.

ثابت عند مستوى التشغيل التام وما يحدث هو الزيادة في حجم الطلب على المنتجات ونتيجة لهذه الزيادة في الطلب تزيد الأسعار (مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود)، إذن حسب فيشر فإن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار أي أن العلاقة بينهما طردية تناسبية.

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى أن التضخم حسب الكلاسيك ظاهرة نقدية "تضخم نقدي" ترتفع فيه الأسعار في الفترة القصيرة عند مستوى التشغيل الكامل، بسبب إصدار قدر كبير من العملة يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات (تضخم نقدي). وعليه فالبنك المركزي يجب أن يلعب دور المسير للكتلة النقدية بحيث أن إصدار النقود يجب أن يكون بنفس كمية الإنتاج وتكون بذلك السياسة النقدية محايدة.

يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تعتبر أول نظرية صحيحة فسرت التضخم بأبسط أنواعه في صورة "التضخم النقدي" كما أنها أول من أشار إلى خطورة الإفراط في الإصدار النقدي لما له من أثر في خلق موجات تضخمية.

المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي

إذا كان الكلاسيك قد فسروا التضخم عند مستوى التشغيل الكامل فقط نظرا لطبيعة الافتراضات التي تقوم عليها المدرسة فإن كينز وبالإضافة لتفسيره للتضخم عند هذه النقطة فقد فسره عند نقطة جديدة وهي دون مستوى لتشغيل الكامل وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–2) : توازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي الحديث AS/AD

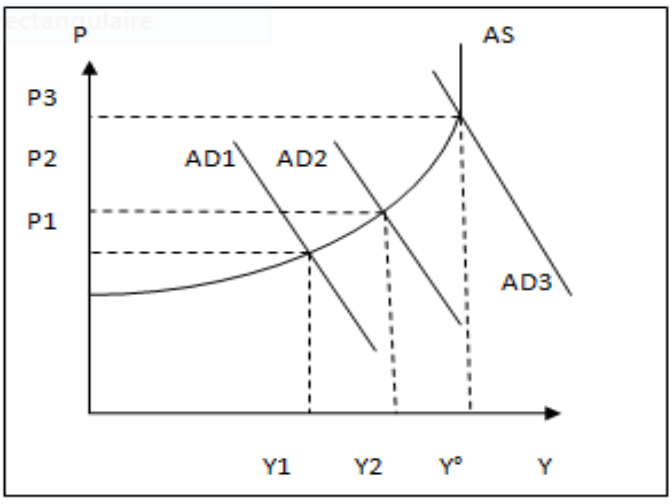

Source : Irvin B Tucker, **Survey of economics**, CENGAGE, Boston, 2009, United Kingdom, 10th éd, P 288.

الفرع الأول: التضخم دون مستوى التشغيل التام (التضخم الجزئي)

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد بالتضخم الجزئي وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور وهو الأثر الذي قد يؤدي إلى زيادة أجر العامل على إنتاجيته وبالتالي يرفع من تكاليف المؤسسة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل نادى كينز بانتهاج سياسة مالية توسعية هادفا من وراءها إلى زيادة الدخل والتشغيل. إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخول وهذا يعني زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومنه زيادة الطلب الكلي AD (فينتقل منحنى AD إلى اليمين من AD1 نحو AD2) فيستجيب الجهاز الإنتاجي بزيادة العرض Y (من Y1 نحو Y2) إن هذه الزيادة في الطلب الفعال تؤدي إلى ارتفاع الأسعار (من P1 نحو P2) لكن الارتفاع يكون بسيطا هذا لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، لكن مع استمرار زيادة الإنفاق الحكومي يبدأ الاقتصاد بالاتجاه نحو حالة التشغيل الكامل حيث لا يقابل فائض الطلب بزيادة في الإنتاج وهنا تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور و يشهد الاقتصاد حالة التضخم الجزئي، وهذا النوع من التضخم لا يثير المخاوف[1] لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح[2].

الفرع الثاني: التضخم عند مستوى التشغيل الكامل (تضخم جذب الطلب)

معناه زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي ويسود في حالة العمالة الكاملة بحيث يصبح الجهاز الإنتاجي عند مستوى التشغيل التام $Y°$ عاجزا عن الاستجابة للزيادة في الطلب، إذ يزيد الطلب ولا يزيد عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتنشأ فجوة تضخمية[3]، إذن فالطلب يجذب التضخم وهو ما يفسر أصل التسمية. إن هذا النوع من التضخم يعتبر ضارا للاقتصاد فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقة الغنية (انظر تأثير التضخم على أصحاب المشروعات). نلاحظ أن التضخم عند كينز ظاهرة حقيقية على خلاف الكلاسيك الذين اعتبروه ظاهرة نقدية.

[1] لذلك يطلق عليه أحيانا ب "**التضخم الجيد**".

[2] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص 143-144.

[3] ضرار العتيبي وزملاءه، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازروي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط 1،ص 300.

المطلب الثالث: تفسير التضخم في النظرية النقدية الحديثة

بعد تراجع النظرية الكمية للنقود جاء الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" زعيم *مدرسة شيكاغو* ليعيد لها الاعتبار لكن وفق تحليل حديث في إطار النظرية النقدية الحديثة، فقد انطلق أيضا عند تفسيره للتضخم من جانب عرض النقود، لكن دراسته امتدت للأجل الطويل، فرغم تحليلات كينز إلا أنها بقيت غير مكتملة وهنا ظهرت قوة تحليل فريدمان أي كيف يرى هذا الأخير تأثير عرض النقود في النشاط الاقتصادي وهناك حالتان[1]:

الفرع الأول: عرض النقود عند فريدمان في الأجل القصير:

يرى "فريدمان" أن زيادة عرض النقود في المدى القصير تؤدي إلى زيادة في كل من الناتج الحقيقي Yr والأسعار معا (وبالتالي فالنقود غير حيادية في الفترة القصيرة) فضخ كتلة نقدية جديدة في الاقتصاد سيخلق موجة طلب فعال إضافية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويظهر التضخم، لكن فريدمان لم يعتبر هذا التضخم خطرا على الاقتصاد، فاستجابة الجهاز الإنتاجي لهذا الطلب (خلق عرض يكافئ الطلب) سيخفض من الزيادات في الأسعار عن طريق آلية اليد الخفية (آلية الأسعار) التي تكلم عنها الكلاسيك فالسعر هو رهين العلاقة بين العرض والطلب، وبذلك يعود التوازن تلقائيا.

الفرع الثاني: عرض النقود عند فريدمان في الأجل الطويل

إن استمرار زيادة عرض الكتلة النقدية في المدى الطويل حسب فريدمان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط وبنفس النسبة دون التأثير في الناتج الحقيقي Yr هذا لأن عوامل الإنتاج في الفترة الطويلة عوامل حقيقية تتمثل في الادخار الوطني (أساسا قطاع العائلات) وهيكل النسيج الصناعي.

أما عن آلية حدوث التضخم فيتمثل في تأثير المحفظة الاستثمارية على القرار الاستثماري وأشار فريدمان إلى آلية السوق المفتوحة واعتبرها الأداة الكمية الأكثر نجاعة في السياسة النقدية التوسعية، فقيام البنك المركزي بشراء أوراق مالية حكومية سيرفع من أسعارها ويخفض العائد عليها مما يدفع الأفراد إلى تغيير ترتيب أوراق المحفظة المالية بحيث يتخلون عن السندات ويحوزون النقد أكثر ويتحولون للطلب على الأصول العينية بالضبط العقارات وبالتالي ينتقل الأثر من السوق المالية إلى السوق الحقيقية، إن هذا الطلب على العقارات سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها تدريجيا

[1] عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وآداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

وينتقل أثر هذه الزيادة إلى أسعار الموارد المستخدمة في إنتاجها وكذا أسعار كل الخدمات المتعلقة بها نتيجة زيادة الطلب عليها، وبما أن العقار يمثل حجما كبيرا في الاستثمار، وموارده وخدماته تمثل حجما كبيرا في سوق السلع والخدمات تصبح العقارات هي المرجع الأساسي لقياس كمية النقود أو هي القاطرة التي تجر المستوى العام للأسعار نحو الزيادة مما يورث تضخما اقتصاديا.

بناءً على ما سبق اقترح فريدمان ضبط معدل نمو الكتلة النقدية بشكل ثابت وبنسبة صغيرة مع معدلات النمو الاقتصادي أي أنه استخدم معيارا للموازنة بينهما، إذن فالكتلة النقدية تتحدد بناءا على معدلات النمو الاقتصادي وليس العكس، وبهذا تتم المحافظة على التوظيف الكامل دون إحداث التضخم، إذن فالنقود حسب فريدمان حيادية في الأجل الطويل وهو ما توصل إليه الكلاسيك في الأجل القصير.

تجدر الإشارة إلى أن فريدمان لم يتكلم صراحة عن أثر النقود على الأسعار مثلما فعل الكلاسيك وإنما عبر عنها بأثر النقود على الإنتاج، وبالتالي فتحليله مجرد تغطية للتحليل الكلاسيكي ولكن في المدى الطويل. من خلال تحليل فريدمان يمكن التوصل إلى أن التضخم ظاهرة نقدية *تضخم نقدي* ترتفع فيه الأسعار في الفترة الطويلة بسبب نمو الكتلة النقدية بمعدل يفوق بكثير معدلات النمو الاقتصادي، إذن فعلى البنك المركزي أن يستهدف معدل نمو الكتلة النقدية بحسب معدل النمو الاقتصادي. وبهذا توصل فريدمان إلى الاستنتاج الكلاسيكي حول التضخم النقدي ولكن في الفترة الطويلة.

المطلب الرابع: تفسيرات أخرى للتضخم

بالإضافة إلى التفسيرات السابقة للتضخم هناك تفسيرات أخرى وهي:

الفرع الأول: تفسير التضخم وفق نظرية دفع التكلفة

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة مفاجئة في تكاليف عناصر الإنتاج المدفوعة (لذلك سميت بنظرية دفع التكلفة) كالأجور، أسعار بعض المواد الأولية وغيرها ، وتعتبر تكلفة عنصر العمل هي العامل الرئيسي في التسبب في هذا النوع من التضخم، فنتيجة لزيادة تكاليف المعيشة تطالب النقابات العمالية برفع الأجور ما يضع

أرباب العمل تحت ضغوطات، صحيح أن المؤسسات تستجيب لمطالب النقابات لكنها في المقابل تقوم بدمج هذه الزيادات في الأسعار نظرا لزيادة تكلفة العامل على إنتاجيته ويرث بذلك الاقتصاد تضخما.[1]

الشكل رقم (2-3): تضخم دفع التكلفة

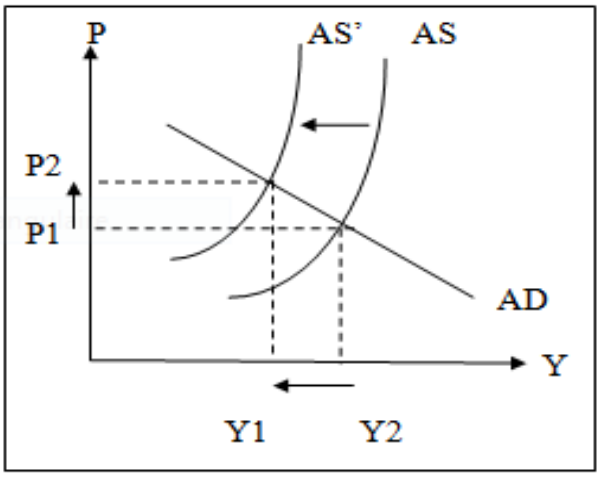

Source : Nadia Tempini MacDonald, **Macroeconomic and business: An Interactive Approach,** CENGAGE, Boston, 2002, P 229.

من خلال الشكل نلاحظ انتقال منحنى العرض الكلي AS نحو اليسار بسبب زيادة مستوى الأسعار من P1 نحو P2 الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب وهذا يكافئ انخفاض العرض ومعه تتراجع مستويات الدخل من Y2 نحو Y1

الفرع الثاني: تفسير التضخم في النظرية الهيكلية (البنائية)

تكمن وراء الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية خاصة النامية منها مجموعة من الإختلالات الهيكلية التي ينعكس أثرها على الطلب وتؤدي إلى زيادة مضطردة في الأسعار وتشكل منطلقا للتضخم.

وفيما يلي أمثلة عن الإختلالات الهيكلية في هذه البلدان[2]:

- **الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير بعض المواد الأولية:** تعتمد البلدان النامية اعتمادا كبيرا على العوامل الخارجية للتنمية، ويؤدي التركز المرتفع في صادرات هذه البلدان للمنتجات الأولية والمواد الخام

[1] محمد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط 6، ص 278.

[2] بسام حجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ط 2، ص ص 288- 289.

إلى تعرض هذه الصادرات إلى تقلبات مستمرة في الأسعار وفي الكميات المعروضة منها، فارتفاع الطلب العالمي عليها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وترتفع بذلك حصيلة صادرات هذه البلدان ما يعني تدفق العملات الأجنبية إلى البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي ومعه يرتفع حجم الإنفاق فترتفع الأسعار.

- **جمود الجهاز المالي للحكومة في البلدان النامية:** تمثل الضريبة المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها لكن في الدول النامية والتي تعاني من قصور في الجهاز الضريبي يحتم عليها اللجوء إلى طرق غير عادية لتمويل العجز في ميزانيتها بالاقتراض من البنك المركزي مما يفرزا ضغوطا تضخمية باعتباره تمويلا تضخميا فهو إصدار نقدي جديد دون أن يقابله إنتاج سلعي.
- **التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:** فمثلا يعتمد القطاع الزراعي في البلدان النامية على عوامل طبيعية كالمناخ لذلك تعمد السلطات إلى دعم المزارع باللجوء إلى رفع أسعار المواد الزراعية فترتفع أسعار المواد الغذائية الأمر الذي يدفع بالعاملين في القطاعات الأخرى كردة فعل على ارتفاع الأسعار للمطالبة بزيادة الأجور ونتيجة لزيادة النفقات ترتفع بذلك الأسعار.

المبحث الثالث:قياس الفجوة التضخمية وعلاجها

يعتبر كينز أول من أشار لمصطلح الفجوة التضخمية، لكن لم تكن الغاية من تحليله هو قياس الفجوة التضخمية في حد ذاتها وإنما استعمالها كوسيلة لتوجيه السلطات النقدية والمالية في الدولة في كيفية الاستعمال الصحيح للسياسات النقدية، المالية والجبائية الانكماشية لسد الفجوات وإعادة التوازن للاقتصاد.

المطلب الأول: قياس الفجوة التضخمية

يهدف أي نموذج اقتصادي إلى تحقيق التوازن العام أين يتساوى الناتج التوازني Y^* مع ناتج التشغيل التام **Y°**، وإن أي خروج عن هذا التوازن يخلق فجوة إنتاج، والتي يمكن صياغتها في المعادلة التالية:

$$\Delta y = Ype - Y^*$$

تحليل المعادلة[1]:

Δy فجوة الإنتاج: وتمثل الفرق بين الدخل التوازني Y^*ودخل التشغيل التام Ype

[1] محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ط1، ص 188.

ونميز بين نوعين من فجوات الإنتاج:

- الفجوة الانكماشية: وتنشأ عندما يكون الدخل التوازني أقل من دخل التشغيل التام.

$$\Delta y>0 \rightarrow Ype>Y^*$$

- الفجوة التضخمية: وتنشأ عندما يكون الدخل التوازني أكبر من دخل التشغيل التام.

$$\Delta y<0 \rightarrow Ype<Y^*$$

الشكل رقم (2–4) الفجوة التضخمية

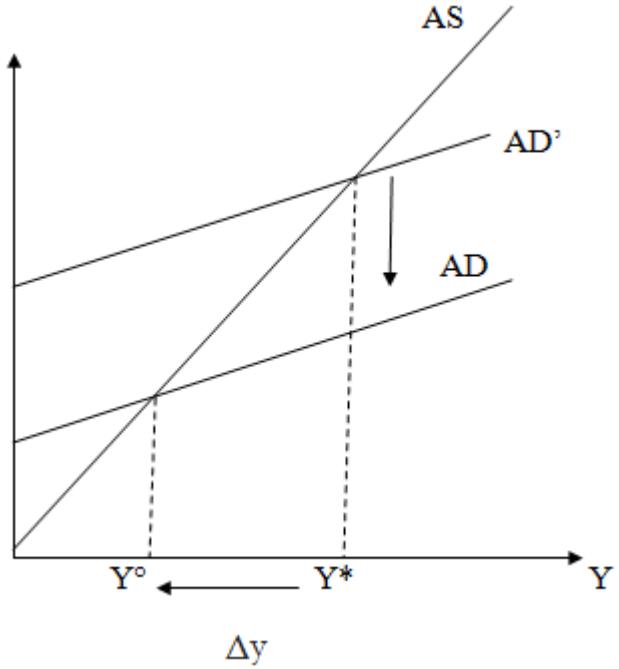

Source : William J Baumol, Alan S Blinder**,** **Macroconomics Principles and policy**, CENGAGE, Boston, 2009, 11th éd, P 183.

من خلال الشكل نلاحظ أن مقدار الفجوة التضخمية ΔY هو المسافة بين الناتج التوازني Y^* وناتج التشغيل التام $Y°$ أين الدخل التوازني أكبر من دخل التشغيل التام. وعلى اعتبار أن الفجوة هي إخلال بالتوازن الاقتصادي، لابد من تقريب الناتج التوازني من ناتج التشغيل التام. تنتج الفجوة التضخمية جراء زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي. إذن لابد من تخفيض الطلب الكلي، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ الدولة لانتهاج سياسة اقتصادية انكماشية سواء مالية بتخفيض الإنفاق الحكومي، جبائية بزيادة الضرائب أو نقدية بتخفيض المعروض من النقد.

إن تخفيض الإنفاق الحكومي من شأنه تخفيض الإنفاق الاستهلاكي نظرا لكونه مصدرا لتوفير الدخول (بالنسبة للسياسة الجبائية الانكماشية، فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح، وعلى اعتبار أن الاستهلاك يسلك سلوك الدخل وفق القانون السيكولوجي لكينز سوف ينخفض الاستهلاك) وعلى اعتبار أن محرك العرض هو الطلب الفعال فإن انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري، ومعه ينخفض الدخل أين ينتقل *Y نحو °Y إن انخفاض مكونات الطلب الكلي (مع افتراض أن الاقتصاد مغلق) يسمح بانتقال منحنى الطلب الكلي نحو الأسفل من AD نحو AD' وبهذا تعمل السياسة المالية الانكماشية على امتصاص الفجوة التضخمية وتحقيق التوازن في الاقتصاد.

ما تجدر الإشارة إليه أن انتهاج سياسة مالية انكماشية يجب أن يتزامن مع سياسة نقدية انكماشية.

المطلب الثاني: علاج الفجوة التضخمية

تعتبر السياسة النقدية السياسة الاقتصادية رقم واحد في مكافحة التضخم، ويجب أن تسطر السلطات النقدية، استقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية. وفي حالات التضخم ينتهج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية التي تمارس تأثيرها بواسطة ثلاثة أدوات كمية.

أولا: سعر إعادة الخصم والفجوة التضخمية

في حالة التضخم يرفع البنك المركزي من سعر إعادة الخصم، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على عملائها من مقرضين ومقترضين، فبالنسبة لأصحاب العجز المالي وباعتبار سعر الفائدة تكلفة على الإقراض فإن ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض الأمر الذي يقلل من طرح سيولة جديدة في السوق عكس أصحاب الفائض المالي التي تعتبر سعر الفائدة بالنسبة لهم عائدا مما يحفزهم على الادخار[1]، إن انخفاض كمية النقد المتداولة في السوق تؤدي إلى انخفاض الطلب الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري، مما يعمل على تخفيض مستوى الطلب الكلي أين يصل إلى مستوى العرض الكلي.[2]

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 176

ثانيا: الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري) والفجوة التضخمية:

في حالات التضخم يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني مما يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (القروض) على اعتبار أن الودائع هي مصدر منح القروض بالنسبة للبنوك التجارية، وبالتالي يقلل من طرح سيولة جديدة في السوق[1]، فينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (انخفاض القروض الاستهلاكية والاستثمارية) إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثالثا: سياسة السوق المفتوحة والفجوة التضخمية:

في حالات التضخم يتدخل البنك المركزي في السوق المالية بائعا للسندات الحكومية للجمهور فيتحصل في مقابلها على نقد مما يسمح بالتقليل من الفائض النقدي المتداول في السوق[2]، فينخفض معه الطلب الكلي جراء الانخفاض في كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري حتى العودة لحالة التوازن.[3]

تجدر الإشارة إلى أن الأدوات النوعية للسياسة النقدية لا تعالج التضخم، فالأدوات النوعية تهتم بنوعية الكتلة النقدية ونحن أمام مشكلة كمية فالتضخم هو كمية نقود إضافية في السوق لابد من امتصاصها وهي مهمة الأدوات الكمية.

[1] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] نزار كاظم الخيكاني، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 176.

المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم في المدارس الاقتصادية

إن العلاقة بين البطالة والتضخم لم تظهر مباشرة في منحنى فيلبس فقد تطرقت إليها المدراس الاقتصادية السابقة لكن بشكل ضمني، وحتى في مقاربة فيليبس فهو لم يتحدث عنها بشكل صريح فقد تناول العلاقة بين البطالة والأجور النقدية، ليتم فيما بعد الانتقال من تضخم الأجور النقدية إلى تضخم الأسعار إنطلاقا من أن الأجور هي واحدة من أسباب ارتفاع الأسعار وتوليد التضخم، ليأخذ منحنى فيليبس صبغته الحالية.

المطلب الأول: المقاربات الأولية للعلاقة بين البطالة والتضخم

سيتم من خلال هذا الفصل عرض المقاربات الأولية التي مهدت لإشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم بداية بالتحليل الكلاسيكي فالتحليل الكينزي ثم مربع كالدور.

الفرع الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم في الفكر الكلاسيكي

لم يهتم المنظرون الكلاسيك بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم وهذا نظرا لتبني فرضية حيادية النقود والتي تعتبر أهم فرضية في سوق النقد الكلاسيكي حيث تقوم على الفصل بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، ولكن ومع هذا يمكن استنتاج نوع العلاقة بين المتغيرين بناء على فرضيات المدرسة وفكرة فيليبس.

الشكل رقم (2–5): العلاقة بين البطالة والتضخم في النموذج الكلاسيكي

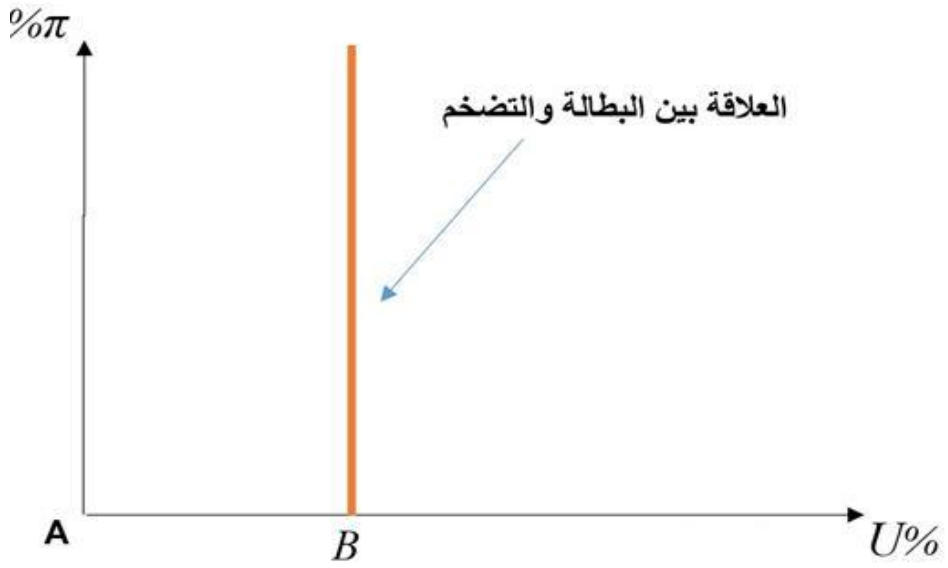

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004 ، ص279 .

من خلال الشكل الذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم في النموذج الكلاسيكي أين يمثل المحور الأفقي البطالة أما المحور العمودي فيمثل التضخم يظهر لنا أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين حيث يأخذ المنحنى الشكل الرأسي أين يكون معدل البطالة ثابتا والتضخم في زيادة غير منتهية وهذا يعني أن البطالة تتعلق بعوامل أخرى.

بالرجوع إلى النظرية الكمية للنقود وفرضية الازدواجية الكلاسيكية والتي تقوم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية ، فالنقود فهي مجرد وسيط للتبادل إذا أضيفت ستؤدي إلى رفع الأسعار فقط وبنفس النسبة دون التأثير في الناتج الحقيقي، فهذا الأخير فهو دالة في العمالة في الفترة القصيرة، وعليه فانخفاض البطالة حسب الكلاسيك مرهون بالعملية الإنتاجية أي إذا أنتج الاقتصاد زاد توظيف اليد العاملة.

ضف إلى ذلك فالاقتصاد حسب الكلاسيك دوما في حالة توازن وعند مستوى التشغيل التام وهذا بفضل ومرونة الأسعار والأجور، وعليه فنوع البطالة الذي يظهر هنا أي عند نقطة التوازن يكون بطالة اختيارية سببها الكفاءات العمالية التي تطالب بالأجور المرتفعة أو الانتماء إلى للنقابات العمالية او الطبقات البرجوازية.و إن ظهور البطالة الإجبارية هي حالة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور وزيادة الطلب على العمل. إذن فأي نقطة على المحور الخط العمودي B تمثل نقطة توازنية.

الفرع الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في النظرية الكينزية

بالرغم من أن البطالة تعتبر محور التفكير الكينزي إلا أنه لم يغفل عن التضخم في تحليله. وعليه يمكن التوصل إلى العلاقة بين البطالة والتضخم عند كينز، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–6): العلاقة بين البطالة والتضخم عند الكينزيين

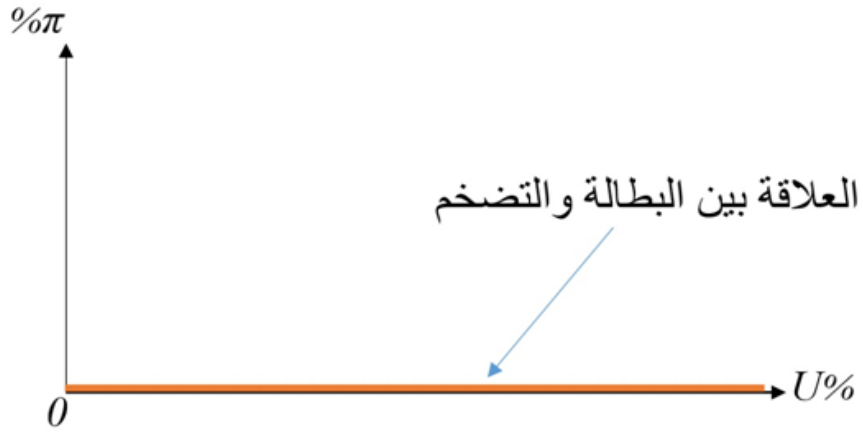

المصدر: عبد القادر محمّد عبد القادر عطية،**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998، ص 326.

من خلال الشكل نلاحظ أنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم وفق الكينزيين، وبالتالي فهو يتفق مع النظرية الكلاسيكية في فكرة عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم. ما يلفت الانتباه في الشكل هو معدلات البطالة غير منتهية الزيادة، ويفسر هذا بظروف الكساد آنذاك والتي تعتبر البطالة السمة الرئيسية لهذه الأزمة، لذلك فقد شكلت البطالة محور اهتمام كينز وتم إهمال التضخم لأنه لم يكن ضمن المعطيات الاقتصادية إبان الأزمة.

الفرع الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في مربع كالدور

تختلف أهداف السياسة النقدية بين أولية والتي تعتبر بداية تطبيق السياسة، ووسيطة تتباين من دولة إلى أخرى وتستعمل كقنوات بغرض لوصول إلى الأهداف النهائية وهو المطلوب، فهذه الأخيرة تمثل الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. وقد قام الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور[1] في بداية ستينيات القرن الماضي بتجسيد هذه الأهداف في رسم تخطيطي على شكل مربع وظيفته تقييم آداء الاقتصاد على المدى القصير عبر أربعة مؤشرات تمثل رؤوس المربع وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–7): المربع السحري (الذهبي) لنيكولاس كالدور

Source : Benoît Tonglet, **LA DÉFLATION Qu'en dites-vous Nikolaï Kondratieff ?** L'Harmattan ,Paris, 2003**,** P 11.

[1] ينتمي كالدور فكريا للمدرسة الكينزية وقد كان متأثرا كثيرا بأفكار كينز لدرجة أنه أبدى عداء فكريا لأفكار المدرسة النيوكلاسيكية وكذا أفكار المذهب النقدي الذي تزعمه ميلتون فريدمان.

من خلال الشكل نلاحظ أن الرؤوس الأربعة والمكونة لمربع كالدور تتمثل في أربعة مؤشرات رئيسية وهي استقرار الأسعار، التشغيل التام، النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي يمكن من خلالها قياس أداء السياسة الاقتصادية وتقييم مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأمد القصير. فهذا الأخير يعني استقرار المتغيرات الاقتصادية الأربعة متمثلة في استقرار الأسعار من خلال التحكم في معدلات التضخم، استقرار مستويات التشغيل عن طريق معالجة مشكلة البطالة، الحفاظ على نمو اقتصادي مستمر يمكن قياسه من خلال PIB الناتج الداخلي الخام، وكذا الحفاظ على التوازن الخارجي من خلال التحكم في رصيد ميزان المدفوعات.

نلاحظ أيضا أن اتجاه الأسهم متعاكسة ما يعني تعارض الأهداف مثنى مثنى متمثلة في الثنائيات (بطالة، تضخم) (نمو اقتصادي، توازن خارجي) لذلك أطلق عليه كالدور بالمربع السحري أو الذهبي كون تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت حالة مثالية.فتحقيق النمو الاقتصادي قد يتطلب موارد غير متاحة في البلد فتضطر الدولة لاستيرادها مما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري ومنه على رصيد ميزان المدفوعات.

يتفق كالدور مع فيليبس في جزئية البطالة والتضخم، فلقد تمحورت فكرة فيليبس في إطار منحناه الشهير (منحنى فيليبس) أن المجتمع الذي يسعى لتحقيق التشغيل الكامل لابد أن يدفع الثمن في صورة ارتفاع للأسعار وهو ما ترجمه كالدور في الثنائية المتضادة (بطالة، تضخم). بما أن الأهداف متعارضة مثنى مثنى فالإشكال الذي يطرح نفسه ما هو الهدف الذي يجب أن تعطى له الأولوية؟

إن القيام بعملية تحليل معمق للمربع توصل إلى نتيجة مفادها أن استقرار الأسعار هو الهدف الذي يجب أن تعطى له الأولوية في سلم الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية فعندما تكون الأسعار مستقرة يستقر الطلب بالدرجة الأولى ويحافظ الأفراد على نفس المستوى من الإنفاق الأمر الذي ينعكس إيجابا على نشاط المؤسسات بحيث تحافظ على نفس الوتيرة من الإنتاج ما يعني الحفاظ على مستويات التشغيل ومستويات النمو وعدم ظهور مشكلة البطالة وتسريح العمال.

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في منحنى فيليبس

إن المعادلة الصعبة بطالة – تضخم في الاقتصاد معروفة باسم منحنى فيليبس وهي مستوحاة من الدراسة التي نشرها الاقتصادي البريطاني ألبان وليام فيليبس سنة 1958 والتي تناولت العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية في بريطانيا.

الفرع الأول: جذور منحنى فيليبس

سبقت دراسة فيليبس مجموعة دراسات مهدت الأرضية لدراسة العلاقة بين كل من الأجور النقدية، البطالة والتضخم.

أولا: تحليل هيوم

تعود جذور تحليل منحنى فيليبس إلى تحليل "هيوم" Hum" عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور النقدية والأسعار ستكون سببا في تغيرات مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح.[1]

ثانيا: أثر فيشر

فسر الاقتصادي الأمريكي "Irving Fisher " سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة، فالتضخم يعتبر حافزا لزيادة الأرباح نظرا لارتفاع الأسعار مما يحفز على استقطاب مزيد من اليد العاملة وبالتالي فالتضخم يتأثر بالإنتاجية والتوظيف. في حين أن ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد وأطلق على تحليله اسم أثر فيشر.[2] وتفسير ذلك أن التضخم في صالح المنتجين في الفترة القصيرة نظرا لما يحدثه من زيادة في الأرباح نتيجة ارتفاع الأسعار فهذا من شأنه تحفيز المؤسسات على المزيد من الإنتاج مما يتطلب زيادة الطلب على العمل من خلال الرفع من مستوى الأجر النقدي فتنخفض بذلك مستويات البطالة.[3]

لكن يبقى ألبان وليام فيليبس هو الوحيد الذي جسدا منحنى يحمل اسمه، وتم العمل بها المنحنى لمدة قرن من الزمن نظرا لتركيزه على استقرار المنحنى.

---

[1] نبيل مهدي الجنابي، **التوقعات العقلانية المدخل الحديث للنظرية الاقتصادية الكلية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ط 1، ص 150.

[2] نبيل مهدي الجنابي، **المرجع السابق**، ص 150.

[3] إن استمرار ارتفاع الأسعار يؤدي إلى عزوف الطلب وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج ومعه تزداد مستويات البطالة وهنا يرث الاقتصاد بطالة وتضخما وتسقط بذلك فكرة فيليبس في الفترة الطويلة وتصبح صالحة في الفترة القصيرة فقط.

الفرع الثاني: منحنى فيليبس الأصلي (العلاقة بين البطالة والأجور النقدية)

قام الاقتصادي البريطاني "ألبان وليام فيليبس" سنة 1958 بدراسة إحصائية حول اقتصاد المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957) من أجل اختبار فرضية أن الأجور الاسمية w والبطالة U ترتبطان عكسيا.

أولا: فرضيات منحنى فيليبس

لاحظ فيليبس أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة فإن معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. فسر فيليبس هذه النتيجة على أن حالة البطالة تعتبر ضمنيا نقصا في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعا،[1] فعندما يكون الطلب على العمل مرتفعا في ظل وجود عدد قليل من العاطلين عن العمل أي بطالة قليلة فإن أرباب العمل هنا سوف يكونون مستعدين لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال بسرعة بمنح أجر أعلى من الأجر السائد بغية تحفيز واستقطاب اليد العاملة. وفي الحالة العكسية أين تكون هناك معدلات بطالة مرتفعة فإن العمال هنا يكونون مضطرين للقبول بمستوى الأجر السائد ويقومون بعرض خدمات العمل مقابل مستوى منخفض من الأجر، ما يجعل الأجور النقدية تهوي بسرعة، ما يجعل العلاقة بين البطالة والأجور النقدية علاقة غير الخطية فالأجور سريعة الاستجابة سواء في الارتفاع أو الانخفاض.[2]

ثانيا: معادلة منحنى فيليبس

قام فيلبس بتركيب دالة غير خطية تربط سلبا تضخم الأجور بمعدل البطالة خلال الفترة 1861-1913 بعد ذلك بين كيف يمكن لهذه الدالة تفسير هذه العلاقة خلال الفترة اللاحقة بين 1913-1948 و 1948-1957.

والصيغة الجبرية التي استخدمها لهذه الدالة المركبة هي:[3]

$$y + a = b\, x^c$$

$$\log (y+a) = \log (b) + c \log (x)$$

[1] محمد شاهين، **أسعار صرف العملات العالمية واثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص 207.

[2] A.W.Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957** », Ecomica, New series, Nov 1958 N°100, P284.

[3] A.W.Phillips, **op.cit**, pp 283-284..

yهو معدل تغير معدل الأجور، x نسبة البطالة، الثوابت c و b قدرت بواسطة المربعات الصغرى باستعمال قيمة xو y في الفواصل الأربعة بين 0 و 5% من البطالة، والثابت a تم اختياره بواسطة التجربة والخطأ لجعل المنحنى يمر بأقرب ما يمكن من الصليبين المتبقيين بين 5 و 11% من البطالة، والعلاقة المقدرة التي تم الحصول عليها هي:

$$\log (y+0.9) = 0.984 - 1.394 \log x$$

والمنحنى الموالي هو ترجمة بيانية للصيغة الرياضية المتوصل إليها، والذي يمثل الشكل الأصلي لمنحنى فيليبس.

الشكل رقم (2–8): منحنى فيليبس للمملكة المتحدة خلال الفترة 1861–1957

Source : A.W.Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957** », Ecomica, New series, Nov 1958 N°100, P285.

توصل فيليبس إلى أنه وعندما يرتفع معدل البطالة ب 1% تنخفض الأجور النقدية بالمعدلات التالية:[1]

13.5%إذا انتقل معدل البطالة من 1% إلى 2%

0.3%إذا انتقل معدل البطالة من 5% إلى 6%

0.05%إذا انتقل معدل البطالة من 10% إلى 11%

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن فيليبس وفي دراسته الأصلية قد مثل العلاقة بين معدلات البطالة الممثلة على المحور الأفقي ومعدل التغير السنوي في الأجر النقدي والممثل على المحور العمودي، توصل فيليبس إلى وجود علاقة

[1] سمية بلقاسمي: **مرجع سابق**، ص 119.

عكسية غير خطية بين معدلات البطالة ومعدل التغير السنوي في الأجور النقدية، ما يجعل المنحنى ذو ميل سالب يقع ضمن خطي مقاربة، خط مقارب عمودي أين تكون البطالة في أدنى مستوياتها والأجور النقدية لا تتوقف عن الزيادة بعبارة أخرى لا نهائية المرونة، وخط مقارب أفقي أين تكون البطالة في أعلى مستوياتها وتكون الأجور النقدية في أدنى مستوياتها.

بناءً على العلاقة الرياضية السابقة والفرضيات أعلاه فإن فالأجور النقدية هي دالة في معدلات البطالة والعلاقة بينهما عكسية غير خطية، فكلما انخفضت مستويات البطالة ارتفع مستوى الأجر النقدي (أين يكون معدل التغير في الأجور النقدية موجبا) وبصورة سريعة وكبيرة. وتفسير ذلك أنه عندما يكون هناك عدد قليل من العاطلين عن العمل مقابل طلب مرتفع على العمالة من طرف المؤسسات فإن أرباب العمل مستعدون على الرفع من قيمة الأجر النقدي بغية استقطاب اليد العاملة حتى يصل للحالة الأولى. والعكس صحيح، فعندما تكون مستويات البطالة مرتفعة فإن الأفراد مستعدون لعرض خدمات العمل عند مستويات أجور منخفضة، وكلما زاد عرض العمل انخفض مستوى الأجر النقدي حتى يصل للحالة الثانية.

لاحظ فيليبس أن حركة الأجور النقدية ارتفاعا وانخفاضا تكون سريعة وهو ما يجعل العلاقة غير خطية. كذلك ومن خلال المنحنى توصل فيليبس إلى أن هناك معدل معين من البطالة يسود في الاقتصاد يتراوح بين 5% إلى 6% عند مستوى ثابت من الأجر أي عندما يكون معدل التغير في الأجر النقدي معدوما أين يتقاطع المنحنى مع محور الفواصل، أطلق عليه بالمعدل الطبيعي للبطالة the natural rate of unemployment واختصاره NRU.

إذن ففرضية فيليبس صحيحة وهناك علاقة عكسية غير خطية بين كل من البطالة والأجور الاسمية.

ثالثا: الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيليبس

بعد الدراسة الإحصائية التي قام بها فيليبس توصل إلى الصيغة التالية:[1]

$$w_t = a_0 + a_1 U t^{-1}$$

w_t مستوى الأجر النقدي في اللحظة t

[1] A.W.Phillips, **op.cit**, P299.

Ut معدل البطالة في اللحظة t

a0، a1 ثوابت: a_0 يمثل ميل خط الإنحدار، a_1 يمثل نقطة الإنطلاق.

من خلال المعادلة يظهر لنا رياضيا وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر ومعدل الأجر النقدي كمتغير استجابة.

الشكل رقم (2–9): منحنى فيليبس الأصلي

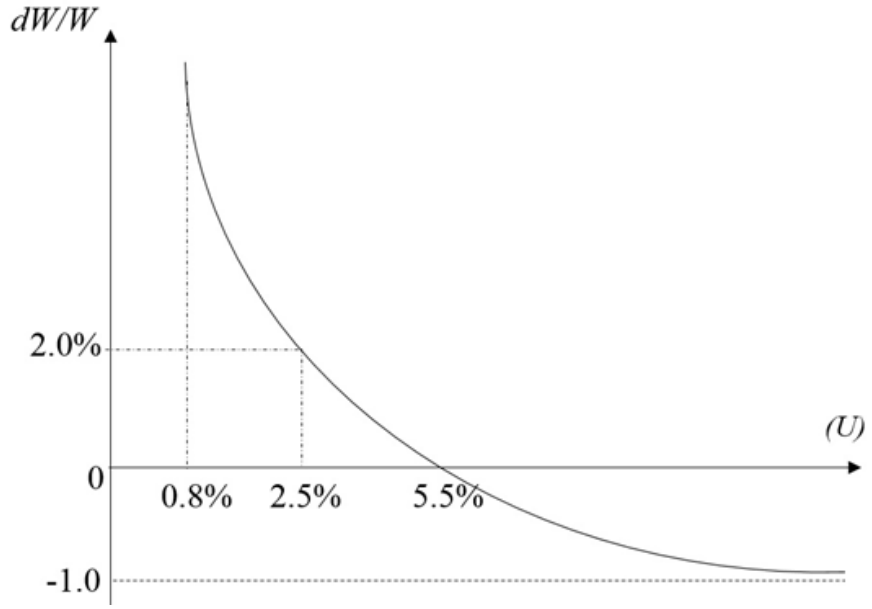

المصدر :أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم :المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص 197.

بناءً على منحنى فيليبس الأصلي للملكة المتحدة خلال الفترة 1861–1957 تم التوصل إلى منحنى توضيحي ومبسط مدعما بمجموعة قيم لكل من معدلات البطالة كمتغير مؤثر ومعدل التغير في الأجور النقدية كمتغير استجابة، توصل فيليبس إلى وجود علاقة عكسية غير خطية بين معدلات البطالة ومعدل التغير السنوي في الأجور النقدية، يقع ضمن خطي مقاربة، خط مقارب عمودي أين تكون البطالة في أدنى مستوياتها Un = 0.8 % والأجور النقدية لا تتوقف عن الزيادة (wيؤول إلى ∞ +). وخط مقارب أفقي أين تكون البطالة في أعلى مستوياتها (Un = 100 % وتكون الأجور النقدية في أدنى مستوياتها (w = – 0.1) فكما ذكرنا سابقا فقد لاحظ فيليبس أنه عندما يكون هناك عدد قليل من العاطلين عن العمل أي البطالة قليلة فإن أرباب العمل على استعداد للرفع من قيمة الأجور النقدية، وكلما انخفضت مستويات البطالة عن معدلها الطبيعي ارتفع مستوى الأجر

النقدي وبصورة سريعة وكبيرة حتى يصل للحالة الأولى والعكس صحيح، فعندما تكون مستويات البطالة مرتفعة أي أعلى من المعدل الطبيعي فإن الأفراد مستعدون لعرض خدمات العمل عند مستويات أجر منخفضة، وكلما زاد عرض العمل انخفض مستوى الأجر النقدي حتى يصل للحالة الثانية. في المنطقة الوسطى توصل فيليبس إلى أنه عندما يكون معدل البطالة مساويا لـ% 2.5 يتغير الأجر النقدي السنوي بمعدل % 2.

الفرع الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيليبس

إن منحنى فيليبس في نسخته الأصلية هي ترجمة بيانية لنتائج الدراسة القياسية التي قام بها، وإن هذه العلاقة أي بين البطالة والأجور النقدية لم تتكأ على أي أساس نظري فهي عبارة عن علاقة إحصائية بحتة، الأمر الذي فتح الباب أمام المنظرين على رأسهم ريتشارد ليبسي من أجل تحليل تلك العلاقة وفهم طبيعتها، حيث يعتبر أول من أسهم في تقديم نظرية تأصيلية للعلاقة بين معدل الأجور والبطالة.

أولا: دراسة ريتشارد ليبسي.

من أجل التوصل إلى العلاقة بين البطالة والأجر النقدي استند ليبسي في دراسته على فرضيتين أساسيتين هما:[1]

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة خطية موجبة (طردية) بين الأجور النقدية وفائض الطلب على العمل.
- **الفرضية الثانية.**هناك علاقة عكسية (سالبة) غير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.

[1] أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 199.

الشكل رقم (2–10): توازن سوق العمل عند ريتشارد ليبسي

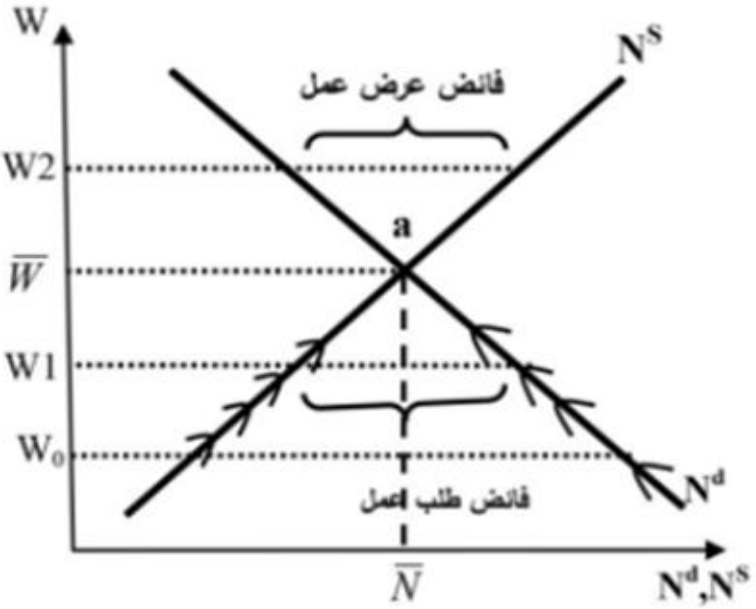

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الإقتصادية– الجزء الثاني**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ط1، ص 86.

من خلال الشكل نلاحظ الامتداد الفكري الكلاسيكي الواضح لريتشارد ليبسي والذي يظهر في توازن سوق العمل، أين يمثل الطلب على العمل دالة متناقصة في الأجر الحقيقي باعتبارها تكلفة بالنسبة للمؤسسة وجب تدنيتها، ويمثل العرض على العمل دالة متزايدة في الأجر النقدي، فهذا الأخير يعتبر الحافز الوحيد الذي يجعل من العامل يضحي بوقت الفراغ ويتجه نحو سوق العمل. كل هذا مع (مع افتراض ثبات الأسعار). إن تلاقي الطلب على العمل مع العرض على العمل من شأنه تحديد كمية الأجر النقدي اللازم دفعها للعامل من طرف المؤسسات والذي يمثل الأجر التوازني W^*. إن انخفاض الأجر النقدي دون هذا المستوى أي دون W^* يجعل من الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة ويطلق على هذا الفرق بفائض الطلب على العمل. وهنا يرى ليبسي أن وجود فائض في الطلب على العمل يدفع المؤسسات نحو زيادة الأجر النقدي بهدف استقطاب اليد العاملة وزيادة عرض العمل باعتباره حافزا للأفراد، مما يؤدي إلى ارتفاع W^0 نحو W^* والذي يجرنا نحو حالة التوازن.

الشكل رقم (2–11): العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومستوى الأجر النقدي

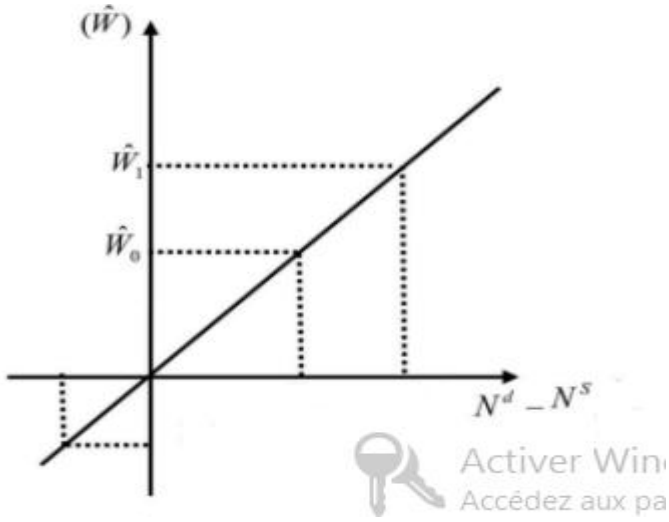

المصدر: محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الإقتصادية– الجزء الثاني**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ط1، ص 87.

من خلال الشكل نلاحظ أن المنحنى الذي يترجم العلاقة بين فائض الطلب على العمل والأجور النقدية ذو ميل موجب وهذا نظرا لطبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرين، فهما تسلكان نفس الاتجاه، فزيادة فائض الطلب على العمل تؤدي إلى زيادة الأجر النقدي W. والعكس صحيح فإن انخفاض فائض الطلب بتعبير أبسط زيادة فائض عرض العمل سوف تؤدي إلى انخفاض الأجر النقدي نحو الأجر التوازني. ضف إلى ذلك أنها علاقة خطية أي أن الزيادة تكون تناسبية، إذ أن تغير فائض الطلب على العمل بالزيادة أو بالنقصان (يمكن أن يكون فائض الطلب على العمل سالبا ويطلق عليه بفائض العرض على العمل) أي بالمقدار Δ (Nd–Ns) تبعه تغير في الأجر النقدي بمقدار Δ (Nd–Ns) جداء الثابت α أي بمقدار أكبر، فكلما كان عدم التوازن في سوق العمل أكبر كلما كانت تعديلات الأجور أسرع وأكبر،كلما كان فائض الطلب (أو فائض العرض) أكبر كلما كانت الزيادات في الأجور(أو الانخفاضات) أسرع وأكبر. وعليه فحسب ليبسي فتعديلات الأجور ترتبط نسبيا بحجم عدم التوازن في سوق العمل.

بناءً على ما سبق تظهر أوجه الاختلاف أو بالأحرى التكامل بين تحليل ليبسي والتحليل الكلاسيكي، حيث يرى الكلاسيك أن كل من الطلب والعرض على العمل هما دالتان في الأجر النقدي، أي أن هذا الأخير هو المحدد لهذين المتغيرين، وهنا تنتهي مساهمة النظرية الكلاسيكية وتبدأ مساهمة ليبسي، الذي بفضله ظهر منحى آخر للعلاقة بين المتغيرين وهي أن التغير في الأجر النقدي يتحدد بناء على فائض الطلب على العمل وفائض العرض على العمل. والمعادلات الموالية توضح ما سبق:

وفق التحليل الكلاسيكي: $\boldsymbol{f(w) = Ns}$ $\boldsymbol{f(w) = Nd}$

وفق تحليل ريتشارد ليبسي:

$$\boldsymbol{f(Nd - Ns) = W}$$
$$\boldsymbol{W = \alpha(Nd - Ns)}$$
$$\boldsymbol{f'(Nd - Ns) = \alpha > 0}$$
$$\boldsymbol{\alpha = \frac{W1}{(Nd-Ns)1} = \frac{W°}{(Nd-Ns)°} = \frac{W*}{(Nd-Ns)*} = \cdots \frac{Wn}{(Nd-Ns)n}}$$

$$\boldsymbol{Tan\ \alpha = \frac{\Delta W}{\Delta(Nd - Ns)} = \frac{Sin\ \alpha}{cos\ \alpha}}$$
$$\boldsymbol{\alpha = \frac{\Delta W}{\Delta(Nd - Ns)}}$$
$$\boldsymbol{\Delta W = \alpha.\Delta(Nd - Ns)}$$
$$\boldsymbol{\Delta W > \Delta(Nd - Ns)}$$

التعريف بالمتغيرات:

Ns العرض على العمل

Nd الطلب على العمل

W الأجر النقدي

Nd – Ns فائض الطلب على العمل أو فائض العرض على العمل، ونميز بينهما من خلال نتيجة الفرق:

$\boldsymbol{(Nd - Ns) > 0}$فائض الطلب على العمل

$\boldsymbol{(Nd - Ns) < 0}$فائض العرض على العمل

α المعلمة السلوكية التي تحدد الانجاه الذي يسلكه الأجر النقدي عندما يتغير فائض الطلب على العمل بالزيادة أو النقصان.

$\Delta(Nd - Ns)$ مقدار التغير في فائض الطلب على العمل

ΔW مقدار التغير في الأجر النقدي

الشكل رقم (2-12): العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومستويات البطالة

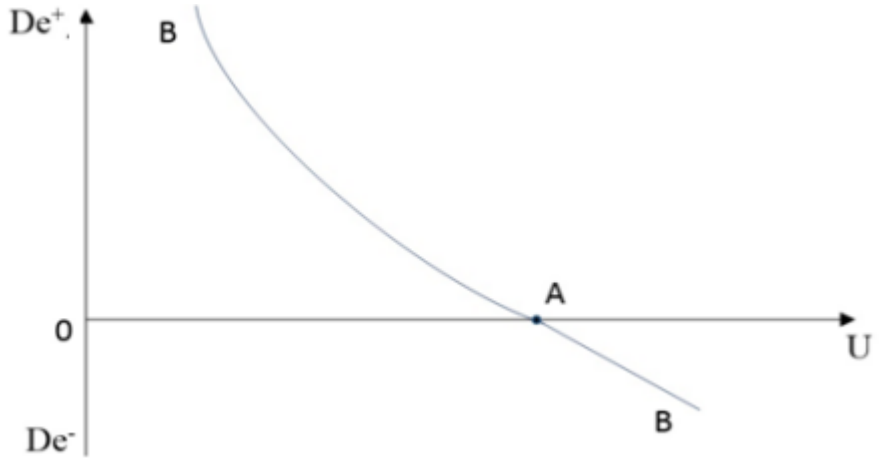

Source : Jean-Michel Cousineau, **Economice du travail,** relations industrielles**,** Quebec**,** 1981, N°1, P95.

من خلال الشكل وبالرجوع إلى الفرضية الثانية والتي مفادها وجود علاقة سالبة (عكسية) غير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة ومستوى البطالة، فإن وجود فائض في الطلب على العمل يعني ظهور مستويات جديدة من البطالة. إذن فالفرضية الثانية التي وضعها ليبسي هي الأخرى صحيحة.

بالرجوع إلى جوهر الموضوع وهو البحث في طبيعة العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى البطالة فمن خلال الفرضيتان وبالتعدي يمكن التوصل إلى طبيعة هذه العلاقة.

هناك علاقة عكسية بين فائض الطلب على العمل والأجور النقدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك علاقة طردية بين فائض الطلب على العمل ومستويات البطالة، إذن نصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية غير خطية بين الأجور النقدية ومستويات البطالة. وكأن فيليبس قد اهتم بالجانب القياسي وليبسي بالجانب التحليلي ليخرج إلى تاريخ التنظير دراسة متكاملة حول العلاقة بين الأجور النقدية ومعدلات البطالة.

ثانيا: دراسة ساموبلسون وسولو: (الانتقال من تضخم الأجور إلى تضخم الأسعار) (منحنى فيليبس الموسع)

إن مسألة المراجحة بين البطالة والتضخم قد تم طرحها من طرف كل من بول ساموبلسون وسولو أين قاما بتطوير منحنى فيليبس وأضافا متغير استجابة جديدا وهو معدل التغير في الأسعار انطلاقا من أن معدل التغير في الأجر النقدي هو واحد من أسباب ارتفاع الأسعار وتوليد التضخم.[1]

تركز العلاقة بين البطالة والتضخم في منحنى فيليبس على حالة سوق العمل التي تفسر تغيرات الطلب الكلي أي مجموع ما يطلبه الأفراد من سلع وخدمات. إن ارتفاع معدلات البطالة يعني ضعف الطلب في الاقتصاد نتيجة لانخفاض الدخول، وإن ضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض الإنتاج، وهذا بدوره يعني أرباحا متدنية ولا تغري بزيادة الأجور والعكس صحيح، فمع ارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد فالمنتجون سوف يوظفون المزيد من القوى العاملة ليتمكنوا من زيادة الإنتاج ومواكبة الطلب.إن زيادة الطلب على العمل تتسبب في رفع أجور العمال كثمن لليد العاملة وهذا من شأنه أن يعمل على رفع تكاليف الإنتاج مما يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات ويتولد بذلك مشكل التضخم.[2]

الشكل (2-13): منحنى فيليبس الموسع

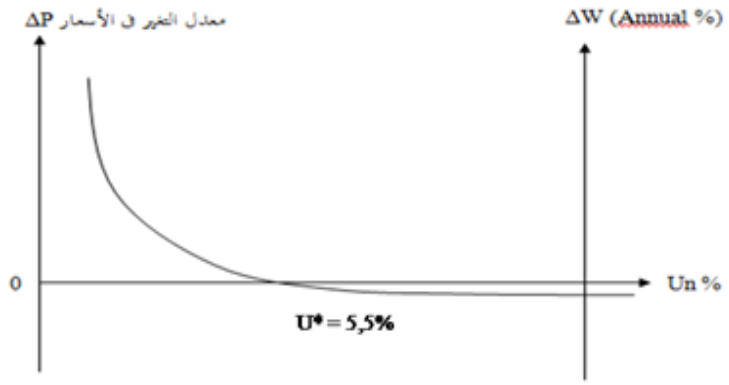

المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 363.

من خلال الشكل منحنى فيليبس هو منحنى فيليبس الأصلي مضافا إليه معدل التضخم الذي يأخذ محورا لجديدا موازيا لمحور الأجر النقدي فهما يأخذان نفس المنحى، أما البطالة فتحافظ على نفس المحور.

[1] هاني صالح، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ص 403.

[2] نبيل مهدي الجنابي، **مرجع سابق**، ص 150.

الموسع وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في السعر ومعدلات البطالة (ما يجعل المنحنى يحافظ على نفس الميل) فكلما انخفضت معدلات البطالة دون مستواها الطبيعي*U والذي يقدر بحوالي 5.5 % اتجهت الأسعار نحو الزيادة أين يكون معدل التغير في الأسعار موجبا، ما يعني ارتفاعا في معدلات التضخم. إذن فتقليص البطالة دون مستواها الطبيعي ثمنه التضخم، والعكس صحيح ففي حالة كان هدف السياسة الاقتصادية هو تخفيض معدلات التضخم، هنا يجب على المجتمع الرضا القبول بمستوى معين من البطالة. فعند المعدل الطبيعي للبطالة يكون معدل التضخم ثابتا أين يكون معدل التغير في الأسعار مساويا للصفر.

بالربط مع منحنى فيليبس الأصلي فسبب التضخم هنا هو الزيادة في الأجور النقدية، فانخفاض معدلات البطالة يعني زيادة الطلب على الأيدي العاملة وهذا من شأنه تحميل المؤسسة المزيد من التكاليف متمثلة في تكلفة عنصر العمل أي الأجر النقدي، وعليه لابد من دمج هذه الزيادة في الأسعار حفاظا على توازن المؤسسة الأمر الذي ينشأ عنه ارتفاعا في معدلات التضخم. ليصبح بذلك الأجر النقدي متغيرا وسيطا في منحنى فيليبس الموسع. وهكذا تم التوصل إلى طبيعة العلاقة بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة على أنها علاقة عكسية غير مباشرة حيث يتوسط الأجر النقدي هذه العلاقة السببية.

قام كل من الباحثان ساموبلسون وسولو بإسقاط منحنى فيليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة بداية العشرينات إلى غاية 1958. كما استخداماه كأداة رئيسية لتوجيه السياسة الاقتصادية للحكومة الأمريكية. توصل الباحثان إلى نتيجتين هامتين ووضعا مبدأين أساسيين كالتالي[1]:

جاءت نتائج البحث التي قام بها ساموبلسون وسولو في الآتي:

- من أجل الحصول على معدل زيادة في الأجر يناسب معدل الزيادة في إنتاجية الاقتصاد الأمريكي أي 2.5% سنويا، يجب القبول بمعدل بطالة في الاقتصاد الأمريكي يتراوح بين 5 إلى 6% يمثل هذا المعدل ثمن الحفاظ على استقرار الأسعار في السنوات المقبلة.
- من أجل تحقيق مستويات عالية من الإنتاج تبقى فيه معدلات البطالة في حدود 3% فإن الأسعار سترتفع لتقارب 4 إلى 5% يمثل هذا المعدل التكلفة الواجب دفعها من أجل الحصول على مستويات عالية من الإنتاج والعمالة .

[1] سمية بلقاسمي: **مرجع سابق**، ص 125.

وضع ساموبلسون وسولو مبدأين أساسيين هما:

- معدل الزيادة في الأجور الاسمية التي لا تزيد عن 2 إلى 3% لا يكون لها تأثير تضخمي لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل.
- إذا ا زدت معدلات الأجور عن هذا المستوى أي 2 إلى 3% يزيد معدل التضخم بشكل عام ومنتظم.

يعني هذان المبدآن أن تحديد الأسعار يتوقف على مبدأ الهامش، حيث قام ساموبلسون وسولو باستخلاص علاقتهما بافتراض أن الاقتصاد في حالة منافسة غير كاملة، وأن مقاربة التسعير تتم عن طريق الهامش Up Pricing Mark والتي تعتمد على الفرضيتين:

- الهامش الذي يضاف إلى متوسط التكاليف لتحديد السعر يكون ثابتا .
- الأجور هي أكبر عنصر في التكاليف.

وعليه فالسعر المرغوب من طرف المؤسسة هو ذلك المستوى الذي يضمن تغطية تكاليف الإنتاج مع هامش ربح ثابت .وبما أن المؤسسة تحاول الحفاظ على هامش ربحها ثابتا فإن أي زيادة في معدلات الأجور عن معدل نمو الإنتاجية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

إذن بالرجوع إلى منحنى فيلبس الموسع والنتيجة الأولى التي توصل إليها كل من ساموبلسون وسولو، والتي تنص على أنه ومن أجل الحصول على معدل زيادة في الأجر يناسب معدل الزيادة في إنتاجية الاقتصاد الأمريكي أي 2.5% سنويا، ، يجب القبول بمعدل بطالة في الاقتصاد الأمريكي يتراوح بين 5 إلى 6% يمثل هذا المعدل ثمن الحفاظ على استقرار الأسعار في السنوات المقبلة. بالربط مع منحنى فيليبس الموسع فإن المجال الذي يتحرك فيه معدل البطالة وفقا لهذه النتيجة يقابل المعدل الطبيعي للبطالة، وبما أن هناك زيادة في الأجر فإن المعدل الطبيعي للبطالة في هذه الحالة يتراوح بين5 إلى 5.5 % والذي يوافق تغير موجب في الأجر النقدي. نلاحظ أن هذا المعدل من الزيادة في الأجر يقابل زيادة طفيفة في الأسعار وهذا رد فعل طبيعي للحركة الاقتصادية . أي أن هناك زيادة في الأجر لا تزيد عن 2 إلى 3% تحافظ على استقرار الأسعار لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل وهو ما نص عليه المبدأ الثاني. إذن فرضا المجتمع بمعدل معين من البطالة وهو ما يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة هو الضريبة التي سوف يدفعها الأفراد مقابل الحفاظ على قيمة النقود والحفاظ على القدرة الشرائية للنقد.

أما إذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو تدنية البطالة دون مستواها الطبيعي أي في حدود 3 % فإن الأسعار سترتفع لتقارب 4 إلى5% يمثل هذا المعدل التكلفة الواجب دفعها من أجل الحصول على مستويات عالية

من الإنتاج والعمالة، وهو ما توصلت إليه النتيجة الثانية ويوافق المبدأ الثاني فالزيادات الملحوظة في الأسعار تبدأ عندما يفوق معدل الزيادة في الأجر المجال من 2 إلى 3%.

بالرجوع إلى فرضيات منحنى فيليبس حول العلاقة بين البطالة والتضخم والتي تركز على سوق العمل فإن المؤسسات وسعيا منها لزيادة الإنتاج من أجل مواكبة موجة الطلب في الاقتصاد فإنها سوف تقوم بطلب المزيد من اليد العاملة ما يعني تسجيل انخفاض في مستويات البطالة. إن زيادة الطلب على العمل يعني زيادة الأجر الاسمي، وهذا يعني زيادة التكاليف، وبما أن الأجور هي أكبر عنصر في التكاليف وعلى توازن المؤسسة تقوم المؤسسات بدمج هذه الزيادات في الأسعار وترتفع بذلك معدلات التضخم.

المطلب الثالث: التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في الاقتصاد

تعتبر الثنائية بطالة–تضخم المعادلة الصعبة في الاقتصاد نظرا لتزامن متغيرين متضادين حتميان غير مرغوب بهما في الاقتصاد، وهو ما يضع صناع القرار في السياسة الاقتصادية أمام عملية المفاضلة، إذن فحسب فيليبس السلطات هنا أمام ثلاث خيارات وهي معالجة مشكلة البطالة من طرف الدولة مستعملة في ذلك سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو معالجة مشكلة التضخم من طرف السلطات النقدية في البلد عن طريق انتهاج سياسة نقدية انكماشية مستعملة في ذلك أدواتها الكمية والمتمثلة في الرفع في كل من سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي القانوني، وتدخل البنك المركزي في السوق المفتوحة بائعا للأوراق المالية. أو محاولة التوفيق بين الهدفين، بعبارة أخرى محاولة ايجاد التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في الاقتصاد وجوهر الدراسة.

ويزداد تعقيد هذه العلاقة بعبارة أخرى مشكلة التوافق الزمني بين البطالة والتضخم في البلدان الاشتراكية، أين يوجد هناك تعاظم في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تصل لدرجة المبالغة في التوسع في السياسة المالية وهو ما يتعارض مع هدف استقرار الأسعار، فالدولة وسعيا منها للتخفيف من معدلات البطالة وتوفير مناصب شغل خاصة وأن مشكلة البطالة أصبحت هاجسا على نطاق عالمي الأمر الذي يستوجب توفير كتلة أجور إضافية وهذا يعني ضخ كتلة نقدية جديدة في الاقتصاد. وفي المقابل فإن السلطات النقدية هي الأخرى وبهدف تخفيض معدلات التضخم وإعادة استقرار الأسعار تنتهج طريقا معاكسا وهو الإنكماش من خلال امتصاص جزء من الكتلة النقدية. إذن فالهدفان متضادان ويسيران في اتجاه معاكس ما يستوجب التنسيق بين السلطتين ومحاولة التوفيق بين الهدفين.

كذلك من العوامل المؤثرة على إشكالية المفاضلة بين البطالة والتضخم هي درجة استقلالية البنك المركزي، بعبارة أخرى مدى تدخل الدولة في وظائف البنك المركزي، إذ توجد علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدلات التضخم في البلد، فكلما زادت درجة استقلالية البنك المركزي انخفضت معدلات التضخم، بعبارة أخرى كلما زاد تدخل الدولة في وظائف البنك المركزي بحجة تخفيض معدلات البطالة عن طريق اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد فهو تمويل تضخمي وهذا من شأنه الإخلال باستقرار الأسعار.

إن تفاقم ظاهرة البطالة على نطاق عالمي من شأنه إعادة توجيه السياسات الاقتصادية للدولة، فمعظم الدول تعاني من تنامي ظاهرة البطالة. نعالج البطالة أو نعالج التضخم؟ هو السؤال الذي يطرح نفسه.

أولا: منحنى فيليبس والمعدل الطبيعي للبطالة

توصل فيليبس إلى نتيجة مفادها أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تستطيع تحديد الطرف البديل Trade-off الذي ترغب فيه بطالة أو تضخم، أي هدف ستعطيه الأولوية في سلم أهداف السياسة الاقتصادية. فمثلا إذا تم تسجيل معدلات بطالة مرتفعة واستوجب علاجها على الحكومة انتهاج سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، تخفيض الضرائب...،) وهذا من شأنه خلق موجة طلب جديدة، كل هذا على حساب التضخم، وفي المقابل عندما تلتهب الأسعار ويبدأ شبح التضخم محدثا معه تآكلا في القدرة الشرائية للنقد على الحكومة إعادة بعث استقرار الأسعار وهنا سوف تقوم بالعكس أي تتبنى سياسة اقتصادية انكماشية من خلال التقشف والتي تتجلى مظاهره في تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، زيادة أسعار الفائدة..،) وهذا بهدف كبح الطلب، وفي هذه المرة على حساب البطالة.

إذن حسب فيليبس لا يوجد هناك غذاء مجاني Free-Lunch لن يهبط التضخم والبطالة في نفس الوقت، وهذا يعني أنه يستحيل ان تنخفض البطالة دون أن يصاحبها ارتفاع في الأسعار وهو ما أطلق عليه بالمعدل الطبيعي للبطالة واختصاره NRU The naturel rate of unemployment، عند المستوى الطبيعي للبطالة نقول أنه لدينا عمالة كاملة ولا يزال هنالك أفراد لا يعملون، والعمل على زيادة العمالة بعبارة أخرى خفض معدلات البطالة لما هو أقل من المعدل الطبيعي قد يؤدي إلى مشكلات اقتصادية أخرى (التضخم).[1]

[1] سوميست ديساي، جورج باكلي، **مرجع سابق**، ص 95.

إذا افترضنا أن Un هو معدل البطالة الطبيعي والذي يتماشى مع حالة التشغيل الكامل وأن U هو معدل البطالة الحقيقي سوف نميز بين ثلاث حالات:[1]

Un > U أي أن البطالة الحقيقية أقل من المعدل الطبيعي للبطالة وهناك ضغوط لزيادة الأجر الاسمي.

Un < U أي أن البطالة الحقيقية أكبر من المعدل الطبيعي للبطالة وتسود هذه الحالة دون مستوى التشغيل الكامل وتدفع بذلك الأجر الاسمي نحو الانخفاض.

Un = U حالة توازن مصاحبة لحالة التوظيف الكامل وليس هناك أي ضغط على الأجور الاسمية والبطالة الحقيقية هي نفسها المعدل الطبيعي للبطالة وهو ما يطلق عليه **بمعدل الأجر غير المستثير للبطالة**.

إذن بناءً على ما سبق ومن وجهة نظر فريدمان فإن مشكلة البطالة موجودة لا محالة ولا مهرب منها آجلا أو عاجلا، وبناء على تحليل فريدمان تعطى الأولوية للتضخم بعبارة أخرى استقرار الأسعار هو الهدف الذي يجب أن تعطى له الأولوية في سلم أهداف السياسة الاقتصادية،[2] فهو مفتاح تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، بيد أن هذا الاستقرار النقدي يسمح بضمان مستوى مقبول من طلب الأفراد على مختلف السلع والخدمات المعروضة في السوق، الأمر الذي ينعكس إيجابا على السيرورة الإنتاجية ويحافظ على معدلات معدلات نمو مرتفعة ما يعني الحفاظ على العمالة وعدم تسريح العمال بعبارة أخرى الاقتراب من التشغيل الكامل وحماية الاقتصاد من تفشي ظاهرة البطالة لما لها من آثار وخيمة من شأنها المساس بسلامة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. أما على المستوى الخارجي فاستقرار قيمة النقد تعني استقرار سعر الصرف والحفاظ على رصيد ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على تنافسية البلد أمام شركائه التجاريين. إذن نلاحظ كيف أن لاستقرار الأسعار دور في استقرار باقي متغيرات الاستقرار الاقتصادي. ما يستوجب جعله هدفا أوليا في سلم أهداف السياسة الاقتصادية.

إن معالجة أي مشكلة سواء على الصعيد الاقتصادي أو أي صعيد آخر يتطلب البحث في أسبابها من تشخيص المشكلة والخروج بحلول جذرية. بالرجوع إلى النظريات المفسرة للتضخم يرى كل من ساموبلسون وسولو اللذان قاما بتطوير منحنى فيليبس وإعطاءه الصبغة الحالية، أن كل من عنصر دفع التكلفة وعنصر جذب التضخم

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 186.

[2] يمكن أن يعاني البلد من فترة ضياع التنمية وهو مصطلح أطلقته هيئة الأمم المتحدة عند جعل استقرار الأسعار هدا أوليا في سلم أهداف السياسة النقدية.

هما السببان الرئيسيان لارتفاع معدلات التضخم مع إمكانية هيمنة سبب على الثاني. فسر الباحثان أن التحركات على طول منحنى فيليبس يمكن تفسيرها بتضخم الطلب وهو الموافق للتحليل الكينزي، وكذا بتضخم دفع التكلفة.

نظرية جذب الطلب وفي تفسيرها للتضخم انطلقت من أنه وعند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الطلب الكلي الفعال تحدث تضخما لأن الجهاز الإنتاجي عندها يصبح عاجزا عن مجاراة الطلب، وإن إضافة العمال عند هذه النقطة ستؤدي إلى خسارة المؤسسة من خلال تحميلها أعباء إضافية دون زيادة تذكر في الإنتاج وهنا تتداخل مع نظرية دفع التكلفة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن تكلفة عنصر العمل أي الأجر هي التكلفة الرئيسية في المؤسسة، وحفاظا على توازن هذه الأخيرة وبالربط مع منحنى فيليبس فإن إضافة مزيدا من اليد سيحمل المؤسسة أعباء إضافية، وحتى تحافظ هذه الأخيرة على توازنها وتحافظ على أرباحها تقوم بدمج الزيادات في الأجور كزيادات في الأسعار، وترتفع بذلك معدلات التضخم.

ثانيا: التوليفة المثلى (بطالة – تضخم) في ظل العلاقة التبادلية لفيليبس.

بناء على تحليل ساموبلسون وسولو حول العلاقة التبادلية بين كل من البطالة والتضخم يمكن التوصل إلى نتيجة جوهرية وهي أن كل من البطالة والتضخم يعتبران متغيران حتميان غير مرغوب بهما في الاقتصاد، إذن فعلى الحكومة الوصول إلى أدنى معدل بطالة مقابل معدل تضخم مرتفع. يطلق على هذه الثنائية بالتوليفة المثلى بطالة تضخم في الاقتصاد، وهي تمثل نقطة الرفاه في المجتمع. كذلك فإنه يمكن تجسيد المتغيرين في دالة هدف، دالة تدنية للبطالة وكذا دالة تدنية للتضخم على الحكومة مراعاتها عند رسم السياسة الاقتصادية. وعليه يمكن القول أن يمكن استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية، وطرح مجموعة من الخيارات أمام الحكومة لتقرر أيها أمثل والمنحنى الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-14): التوليفات المثلى للبطالة والتضخم

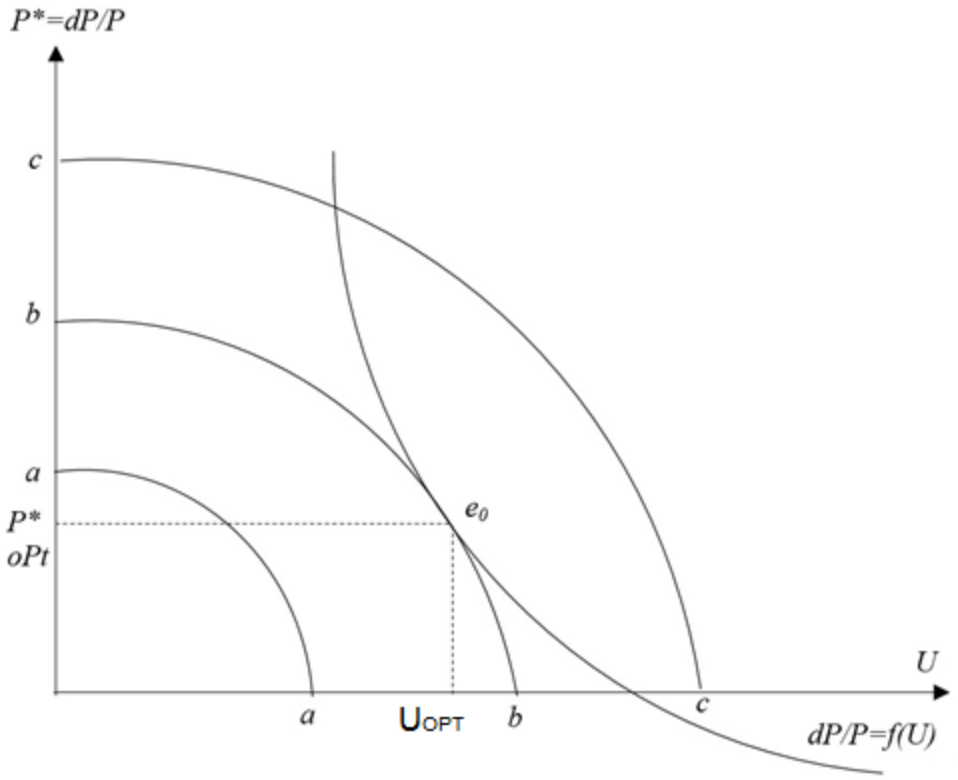

المصدر: أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 211.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود عدد من المنحنيات ذات الشكل المحدب والتي تربط بين كل من التغيرات في معدلات البطالة والتغيرات في مستوى الأسعار، حيث أن التضخم هو دالة في معدلات البطالة. كلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل، وهي النقطة ذات الاحداثيات (0.0) كلما زاد مستوى الرفاه الاقتصادي الذي يحققه المجتمع. بعبارة أبسط كلما انخفضت معدلات البطالة واقتربت من الصفر ولم يقابلها ارتفاع كبير في معدلات التضخم كان أفضل للأفراد. فيستحيل أن ينعدما فكما ذكرنا سابقا أن كل من البطالة والتضخم متغيرات حتميان غير مرغوب بهما في الاقتصاد على السلطات مخيرة بين المفاضلة أي ترجيح كفة على حساب كفة أو الموازنة بينهما من خلال محاولة إيجاد أحسن توليفة.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم لم تظهر مباشرة بل مرت بمرحلتين، الأصل فيها كان فكرة ألبان وليام فيليبس سنة 1958 والذي قام بصياغة علاقة عكسية بين التغيرات في معدلات البطالة من جهة والتغيرات في الأجور الاسمية من جهة أخرى. واستنتاجا معدل تغير الأسعار (تضخم) حيث يؤدي هبوط معدل البطالة الناتج عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي إلى تسريع معدل الارتفاع في الأجور النقدية. اشتهرت هذه العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم باسم منحنى فيليبس. وهكذا يوحي منحنى فيليبس بوجود مقايضة بين البطالة وتضخم، وعليه يمكن استخدام منحنى فيليبس كأداة لتوجيه السياسة الاقتصادية. وباعتبار البطالة والتضخم متغيران حتميان في الاقتصاد فإن مشكلة السياسة الاقتصادية تكمن في كيفية إيجاد التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد وكلما اقتربت هذه الثنائية من الصفر زاد الرفاه في المجتمع.

ومع وجود المعدل الطبيعي للبطالة أضحت هذه الأخيرة العنوان الرئيسي للمشكلات الاقتصادية وفي ظل هذا المنطق يسقط مصطلح التشغيل الكامل وتأكد انه مجرد حلم يراود المنظرين الاقتصاديين، فمهما بلغت سرعة الاقتصاد في النمو فكل البلدان تعاني من شبح البطالة وتتمتع بنفس القدر من البطالة، ولذلك أعطى المفكرون الاقتصاديون الأولوية لاستقرار الأسعار.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر

خلال الفترة 1990-2021

تمهيد:

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز، إذ أن هناك اعتمادا شبه كلي على صادرات النفط بنسبة تفوق 98 % كما تشكل الجباية البترولية أكثر من نصف إيرادات الدولة وتدفع أغلب الرواتب على أساس هذه المداخيل والتي تتركز في القطاع الخدماتي. هي عوامل تظافرت مع الأزمات البترولية لتفرز آثارها السلبية وتظهر مشاكل تنخر الاقتصاد الوطني على رأسها مشكلتا البطالة والتضخم. فلقد شهد الاقتصاد الجزائري معدلات رهيبة للبطالة والتضخم أدت إلى تآكل قيمة الدينار الجزائري، ناهيك عن المخلفات الكارثية لظاهرة البطالة. فمشكلة البطالة في الجزائر حدث ولا حرج فغدت تؤرق الأفراد وصناع القرار ولم تعد تفرق بين كفؤ أو غير مؤهل للعمل. فلقد أدت إلى نتائج صعبة للغاية خاصة أنها تزامنت مع غياب الاستقرار الأمني للبلد. ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض واقع كل من التضخم والبطالة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990-2021 وهي الفترة الموافقة لتبني الاقتصاد الجزائري اقتصاد السوق وما تلاه من تغيرات جذرية في العقيدة الاقتصادية للدولة، وهذا عبر عرض الإحصائيات المصرح عنها من طرف الهيئات الرسمية، تسليط الضوء على أبرز محددات ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر. وأخيرا ونظرا للتداعيات السلبية التي تفرزها ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الوطني وما تخلفه من آثار سلبية على الفرد الجزائري، سنرى كيف قامت السلطات الحكومية في الجزائر بمكافحة تفاقم هاتين الظاهرتين والحد من آثارهما غير المرغوبة.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

إن ظاهرة ارتفاع الأسعار في الجزائر ليست حديثة وإنما عفرها الاقتصاد الوطني منذ فترة طويلة، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض واقع التضخم في الاقتصاد الوطني، عبر عرض الإحصائيات المصرح عنها من طرف الهيئات الرسمية، حث تم اختيار الفترة 1990-2021 تسليط الضوء على أبرز محددات هذا المتغير في الجزائر، ومن ثم عرض السياسات المتبعة في مكافحة وضبط معدلات التضخم من طرف السلطات في البلد.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

فيما يلي سيتم عرض وتفسير أهم محطات تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة المختارة والممتدة من 1990 إلى غاية 2021 باستخدام الأرقام المصرح بها من طرف البنك الدولي.

الجدول رقم (3-1): تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: %

السنة	معدل التصخم
1990	16.70
1991	25.90
1992	31.70
1993	20.50
1994	29.00
1995	29. 80
1996	18. 70
1997	5.70
1998	5.00
1999	2.60
2000	0.30
2001	4.20
2002	1.40
2003	4.30

2004	4.00
2005	1.40
2006	2.30
2007	3.70
2008	4.90
2009	5.70
2010	3.90
2011	4.50
2012	8.90
2013	3.30
2014	2.90
2015	4.80
2016	6.40
2017	5.60
2018	4.30
2019	2.00
2020	2.40
2021	7.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد بيانات البنك الدولي http://data.worldbank.org

من خلال الجدول أعلاه والذي يقدم إحصائيات التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 في الاقتصاد الجزائري، وفي ظل التسليم بالمعدلات المصرح بها من طرف الهيئات الرسمية، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغها التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة قدرت بـ **31.7 %** سنة **1992**، وفي المقابل سجل الاقتصاد الجزائري معدل تضخم قدر بـ **0.3 %**سنة **2000** وهو أدنى معدل تضخم خلال فترة الدراسة. كما نلاحظ أن التضخم قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة (1990-1996) بحيث انتقل من16.7 % سنة 1990 إلى 31.7 % سنة 1992 وهو أعلى معدل تضخم سجله الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. رغم انخفاضه خلال السنوات الموالية إلا أنها تبقى معدلات تضخم جد مرتفعة، حيث بلغت 29.8 % سنة 1995.

يمكن تفسير التضخم خلال الفترة الأولى بمجموعة الإجراءات التي انتهجتها الحكومة آنذاك أهمها صدور قانون تحرير الأسعار لسنة 1989 مما أدى إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، انتهاج سياسة التمويل التضخمي لتغطية العجز في الموازنة العامة، اعتماد الحكومة سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع كل من أسعار السلع المستوردة وتكلفة خدمة الديون الخارجية.

كما عرفت معدلات التضخم خلال الفترة (1996-2000) انخفاضا متتاليا، فقد انخفضت من 18.7% سنة 1996 إلى 5% سنة 1998 ثم إلى 0.3% سنة 2000 وهي أدنى نسبة تضخم خلال فترة الدراسة، فقد شهت هذه المرحلة جملة من الإجراءات التي انتهجتها الحكومة في إطار التعديل الهيكلي، كالعمل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية.

سنة 2001 بلغ معدل التضخم في الجزائر 4.2 **%** وهو معدل مرتفع مقارنة خاصة وأن سنة 2000 شهدت أدنى نسبة تضخم قدرت بـ 0.3 **%** ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30**%** بسبب نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك شهد الأجر الوطني الأدنى المضمون ارتفاعا حيث انتقل من 6000 دج بداية جانفي 1998 إلى 8000 دج في 01 جانفي 2001. أما خلال سنة 2002 فانخفاض معدل نمو نفس المجمع النقدي M2 إلى 17.30**%** قد أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 1.4 **%**. لكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلا فسرعان ما عاود الارتفاع من جديد خلال السنة الموالية مباشرة واستقر في حدود 4 **%** خلال سنتي 2003 و 2004. يعود هذا الارتفاع في معدلات التضخم إلى ارتفاع استهلاك العائلات نتيجة ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون سنة 2004 بنسبة 25 **%** أين انتقل من 8000 دج سنة 2001 إلى 10000 دج سنة 2004.

سنة 2005 ساهم التباطؤ الطفيف في وتيرة التوسع في الطلب في خفض معدلات التضخم. استنادا إلى المؤشر الوطني لأسعار المستهلك، تراجعت وتيرة التضخم إلى 1.38 **%** سنة 2005 مقابل 4 **%** سنة 2004. سنة 2006 التضخم، الذي لا يزال معتدلا، في ارتفاع، حيث بلغ2.3 **%**.

بعد عامين من تراجع التضخم وضعف النمو في المستوى العام لأسعار المستهلك، اتسم عام 2007 بعودة تضخم قوي، بمعدل لا يزال مقبولاً قدر بـ 3.7% ولكن مع اتجاه تصاعدي واضح. هناك ظاهرتان اجتمعتا لرفع الأسعار. فمن ناحية، ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية، ولا سيما المنتجات الزراعية الطازجة، بشكل حاد، ومن ناحية أخرى، عانت المنتجات ذات المحتوى المرتفع من الواردات من صدمة الزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولا سيما الحبوب ومنتجات الألبان والمواد الغذائية التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

إن التضخم الداخلي الذي لا يزال مرتفعا سنة 2008 أين قدر بـ 4.9 % نتج أساسا عن الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية وخصوصا أسعار السلع الغذائية الصناعية. وهو أيضا ما يفسر استمرار التضخم في اتجاهه التصاعدي سنة 2009 حيث تسارعت وتيرته وبلغ 5.7 % سنة 2009. سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3.9 %. هناك ثلاثة عوامل تفسر وتحدد التضخم خلال سنة 2010 وهي: زيادة الكتلة النقدية، الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة وأسعار الجملة للفواكه والخضر الطازجة.

سنة 2011 عاد التضخم إلى الارتفاع من جديد بعد تراجع التضخم في السنة السابقة أين بلغ 4.5 %. إضافة إلى الاختلالات في أسواق الجملة، يبقى التضخم محددا أساسا بتوسع الكتلة النقدية، ارتفاع كل من الأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية الأساسية المستوردة، أسعار الإنتاج الصناعي لقطاع الصناعة الغذائية وتطور سعر الصرف الفعلي الاسمي.

بالنسبة سنة 2012 قفز معدل التضخم في الجزائر إلى 8.9 % وهو يعتبر ذروة أريخية. يمكن تفسير هذه الزيادة القياسية بالارتفاع الكبير الذي شهدته كتلة الأجور كتلة الأجور سنة 2011 والذي قدر بـ 900 مليار دج وهي أعلى نسبة زيادة في الأجور خلال فترة الدراسة. ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أمام عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي له نتيجة واحدة وهي ارتفاع الأسعار. يعتبر التضخم في سنة 2012 داخليا أساسا ومحددا بانحراف أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، في ظرف يتميز بتباطؤ التوسع النقدي بـ 10.92 % في 2012 مقابل 19.91 % في 2011. بعدما عرف ارتفاعا قويا في سنة 2012 سجل التضخم في 2013 تراجعا واسعا وسريعا حيث بلغ 3.3 %. يعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة. عرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال.

واصلت وتيرة التضخم في الانخفاض، حيث بلغ مستوى التضخم 2.9 % سنة 2014. إن الحد من التضخم الذي شرع فيه في فيفري 2013 تواصل على مدى سنة 2013 وخلال الخمسة أشهر الأولى من

2014، فلقد وضعت الحكومة سياسة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية وهو ما سمح بخفض نسبة التضخم وإبقائه في مستوى معقول. إن هذه النجاعة المسجلة فيما يتعلق بالتضخم تعد مكسبا لضمان الاستقرار النقدي للجزائر.

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم سنتي 2013 و2014 تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 حيث قدر بـ 4.8 % واستمر هذا التسارع في سنة 2016 أين بلغ 6.4 % يرجع هذا الارتفاع أساسا إلى الأزمة النفطية سنة 2015 أين هوت أسعار النفط ووصل سعر البرميل الواحد إلى 53 دولار نهاية 2015 الأمر الذي أثر سلبا على قيمة الدينار الجزائري. ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود انعكس ذلك على أسعار كل السلع والخدمات تقريبا لينتقل معدل التضخم لسنة 2016 إلى 6.4 % وهو معدل مرتفع.

يبقى التوسع النقدي (M2) جد منخفضا في سنة 2016 بنسبة 0.8 % كما كان عليه الحال في سنة 2015 (0.1 %) لذا لا يبدو أنه السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم سنتي 2015 و2016.

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، أين ارتفع من 2.9 % في 2014 إلى 6.4 % في سنة 2016، انخفض التضخم ليبلغ 5.6 % سنة 2017. على الرغم من الانتعاش، وإن كان متواضعا، للتوسع النقدي (M2)، الذي بلغ 8.4 % مقابل 0.8 % في 2016، تباطأ التضخم في 2017 إلى 5.6%، مقابل 6.4 % في 2016. واستمر الانخفاض في معدل التضخم وانتقل إلى 4.3 % سنة 2018. يعود هذا الانخفاض إلى انكماش مؤشر أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة بعد أن سجل ارتفاعا حادا سنة 2017. ومعه انخفضت أسعار المنتجات الغذائية المستوردة من طرف الجزائر.

سنة 2019 انخفضت معدلات التضخم إلى 2 % وهو انخفاض ملحوظ، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بنسبة 4.2 % مدفوعة بانخفاض أسعار لحم الدجاج والفواكه والخضر الطازجة البطاطا. أما فيما يخص سنة 2020 ارتفع معدل التضخم إلى 2.4 % ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة مما أثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم. ليقفز إلى 7.2 % سنة 2021 وهو معدل جد مرتفع. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مدعوما بنمو قوي في أسعار المنتجات الزراعية الطازجة والتي عرفت تطورا أواخر سنة 2021.

الشكل رقم (3-1) : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC في الجزائر (%)

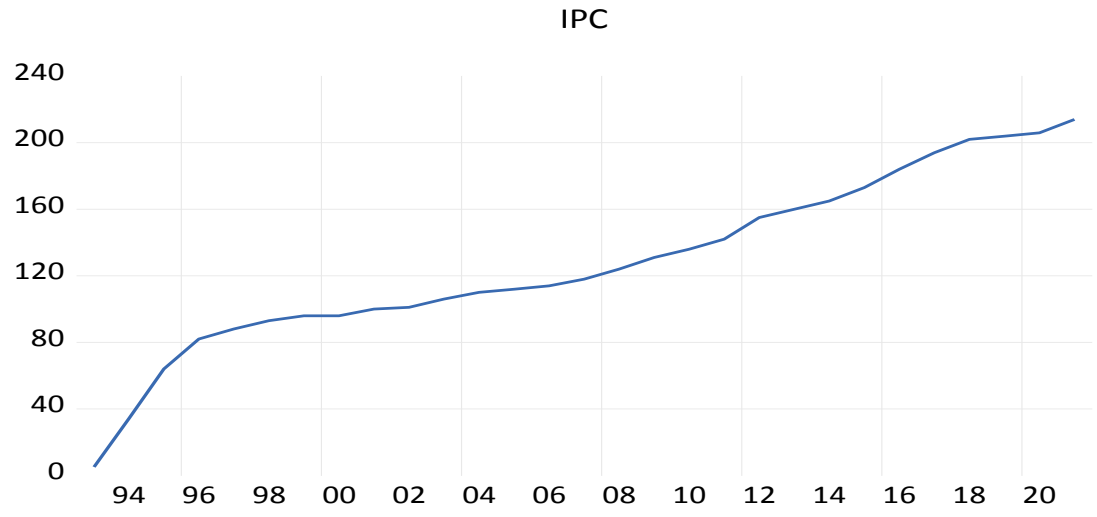

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS 12 وبالاعتماد بيانات الديوان الوطني للإحصائياتhttps://www.ons.dz /

مؤشر أسعار الاستهلاك CPI Consumer price index هو عبارة عن مؤشر احصائي يقيس التغيرات الحاصلة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات انطلاقا من تتبع سلة تشمل مجمل السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين. وتتتبع الهيئات الوطنية المكلفة بالإحصائيات تطور هذه الأسعار في المراكز الحضرية الكبرى للبلد المعني، حيث أن الأرقام في الجدول الموالي تعبر عن مدينة الجزائر العاصمة. ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لم يتوقف عن الزيادة خلال فترة الدراسة خاصة خلال السنوات الأولى وهو ما يفسر ذروة التضخم سنة 1992 والذي بلغ 31.7 %. فبالرجوع إلى جدول التضخم نلاحظ أن معدل التضخم للسنة x يمثل نسبة التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بين السنة x والسنة x-1 فمثلا معدل التضخم سنة 2002 والذي بلغ 1.41 % تمثل نسبة التغير بين IPC سنة 2002 والذي بلغ 101.41 % وIPC سنة 2001 والذي بلغ 100.0 % إذن فنسبة التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بالزيادة أو النقصان تعبر عن معدل التضخم.إن هذه الزيادة المتواصلة في مؤشر أسعار الاستهلاك هي مؤشر على التآكل المستمر للقدرة الشرائية للدينار الجزائري.

المطلب الثاني: محددات التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم متغيرا حتميا غير مرغوب به في الاقتصاد مهما بلغ النجاح الاقتصادي المحقق، لكن حدته تختلف من بلد لآخر تبعا لمحدداته، وفيما يلي سيتم التطرق لأبرز أسباب التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: نمو فائض السيولة المصرفية

يعتبر نمو فائض السيولة المصرفية من أهم عوامل تنامي ظاهرة التضخم في الجزائر، والتي تزامن ظهروها مع ارتفاع أسعار النفط. وتعرف السيولة المصرفية على أنها "مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين"[1] وبالتالي فإن فائض السيولة المصرفية يعرف على أنه "الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات المصرف اتجاه عملائه."[2]

تعاني البنوك الجزائرية عموما من مشكلة فائض سيولة غير موظفة والتي برزت تحديدا مع سنة2001 ،بعد أن ظلت طيلة السنوات السابقة في احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها. فارتفاع أسعار النفط التي شهدته الفترة من 2001 إلى غاية 2014 أدت إلى زيادة موجودات بنك الجزائر.

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص 69.

[2] حسن بن العارية، عبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية "حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، العدد الرابع، ص 200.

الشكل رقم (3–2): نمو فائض السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

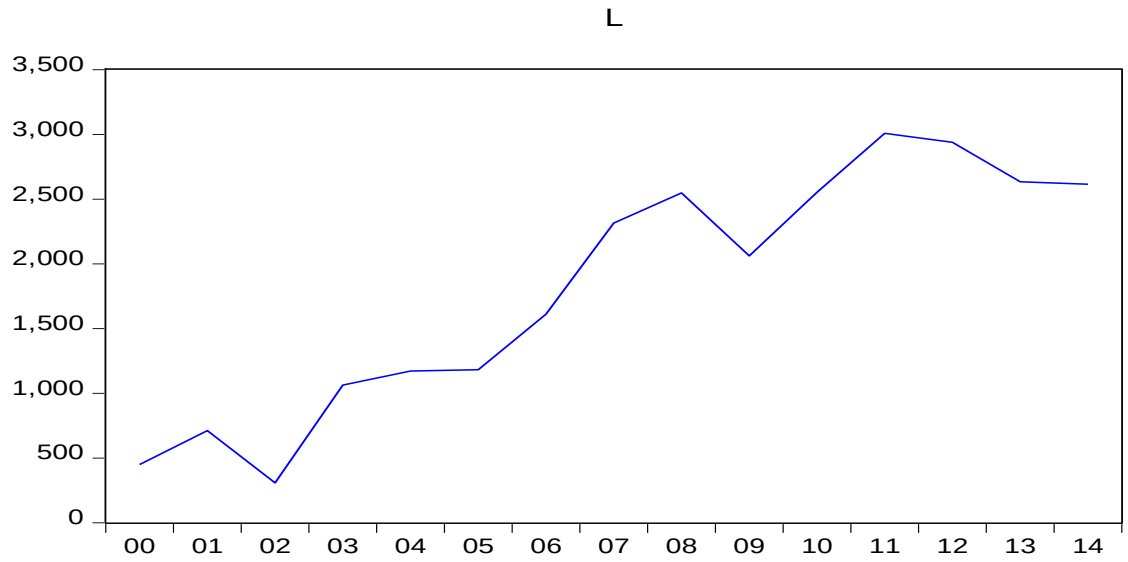

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS12 وبالاعتماد على: حسن بن العارية، عبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية "حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، العدد الرابع، ص 200.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فائض السيولة المصرفية في الجزائر قد ظهر ابتداء من سنة 2001 وهذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط. وشهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2014 وهو الأمر الذي يزيد من قدرة البنوك على منح القروض، مما يزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق. وفي ظل جمود الجهاز الإنتاجي يرتفع الإنفاق الاستهلاكي محدثا معه ارتفاع في الأسعار.

الفرع الثاني: نمو كتلة الأجور وجمود الجهاز الإنتاجي

يعتبر الأجر النقدي من محددات التضخم وعليه فإن انتهاج سياسة زيادة الأجور لابد أن تكون مدروسة من طرف السلطات النقدية حفاظا على استقرار الأسعار بيد أنها تستلزم توفر مجموعة من الضوابط على رأسها مرونة الجهاز الإنتاجي، فاستمرار زيادة الطلب في الفترة الطويلة إذا لم يواكبه الإنتاج اللازم سيختل استقرار الأسعار وترتفع معدلات التضخم .فالقاعدة الاقتصادية تنص على أنه إذا تحركت النقود بين الأعوان الاقتصاديين ولم تقابلها قيمة مضافة سترتفع الأسعار. وبالرجوع إلى حالة الجزائر فالجهاز الإنتاجي الوطني ضعيف جدا وارتفاع معدلات التضخم في حالة انتهاج مثل هذه السياسة نتيجة متوقعة.

إن زيادة الأجر تعني بالضرورة زيادة الطلب خاصة وأن المجتمعات الحالية هي مجتمعات استهلاكية. إن ارتفاع الأسعار في الفترة القصيرة هو أمر طبيعي فهو ينشأ كردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية وهو ما ذهب إليه المنظور الكينزي وأطلق عليه بالتضخم الجزئي، وهو تضخم مفيد للاقتصاد لأنه يحفز على المزيد من الإنتاج وهذا الأخير من شأنه امتصاص ارتفاع الأسعار. لكن الإشكال المطروح هو استمرار ارتفاع الأسعار، بعبارة أخرى لابد من توفر مجموعة من الضوابط على رأسها مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد حتى لا تأخذ سياسة زيادة الأجور منحنى سلبي في الاقتصاد، فصناع القرار في الساحة الاقتصادية يهدفون من وراء هذه السياسة إلى تحفيز النمو وزيادة فرص العمل وتوفير الدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، لكن في غياب هذه الضوابط فإن الاقتصاد سيرث مزيدا من التضخم. إن هذا النوع من التضخم أطلق عليه كينز بتضخم جذب الطلب أي أن الطلب يجذب التضخم، و هذا النوع من التضخم ضار للاقتصاد فهو يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية أما الفقراء فيزدادون فقرا.

الشكل رقم (3–3): تطور كتلة الأجور السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990–2021

الوحدة: مليار دج

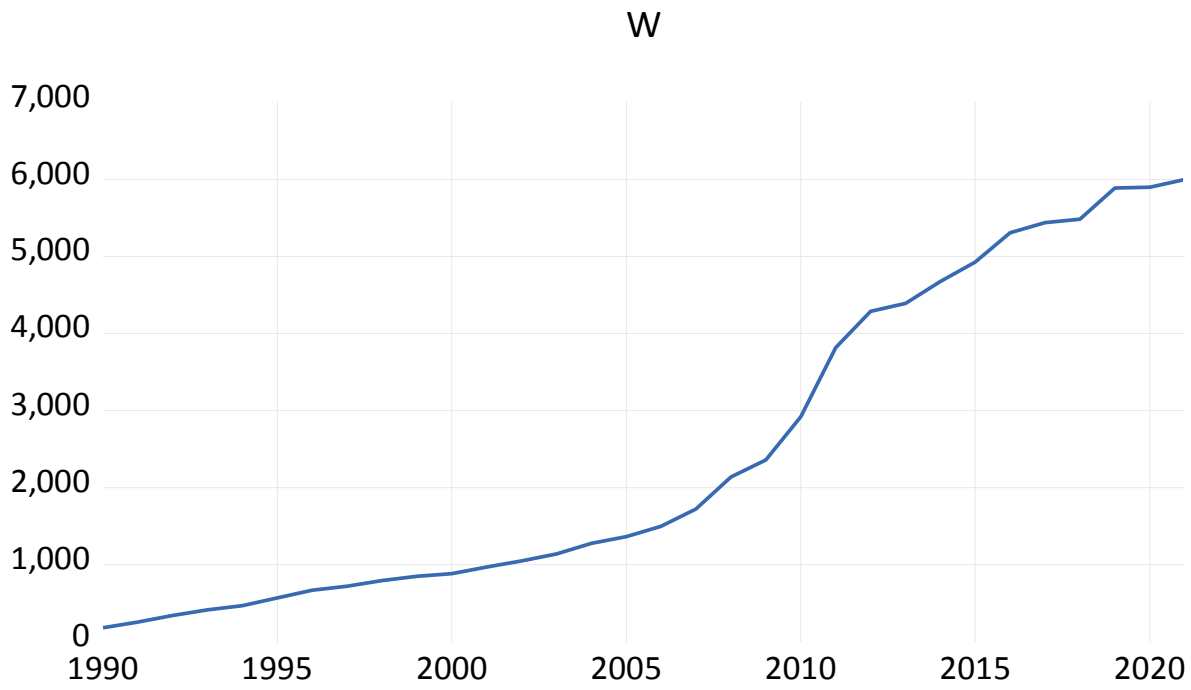

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج **EVIEWS 12**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كتلة الأجور في الجزائر قد شهدت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة، كما أن وتيرة الارتفاع قد تزايدت أين غير المنحى من مساره ابتداء من سنة 2011 حيث عرفت كتلة الأجور أعلى نسبة زيادة والتي تزامنت مع تسجيل أعلى سعر لبرميل النفط خلال فترة الدراسة، رافقه توسع ضخم في السياسة الاقتصادية.

الجدول رقم (3–2): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (أ.و.أ.م) خلال الفترة (01 جانفي 1990 إلى غاية 01 جانفي 2012)

وحدة: دج

السنة	أ.و.أ.م
01 جانفي 1990	**1000**
01 جانفي 1991	**1800**
01 جانفي 1994	**4000**
01 جانفي 1998	**6000**
01 جانفي 2001	**8000**
01 جانفي 2004	**10000**
01 جانفي 2007	**12000**
01 جانفي 2010	**15000**
01 جانفي 2012	**18000**
01 جوان 2020	**20000**

المصدر: **الجزائر بالأرقام**، نشرة 2021، ص 21.

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر واختصاره **أ.و.أ.م** خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 1990 إلى غاية 01 جوان 2020. خلال 12 سنة كاملة أي ابتداء من بداية عام 1990 عرف أ.و.أ.م ارتفاعا مستمرا، حيث عرف زيادة قدرها 17000 دج أين انتقل من 1000 دج بداية جانفي 1990 إلى 18000 دج بداية جانفي 2012. واستقر عند هذا الحد. بعد 8 سنوات وبتاريخ 01 جوان 2020 تم رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر إلى 20000 دج.

وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة ارتفاع عرفها الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر قدرت بـ 3000 دج كانت خلال سنتي 2010 و2012. بعد أن كان يرتفع بمتوسط 2000 دج خلال السنوات السابقة.

الشكل رقم (3–4): تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية الناتج الحقيقي لكل موظف في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012

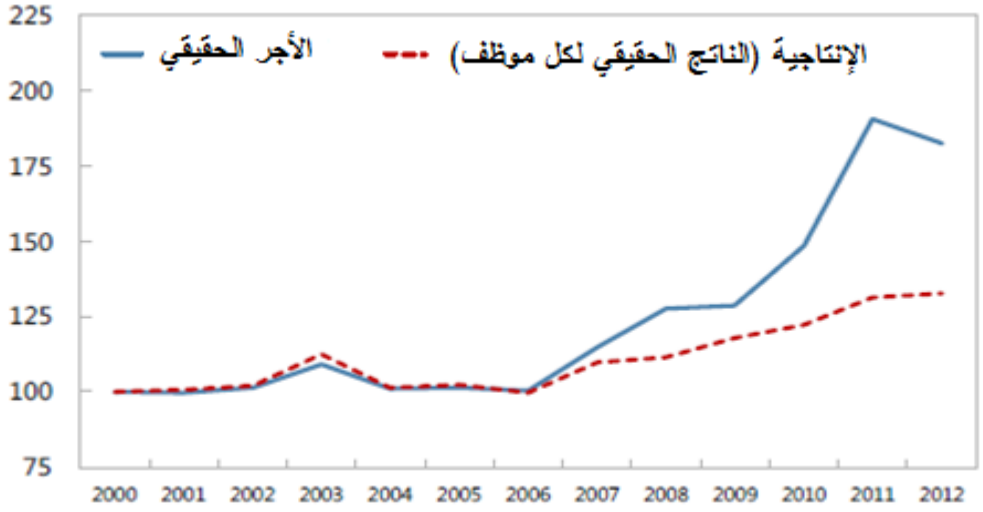

المصدر: سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي للاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 200.

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح تطور الأجور الحقيقية[1] (مقدار ما يقتنيه الأجر النقدي (الاسمي) من سلع وخدمات أي القدرة الشرائية للأجر النقدي) مقابل الإنتاجية (الناتج الحقيقي لكل موظف) في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012.

خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2006 نلاحظ أن الأجر الحقيقي يوافق الناتج الحقيقي لكل موظف الأمر الذي من شأنه المساهمة في استقرار الأسعار. لكن ابتداء من منتصف سنة 2006 بدأ الأجر الحقيقي يفوق الناتج الحقيقي لكن موظف وبدأت هذه الفجوة في الاتساع خاصة سنة 2011 بعدها بدأت بالانخفاض. إن هذه الفجوة الحادثة جراء نمو الأجر الحقيقي بنسبة أكبر من الإنتاجية من شأنها الاخلال باستقرار الأسعار نتيجة زيادة الطلب في الاقتصاد وأمام ضعف الناتج الحقيقي للأفراد. كذلك نلاحظ تزامن ظهور هذه الفجوة مع بداية ارتفاع أسعار النفط وما تبعه من توسع في السياسة الاقتصادية وزيادات في الاجور مهملين في ذلك عنصر الإنتاج

[1] يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن الأفراد ليسوا عرضة للوهم النقدي فهم يأخذون بعين الاعتبار عنصر الأسعار، أما كينز فيرى أن الأفراد هم عرضة للوهم النقدي فهم لا يستطيعون التمييز بين الأبعاد النقدية والأبعاد الحقيقية.

وهو أمر لابد أن تعيد السلطان النظر في أمره، فالفجوة بين موجة النقود وكمية الإنتاج الحقيقي هي المتسبب رقم واحد في ارتفاع الأسعار في الجزائر والتي لن تنخفض الأسعار ما لم يتم تقليص حجم هذه الفجوة.

الفرع الرابع: نمو النفقات العامة وانتهاج سياسة التمويل التضخمي

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز فالجباية البترولية تمثل أكثر من 65 % من مجموع إيرادات خزينة الدولة الجزائرية. إن ارتفاع أسعار النفط في الفترة السابقة انعكس إيجابا على التوازنات المالية للدولة الأمر الذي سمح بالتوسع في السياسة المالية (تطبيق الفكر الكينزي الداعم لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد) من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وإطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2019 حيث كانت هناك محاولة لخلق قطاع خاص، على اعتبار أن الدولة هي المصدر الأساسي لخلق الثروة.

الشكل رقم (3–5): تطور النفقات العامة في الجزائر مقابل تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001–2016

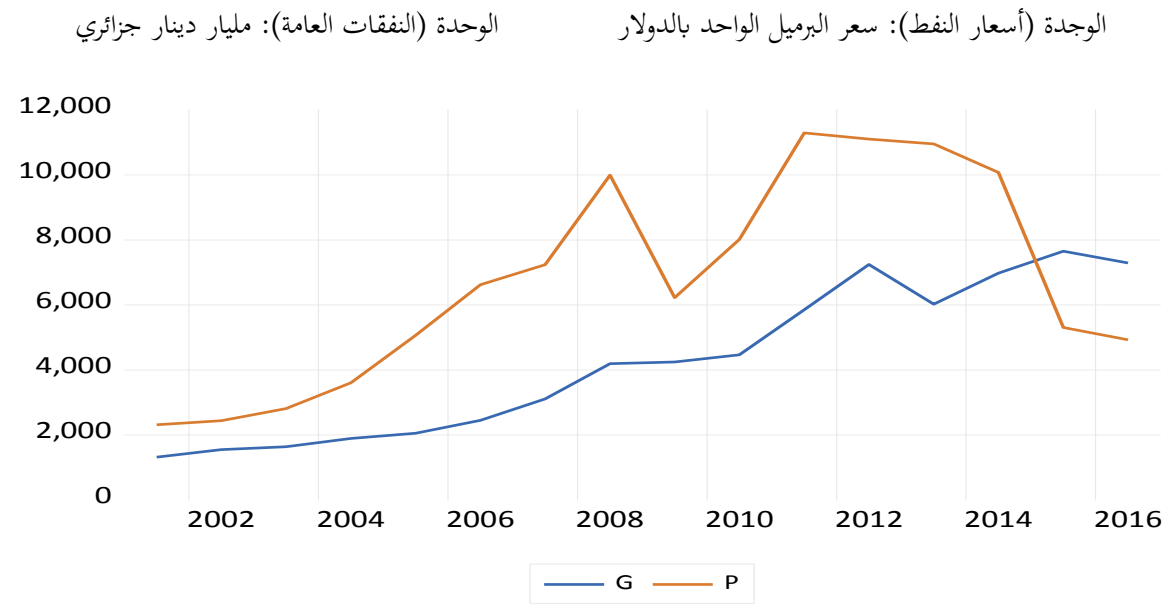

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS 12 وبالاعتماد على: بوالكور نورالدين، صوفان العيد، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائرخلال الفترة 1980–2016**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ، ديسمبر 2017، العدد الثاني، ص 195.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الفترة من 2001 إلى غاية 2015 قد عرفت تطورا ملحوظا في النفقات العامة في الجزائر والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط. خلال هذه المرحلة سجل سعر البرميل الواحد من النفط أعلى سعر له خلال فترة الدراسة (إلى غاية 2021) قدر بـ 112.94 سنة 2011. مع نهاية 2014 ومطلع 2015 هوت أسعار النفط إلى 53.06 دولار وبدأت الأزمة النفطية، حيث بلغ سعر برميل النفط

49.25 دولار سنة 2016 وهو الأمر الذي غير منحنى السياسة الاقتصادية وأدخل الجزائر مرحلة التقشف ، ما أثر سلبا على استكمال المخططات التنموية (البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الاقتصادي "المخطط الخماسي للتنمية"

إن تبني التوجه الكينزي الداعم للطلب في الاقتصاد يستلزم توفر جهاز إنتاجي مرن يكون قادرا على خلق كتلة إنتاجية تكافئ موجة النقد في الاقتصاد وإلا ورث الاقتصاد تضخما. بالإسقاط على حالة الجزائر فهي تعاني من جهاز إنتاجي مريض يأبى الشفاء "لقد تم اهدار المال العام". وهذه هي نتائج دورة المتاجرة السياسية أو ما يعرف بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي.[1]

مع انهيار أسعار النفط، وضعف موارد الخزينة العمومية، لجأت الدولة إلى سياسة التمويل بالعجز أو ما يعرف بالعجز المنظم والذي يعني زيادة متعمدة في الإنفاق على الإيراد، وقد تم اللجوء إلى بنك الجزائر من أجل إصدار نقدي جديد تفاديا للاستدانة الخارجية وحفاظا على السيدة الوطنية، حيث كان هو الخيار الوحيد المتاح أمام الحكومة أين قامت ببيع سندات الخزينة للبنك المركزي. فقد لجأ بنك الجزائر في 2016 إلى أواخر 2017 إلى الوسائل التقليدية لتمويل عجز الخزينة والمتمثلة في إعادة الخصم والسوق المفتوحة بشراء سندات الخزينة في السوق النقدية، لكنها لم تنتظر نتائج هذه الإجراءات، وبمشورة أهل الاختصاص تم اللجوء إلى التمويل غير التقليدي[2].

عندما يتم تغطية العجز في الموازنة العامة بإصدار نقدي جديد فهو تمويل تضخمي على اعتبار أن القروض الداخلية والخارجية لا تحدث تضخما، فبالنسبة للاقتراض من الأفراد فهو امتصاص لجزء من القدرة الشرائية، أما الاقتراض من الخارج فهو يعني القدرة على استيراد سلع تكافئ النقود من العملة الصعبة. أما الاصدار النقدي الجديد هو خلق سيولة دون مقابل من السلع والخدمات، وهو تمويل غير تقليدي تلجأ إليه الحكومات في حالات استثنائية كالأزمات المالية. وتعرف المادة 45 مكرر التمويل غي التقليدي على أنه "قيام بنك الجزائر، بصفة استثنائية بشراء سندات الخزينة العمومية ولمدة خمس سنوات كأقصى حد من أجل: – تغطية احتياجات تمويل الخزينة – تمويل الدين العمومي الداخلي – تمويل الصندوق الوطني للاستثمار".

[1] عبارة عن نظام سياسي يحكم على البرامج الاقتصادية متمثلا في إعادة انتخاب الحكومة في السلطة وراء قناع القضاء على البطالة وتحقيق النمو، فكلما زادت معدلات التشغيل وتحسن الوضع الاقتصادي دعم موقف الحكومة القائمة، لذلك يلجأ الساعين إلى كسب الانتخابات إلى توجيه السياسات النقدية والمالية لإحداث رواج اقتصادي قصير المدى ينتهي بانتهاء العهدة الانتخابية.

[2] هناك وسيلتان للتمويل غير التقليدي وهما الإصدار النقدي الجديد والتيسير الكمي والذي لجأت إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

في منتصف 2017 وإلى غاية يناير 2019 قامت الخزينة بتعبئة مقدار 6556.2 مليار دج من بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي. إن موجة النقود التي ضخت في الاقتصاد سواء خلال فترة البحبوحة المالية أو من خلال الإصدار النقدي الجديد مارست آثار جد سلبية في الاقتصاد وأدت إلى اختلال استقرار الأسعار جراء الفجوة العميقة التي أحدثتها بين الطلب والعرض في الاقتصاد.

الفرع الخامس: نمو الفجوة بين المعروض النقدي والعرض الحقيقي

إن إصدار النقود في أي منظومة نقدية واقتصادية لابد أن يكون على أساس ما يقابلها من إنتاج، وإن الهدف من وضع هذا المعيار هو الحفاظ على استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للنقد، وهي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري، فالأخذ بعين الاعتبار عنصر الإنتاج في إصدار النقود هو أمر منسي خاصة في ظل تبني النهج الكينزي القائم على التوسع في السياسة الاقتصادية وأمام الاعتماد على شبه الكلي على العائدات النفطية والتي شهدت في الفترة السابقة ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط وأدت إلى انتعاش أصول بنك الجزائر بالعملة الصعبة. حتى بعد انهيار أسعار النفط تم اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كآلية للتمويل غير التقليدي سنة 2017 والتي جعلت من الدينار الجزائري ورقة نقدية بمعنى الورقة وأدت إلى انخفاض استقلالية بنك الجزائر بعد تعديل قانون النقد والقرض والمصادقة عليه من طرف البرلمان.

الشكل رقم (3–6): الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الوحدة: %

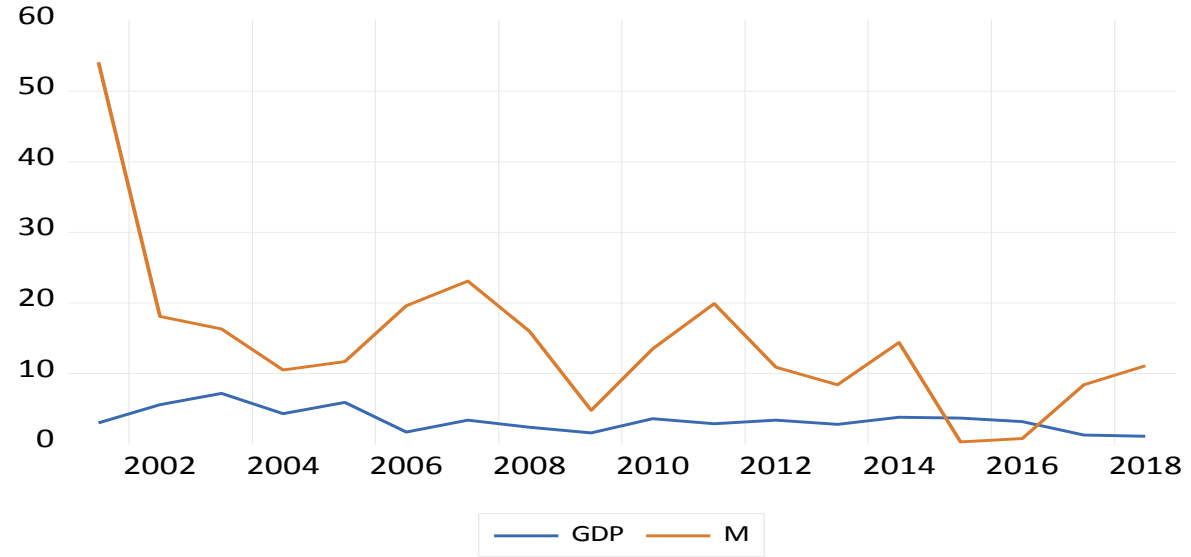

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الرسم أعلاه فإن أول ما يمكن ملاحظته وهو الأمر الذي يلفت الانتباه هو الثبات النسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وهو ما يدل على جمود الآلة الصناعية المحلية. إن هذا الجمود في الإنتاج التوسع النقدي المتزايد والذي ترافق مع بروز العائدات النفطية كمصدر للتوسع النقدي بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة خلق فجوة كبيرة أدت إلى ارتفاع الأسعار في الجزائر. خلال سنة 2015 والتي تزامنت مع بداية الأزمة النفطية نلاحظ أن تراجع المعروض النقدي قد تراجع وأصبح أقل من الناتج المحلي الإجمالي. لكنه عاود الارتفاع سنة 2017 بعد انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي (التمويل التضخمي).

إن وجود كتلة نقدية ضخمة في الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج أدت إلى إضعاف قيمة الدينار وأدت إلى حدوث موجات تضخمية مرعبة.

الفرع السادس: اتساع الفجوة بين الطلب والعرض في الاقتصاد

يعتبر اتساع الفجوة بين الطلب والعرض في الجزائر من أهم أسباب مولدات التضخم في الجزائر، حيث أن ارتفاع الطلب أمام الثبات النسبي في العرض نتيجته واحدة وهي اختلال التوازن الاقتصادي العام ممثلا بالتوازن بين الطلب والعرض. شهدت مستويات الطلب في الجزائر ارتفاعا رهيبا والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تعتمد مداخيل البلاد الجبائية على 65 % من الجباية البترولية، وتدفع 70 % من الرواتب على أساس هذه المداخيل. إن عدم استجابة الجهاز الإنتاجي لموجة الطلب في الاقتصاد نتيجته واحدة وهي ارتفاع الأسعار.

الشكل رقم (3-7): الفجوة بين الطلب والعرض في الجزائر

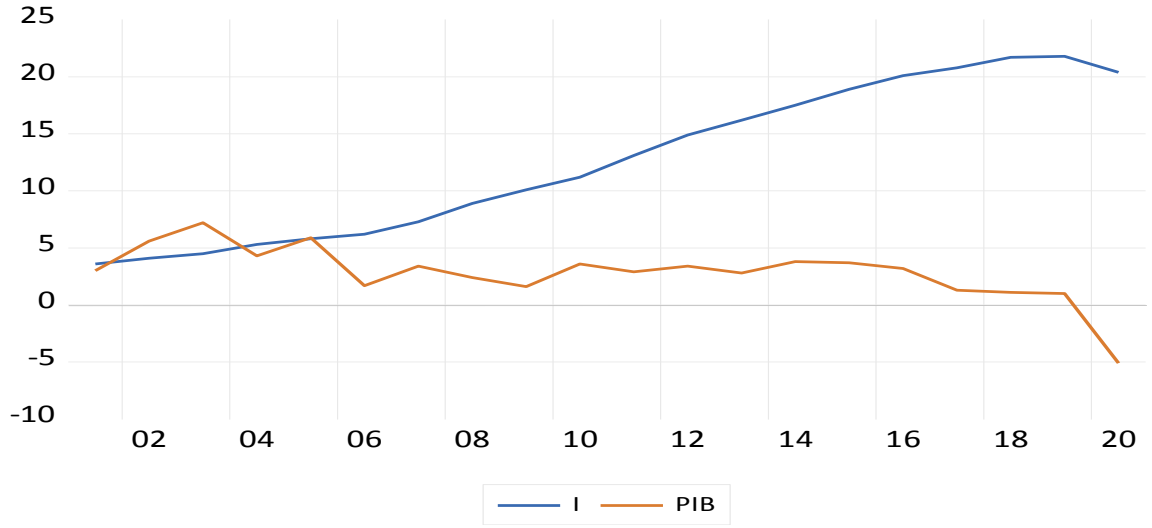

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يظهر الشكل أعلاه الفجوة بين الطلب الكلي ممثلا بإجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية للعملة المحلية، العرض الكلي ممثلا بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية ابتداء من سنة 2001 والتي تزامنت مع إطلاق برامج

الإنعاش الاقتصادي والتي كان الهدف الرئيسي من وراءها دعم الطلب الفعال من خلال تخفيض معدلات البطالة. خلال السنوات الأولى وإلى غاية 2003 نلاحظ أن العرض يفوق الطلب في الجزائر أين شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظا أمام الارتفاع التدريجي في الطلب. ابتداء من سنة 2004 بدأت الفجوة في الظهور أين فاق الطلب العرض وبدأ اتساعها ابتداء من سنة 2005 حيث عرف العرض ثباتا نسبيا أمام موجة الطلب التي لم تتوقف عن الارتفاع عدا سنة 2020 حيث عرف الطلب انخفاضا نتيجة الحجر الصحي في ظل جائحة كوفيد 19. وبالتالي فنتائج التوسع في السياسة الاقتصادية قد حدت نتائجها في المدى القصير وهذا يدل على عدم مرونة الجهاز الإنتاج، بل وأثرت سلبا على استقرار الأسعار.

الفرع السابع: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير بعض المواد الأولية

تعتمد البلدان النامية اعتمادا كبيرا على العوامل الخارجية للتنمية، ويؤدي التركز المرتفع في صادرات هذه البلدان للمنتجات الأولية والمواد الخام إلى تعرض هذه الصادرات إلى تقلبات مستمرة في الأسعار وفي الكميات المعروضة منها، فارتفاع الطلب العالمي عليها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وترتفع بذلك حصيلة صادرات هذه البلدان ما يعني تدفق العملات الأجنبية إلى البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي ومعه يرتفع حجم الإنفاق فترتفع الأسعار. بالإسقاط على حالة الجزائر نجد أنها تعتمد على صادرات النفط بنسبة 98% وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط وبلغت أوجها تم ضخ كتلة نقدية ضخمة في إطار التوسع في السياسة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثامن: ظاهرة التضخم المستورد وارتفاع التكاليف الإنتاجية

تعتبر ظاهرة التضخم المستورد من العوامل التي فاقمت من ارتفاع معدلات التضخم المحلية في الجزائر. فالتضخم المستورد ينشأ بسبب بسبب استيراد السلع التي تشهد ارتفاعا في الأسواق العالمية خاصة إذا كانت أولية أو وسيطة فتعمل على رفع الأسعار المحلية نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج. وعليه فالدولة المستوردة يرتفع لديها معدل التضخم استجابة للتضخم الخارجي بفعل قناة التجارة الخارجية. كذلك فإن سعر صرف العملة المحلية يلعب دورا في تفشي هذا النوع من التضخم، إذ أن انخفاض سعر صرف عملة الدولة أمام سعر صرف عملات شركائها التجاريين يعني ارتفاع أسعار وارداتها ومنه زيادة معدلات التضخم المحلية. وهو الحال بالنسبة للجزائر

فمعظم السلع المعروضة من السوق يتم استيرادها، ضف إلى ذلك فضعف قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأخرى من شأنه رفع الأسعار المحلية.

الشكل رقم (3–8): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 2001–2016

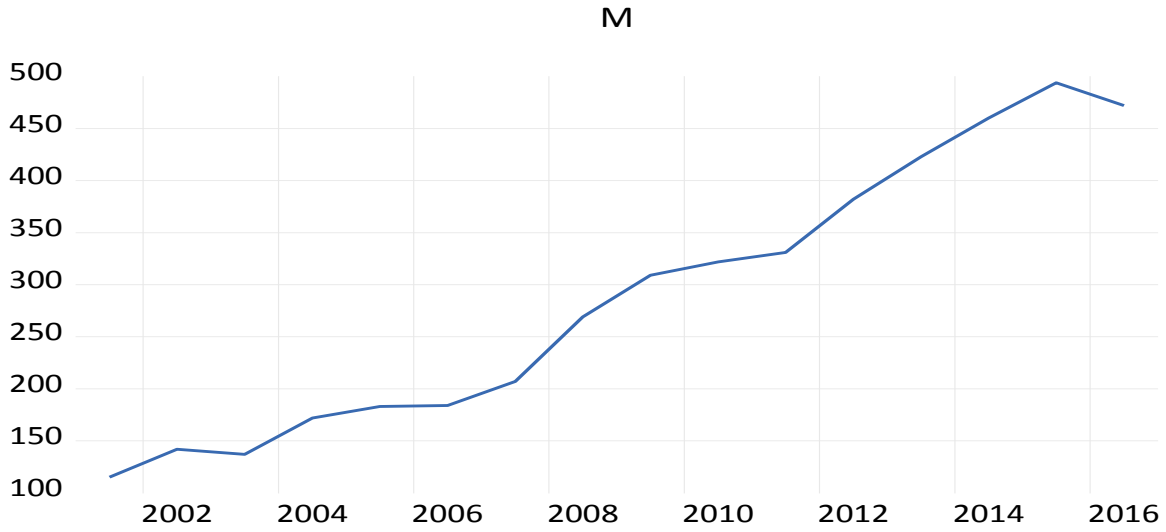

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EVIEWS وبالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الواردات في الجزائر قد عرفت زيادة مستمرة خلال الفترة 2001 إلى غاية 2015 وهذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة احتياطات الصرف باعتبارها المسؤولة عن سداد فاتورة الواردات. وأمام جمود الجهاز الإنتاجي المحلي والزيادة الكبيرة التي عرفتها موجة الطلب في الاقتصاد الوطني وفي ظل البحبوحة المالية ارتفع كثيرا الميل الحدي للواردات. خلال سنة 2015 ومع بداية الأزمة البترولية وما تبعها من انهيارات في أسعار النفط تم اعتماد سياسة تخفيض الدينار الجزائري من أجل الحفاظ على ما تبقى من احتياطات بعد استنزافها سابقا ونظرا للاعتماد الكلي على الصادرات النفطية غير منحنى الواردات من مسارها وعرف انخفاضا كبيرا كما عرفت أسعار الواردات ارتفاعا رهيبا.

الفرع التاسع: سياسة تخفيض الدينار الجزائري

تعتبر سياسة تخفيض العملة أحد سياسات الصرف التي تنتهجها العديد من البلدان قصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة حسب التوجهات الاقتصادية للدولة. نظريا فإن تخفيض العملة سيؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تدهور قيمة العملة ناهيك عن تأثير قناة التجارة الخارجية. حيث أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية المستوردة محدثا ارتفاعا في تكاليف الإنتاج ومعه ترتفع أسعار المنتجات

النهائية. إذن فتخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية في صورة تضخم مستورد وتضخم التكاليف.

تعرض سعر صرف الدينار الجزائري إلى تخفيضات متتالية آخرها كان الهدف منها الحفاظ على ما تبقى من احتياطات الصرف. فبعد الأزمة النفطية الأخيرة وما تبعها من تسجيل انخفاض حاد في أسعار النفط انخفضت احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بسبب التركيبة الأحادية للصادرات والمعتمدة على حوالي 98 % من الصادرات النفطية. وفي سبيل الحفاظ على ما تبقى من احتياطات تم اعتماد سياسة تخفيض العملة كونها المسؤولة عن سداد فاتورة الواردات. فتخفيض قيمة العملة يعمل على تقييد الواردات عن طريق تعجيز المواطن عن اقتناء السلع الأجنبية، فانخفاض سعر صرف الدينار يعني ارتفاع أسعار السلع الأجنبية. لكن كان لهذه السياسة من الأثر السلبي الذي ساهم في تفاقم ارتفاع معدلات التضخم ناهيك عن ضعف سياسة إحلال الواردات، فانتهاج سياسة تقييد الواردات تستلزم تعويض العرض الأجنبي بعرض محلي وهو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات وتعني أن يقوم الجهاز الإنتاجي المحلي بزيادة قدرته الإنتاجية وهذا يتطلب مرونة غير متوفرة لدى قطاعي الصناعة والزراعة بالجزائر حيث يتم استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن غياب إنتاج التكنولوجيا.

المطلب الثالث: سياسات مكافحة التضخم في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية السياسة الاقتصادية رقم واحد في مكافحة التضخم، فالبنك المركزي يجب أن يسطر هدفا وحيدا وهو استقرار الأسعار. حددت المادة 35 من الأمر 11 - 03 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلا في المقام الثاني .وعليه تميزت هدف استقرار الأسعار بالتضارب مع هدف النمو الاقتصادي والتشغيل، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

بعد إصلاح إطار السياسة النقدية بالجزائر في أوت من سنة 2010 أعطت الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية .شكل إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية. ومع هذا فقد تم الإبقاء على الأهداف الأخرى ولا يزال استقرار الأسعار ليس الهدف الوحيد للسياسة النقدية. فيما يلي سيتم عرض عمليات بنك الجزائر في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني:

الفرع الأول: سعر إعادة الخصم

حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:[1]

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات .لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية :تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن.

الجدول رقم (3-4): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

من	إلى غاية	معدل إعادة الخصم %
1990/05/22	1991/09/30	10.50
1991/10/01	1994/04/09	11.50
1994/04/10	1995/08/01	15.00
1995/08/02	1996/08/27	14.00
1996/08/28	1997/04/20	13.00
1997/04/21	1997/06/28	12.50
1997/06/29	1997/11/17	12.00
1997/11/18	1998/02/08	11.00
1998/02/09	1999/09/08	9.50
1999/09/09	2000/01/26	8.50
2000/01/27	2000/10/21	7.50

[1] سمية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 212.

6.00	2002/01/19	2000/10/22
5.50	2003/05/31	2002/01/20
4.50	2004/03/06	2003/06/01
4.00	2016/09/30	2004/03/07
3.50	2020/03/14	2016/10/02
3.25	2020/04/28	2020/03/15
3.00	إلى غاية 2021	2020/04/29

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 57، ص 19.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه وابتداء من سنة 1996 والتي شهدت بداية انخفاض معدلات التضخم في الجزائر، عرف سعر إعادة الخصم انخفاضا مستمرا حيث انتقل من 15 % سنة 1995 إلى 4 % سنة 2004. أدى ظهور فائض السيولة منذ سنة 2001 إلى جعل سعر إعادة الخصم أداة غير نشطة حيث توقفت عملية إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر وأصبح معدوما، حيث أن سنة 2000 كانت آخر سنة تم فيها إعادة التمويل بـ 170.5 مليار دينار.

استمر الانخفاض في سعر إعادة الخصم حيث بلغ 3 % بداية سنة 2022 . إذن لم يتم استعمال سعر إعادة الخصم كأداة لمحاربة التضخم في الجزائر، لأنه وبغية إعادة استقرار الأسعار تلجأ السلطات النقدية إلى الرفع من سعر إعادة الخصم، وهو ما يوافق الفترة ما بين 1990 و1995 والتي شهدت ارتفاعا مستمرا ورهيبا في معدلات التضخم، هنا عرف معدل إعادة الخصم ارتفاعا أين انتقل من 10.5 % إلى 15 % والذي كان الهدف منه مكافحة الموجات التضخمية الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية .

الفرع الثاني: الاحتياطي النقدي الإجباري

نص قانون النقد والقرض 10/90 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28 %وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم 94-16والتي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من احتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة من الاحتياطات بـ 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة. [1]

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1431هـ 2010م، ط1، ص 278.

الجدول رقم (3-5): تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في الجزائر خلال الفترة 2001-2021

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الاحتياطي الإلزامي	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الاحتياطي الإلزامي	8	8	8	9	11	12	12
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الاحتياطي الإلزامي	12	8	4	10	10	3	2

Source: **Bulletin statistique trimestriel**, Banque d'Algérie,(N°2, N°13, N°33, N°57).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاحتياطي الإلزامي قد تم تطبيقها ولأول مرة في الجزائر سنة 2001 وهي نفس سنة ظهور فائض السيولة البنكية. كذلك نلاحظ أنه وإلى غاية 2014 عرفت نفس النسبة ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 3 % سنة 2001 إلى 12 % سنة 2014 وحافظت على نفس القيمة خلال سنة 2015. إذن يمكن القول أن الاحتياطي النقدي القانوني في الجزائر يعتبر أداة فعالة في امتصاص فائض السيولة خلال الفترة الموالية عرفت نفس النسبة انخفاضا حيث انتقلت إلى 4 % سنة 2017 لكن خلال سنة 2018 عاودت الارتفاع إلى 10 % حيث تعمد بنك الجزائر رفعها بعد انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي، واستقرت عند هذه القيمة سنة 2019. خلال السنوات 2020 و2021 عاودت الانخفاض حيث وصلت إلى 2 % سنة 2021. وعليه فالاحتياطي النقدي القانوني ساهم بشكل فعال في معالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر.

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض،[1] على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.[2] إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54منه.

[1] المادة 76 من قاون النقد والقرض.

[2] المادتان76 و 77 من قانون النقد والقرض.

أجريت العملية الأولى في السوق المفتوحة نهاية سنة 1996وشملت مبلغا قدره 4ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم. خلال سنة 2017 تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة لمدة 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، و12 شهرا بمعدل فائدة قدر بـ 3.5 %. خلال السنتين 2018 و2019 تم تطبيقها لمدة 7 أيام فقط وبنفس معدل الفائدة السابق أي 3.5 %. سنتي 2020 و2021 لم يتم تطبيق سياسة السوق المفتوحة.[1]

الفرع الرابع: استرجاع السيولة

بعد ظهور فائض السيولة سنة 2001 استعمل بنك الجزائر وسيلة جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة وهي أداة استرجاع السيولة في إطار التعليمة رقم 02-2002 المؤرخة في أفريل 2002.

الجدول رقم (3–6): عمليات استرجاع السيولة في الجزائر

السنة	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.90	-
2006	1.25	2.00	-
2007	1.25	2.50	-
2008	1.25	2.00	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1.25	-
2011	0.75	1.25	-
2012	0.75	1.25	-
2013	0.75	1.25	1.5
2014	0.75	1.25	1.5
2015	0.75	1.25	1.5
2016	0.75	1.25	1.5
2017	-	-	-

[1] **Bulletin statistique trimestriel**, Banque d'Algérie (N°57) P17.

2018	3.5	-	-
2019	3.5	-	-
2020	-	-	-
2021	-	-	-

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13، 33، 57، ص 17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أول عملية لاسترجاع السيولة كانت سنة 2002 والتي تزامنت مع ظهور فائض السيولة سنة 2001. تم تطبيق استرجاع السيولة لمدة 7 أيام من 2002 إلى غاية 2017 بمعدلات متباينة، 3 أشهر ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2016 بمعدلات متباينة هي الأخرى و6 أشهر ابتداء من 2013 إلى غاية 2016 بمعدل 1.5 %. خلال السنوات 2018 و2019 تم تطبيق عملية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام بمعدل 3.5 %. بعد تبني سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017.

الفرع الخامس: التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة

تعتبر التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة عملية لبنك الجزائر خلال فترة الدراسة. تعبر هذه الأداة عن توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساسها فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.[1]

الجدول رقم (3-7): تطور فوائد التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة في الجزائر

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
فوائد التسهيلات	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	-
فوائد التسهيلات	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	-

Source: **Bulletin statistique trimestriel**, Banque d'Algérie (N°13, N°33) P17.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة تعتبر أحدث عملية لبنك الجزائر تم اعتمادها لامتصاص فائض السيولة المصرفية، فقد تم اعتمدها مدة نمو فائض السيولة المصرفية فقط أي

[1] رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، مجلة بحوث للدراسات الاقتصادية، ، أفريل 2013، العدد 62، ص 201.

إلى غاية 2015 بمتوسط معدل فائدة قدر بـ 0.3 % (خلال السنتين 2007 و2008 قدر نفس المعدل بّـ 0.75 %). فعند تقييم السياسة للنقدية كآلية لضبط معدلات التضخم خلال الفترة الأولى يمكن القول أنها كانت جد ناجعة وهو ما يثبته معدل التضخم لسنة 2000 والذي يعتبر أدنى معدل تضخم خلال فترة الدراسة، بعما بلغ ذروته سنة 1992 مسجلا 31.7 %.

من ناحية التطور التاريخي يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم عملية لبنك الجزائر حيث تم تطبيقه ولأول مرة سنة 1990، أما التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة فتعتبر أحدث وسيلة خلال فترة الدراسة حيث تم تطبيقه سنة 2005 لمعالجة فائض السيولة إلى جانب أداة استرجاع السيولة سنة 2002. واللتان أثبتتا فعاليتهما في امتصاص فائض السيولة ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر إلى جانب الاحتياطي النقدي الالزامي. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب العقائدي وهو أن الجزائر بلد مسلم وهو الأمر الذي يجب أن تأخذه السلطات بعين الاعتبار وتستعمل الاحتياطي النقدي الإجباري الخال من الفوائد.

سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية، إذ بلغ متوسط التضخم نسبة 4٪ بين 2002 و2014. وأمام ارتفاع السيولة المصرفية المسجل خلال الثلاثي الأول من سنة 2017، توقف بنك الجزائر عن عمليات الضخ ووضع قيد التنفيذ الأدوات المناسبة للسياسة النقدية، لإعادة امتصاص السيولة الناجمة عن التمويل النقدي (غير التقليدي)، وهذا من خلال إعادة تفعيل عمليات السوق المفتوحة لاسترجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018، وعمليات استرجاع السيولة ثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018، ليتم استبدالها بعمليات استرجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة (7) أيام لغاية شهر جويلية 2019، ومراجعة نسبة الاحتياطات الإجبارية نحو الارتفاع من4 ٪ إلى 10 ٪ سنتي 2018 و2019.

لم يتم استعمال سعر إعادة الخصم كأداة لمحاربة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. ما يلفت الانتباه أنه وخلال السنوات 2020 و2021 لم تطبق ولا عملية لبنك الجزائر في إطار مكافحة التضخم الأمر الذي يزيد من حدة تنامي ظاهرة التضخم سنة 2021 أين بلغ معدل التضخم 7.2 % .

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

عن ظاهرة البطالة في الجزائر ليست وليدة العصر الحالي وإنما قد بسطت جذورها في الاقتصاد الوطني منذ فترة طويلة. ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض واقع البطالة في الجزائر، عبر عرض الإحصائيات المصرح عنها من طرف الهيئات الرسمية، ليتم فيما بعد تسليط الضوء على أبرز محددات هذا المتغير في الجزائر، ومن ثم عرض السياسات المتبعة في مكافحة وضبط معدلات البطالة من طرف السلطات في البلد.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2021

فيما يلي سيتم عرض وتفسير أهم محطات تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة المختارة والممتدة من 1990 إلى غاية 2021 باستخدام الأرقام المصرح بها من طرف البنك الدولي.

الجدول رقم (3–8): تطور معدلات البطالة السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990–2021

الوحدة: %

السنة	معدل البطالة
1990	19.7
1991	20.6
1992	24.4
1993	26.2
1994	27.7
1995	31.8
1996	28.5
1997	25.4
1998	26.7
1999	28.3
2000	29.80
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70

17.60	**2004**
15.30	**2005**
12.30	**2006**
13.80	**2007**
11.30	**2008**
10.20	**2009**
10.00	**2010**
10.00	**2011**
11.00	**2012**
9.80	**2013**
10.20	**2014**
11.20	**2015**
10.20	**2016**
10.30	**2017**
10.40	**2018**
10.50	**2019**
12.60	**2020**
12.70	**2021**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (3–9): تطور معدلات البطالة السنوية في الجزائر خلال الفترة 1990–2021

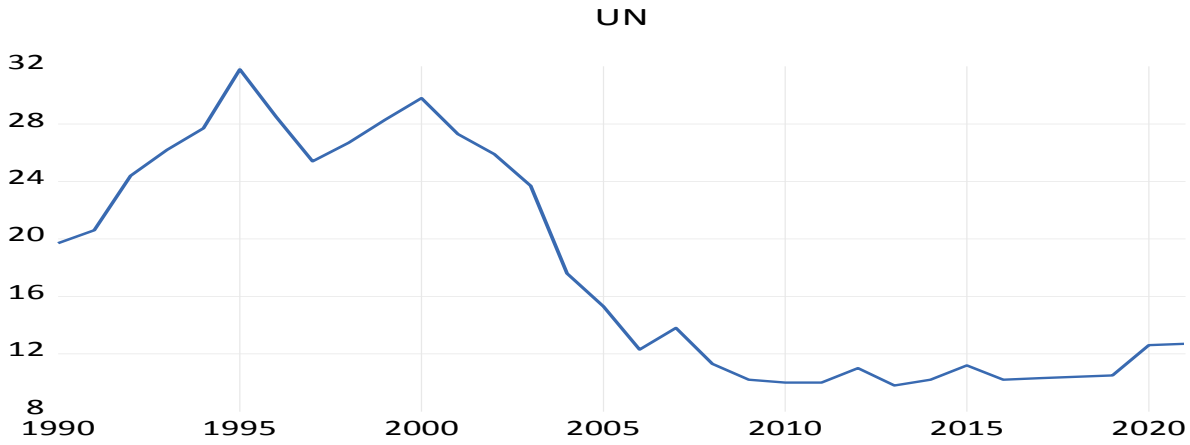

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق والذي يقدم إحصائيات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 وفي ظل التسليم بالمعدلات المصرح بها من طرف الهيئات الرسمية، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغتها البطالة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 31.8 % سنة 1995، وفي المقابل سجل الاقتصاد الجزائري معدل بطالة قدره 9.8 % سنة 2013 وهو أدنى معدل بطالة خلال فترة الدراسة. يمكن تقسيم تطور البطالة في الجزائر إلى أربع مراحل:

- **الفترة الأولى (1990–2000):**

شهدت هذه المرحلة ارتفاعا قياسيا في معدلات البطالة حيث انتقلت من 19.7 % سنة 1990 إلى 29.8 % سنة 2000 وشهدت أعلى معدل بطالة سنة 1995 والذي قدر بـ 31.8 %. يعود هذا الارتفاع الكبير في معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى التدابير التي تضمنها التعديل الهيكلي والتي أثرت على بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، حيث تم تسريح آلاف العمال أعقاب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. ولقد انجر عن عملية حل المؤسسات تسريح 212970 عامل، بالإضافة إلى 50700 ممن غادروا مؤسساتهم طوعاً، و100840 عاملا أحيلوا على البطالة التقنية.

بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، فإن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة، زادة من عدد الملتحقون الجدد إلى سوق العمل، فخلال هذه المرحلة عرفت نسبة التسرب من الدراسة ارتفاعا ملحوظا، حيث التحق بسوق العمل عدد كبير من الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 22 سنة. [1]

[1] موسى جديدي، **دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، 2016، ص 172.

الجدول رقم (3-9): المؤسسات المنحلة حسب القطاع الاقتصادي والقانوني حتى 30 جوان 1998

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
فلاحة	5	18	2	25
صناعة	60	383	/	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	/	249
خدمات	15	83	/	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: موسى جديدي، **دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ، 2016، العدد 7ص 172.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تم حل عديد كبير من المؤسسات العمومية 134 مؤسسة اقتصادية و679 مؤسسة محلية، توزع كلاهما على القطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، أكثرها في القطاع الصناعي والتي بلغ مجموعها 443 مؤسسة منحلة وهو ما يؤثر سلبا على عجلة التنمية. بينما تم حل مؤسستين خاصتين فقط وهو ما يظهر هدف كسر المؤسسات العمومية وهي ضريبة الاستدانة الخارجية.

- **الفترة الثانية (2000-2014):**

شهدت هذه الفترة انخفاضا قياسيا في معدلات البطالة حيث تراجعت من 29.8 % سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2013 وهو أدنى معدل بطالة خلال فترة الدراسة، واستقرت عند 10.2 % سنة 2014. تعرف هذه المرحلة على أنها مرحلة الإنعاش الاقتصادي، حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية السابقة، والتي تزامنت مع عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد وارتفاع أسعار البترول وهو ما انعكس بارتفاع إيرادات الجزائر، الشيء الذي مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب .وكان لهذه البرامج أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة. فلقد تم استحداث 720000 منصب شغل جديد منها 230000 منصب مؤقت.[1]

[1] موسى جديدي، **المرجع السابق**، ص 173.

الفترة الثالثة (2015–2019):

خلال هذه المرحلة عاودت معدلات البطالة الارتفاع حيث بلغت 11.2 % سنة 2015 مقابل 10.2 % سنة 2014، وطيلة هذه الفترة تراوح معدل البطالة بين 10 % و11%. مع نهاية 2014 ومطلع 2015 هوت أسعار النفط إلى 53.06 دولار وبدأت الأزمة النفطية، حيث بلغ سعر برميل النفط 49.25 دولار سنة 2016 وهو الأمر الذي غير منحنى السياسة الاقتصادية وأدخل الجزائر مرحلة التقشف، ما أثر سلبا على استكمال المخططات التنموية، البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الاقتصادي "المخطط الخماسي للتنمية". كما تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف العمومي جراء تراجع إيرادات الدولة.[1]

- **الفترة الرابعة (2019–2020–2021):**

سنة 2020 قفزت معدلات البطالة إلى 12.6 % وهو معدل جد مرتفع ومؤشر سلبي، حيث أعلنت وزارة العمل الجزائرية فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق المصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى. فقد أغلقت مصانع لتركيب وتجميع السيارات في الجزائر خلال العامين 2019 و2020 وسرح موظفوها، أغلبها مملوكة لرجال أعمال تورطوا في قضايا فساد، إلى جانب تبعات الجائحة. سنة 2021 استقر معدل البطالة عند 12.7 %.[2]

المطلب الثاني: محددات البطالة في الجزائر

تعتبر البطالة متغيرا حتميا غير مرغوب به في الاقتصاد مهما بلغ النجاح الاقتصادي المحقق، لكن حدتها تختلف من بلد لآخر تبعا لمحدداته، وفيما يلي سيتم التطرق لأبرز أسباب البطالة في الجزائر.

[1] شريفي سارة، حداد عمار، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966–2017**، مجلة دراسات اقتصادية، ، ديسمبر 2018، العدد 2، ص 193.

[2] **وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي**: https://www.mtess.gov.dz

الفرع الأول: هيمنة القطاع العام على التشغيل ومشكلة برنامج الخوصصة

خلال سنوات السبعينيات و الثمانينات، سيطر التشغيل العمومي في القطاع الرسمي إلى حد كبير نتيجة انتهاج الدولة لسياسات إحلال الواردات وخاصة منها ما يعرف بسياسة الصناعات المصنعة والتي نتج عنها انشاء العديد من المؤسسات العمومية التي كانت تمتص حوالي % 65 من اليد العاملة الإجمالية سنة 1978.

عقب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في إطار برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994 انتقلت البطالة من % 27.7 سنة 1994 لتصل إلى 31.8 % خلال السنة الموالية مباشرة أي 1995 وهو أعلى معدل بطالة خلال فترة الدراسة. حيث أن 52 % من البطالة مصدرها من القطاع العمومي أي أكثر من النصف. هذا وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 2 ,3 مليون شخص، مست 80 %من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة 1996 وهذا من بين أكثر من 100.000 خريج جامعي كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 360.000أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين 1994 و1998.[1]

الفرع الثاني: انخفاض أسعار المحروقات

يساهم القطاع العمومي بشكل كبير في التشغيل في الجزائر في توفير فرص عمل مقابل حصة ضئيلة للقطاع الخاص، وعليه مادام الاقتصاد الجزائري ممول بالأساس من قطاع المحروقات، فان فقدان هذا المورد أو انخفاض حصيلة موارده ستؤدي بالضرورة إلى تراجع الدولة عن تنفيذ برامجها التنموية ومنه التأثير على سوق العمل في الجزائر.

بعد أزمة انهيار أسعار النفط مطلع 2015 عاودت معدلات البطالة الارتفاع، حيث بلغ سعر برميل النفط 49.25 دولار سنة 2016 وهو الأمر الذي غير منحنى السياسة الاقتصادية وأدخل الجزائر مرحلة التقشف، ما أثر سلبا على استكمال المخططات التنموية، البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الاقتصادي "المخطط الخماسي للتنمية". كما تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص التوظيف العمومي جراء تراجع إيرادات الدولة.[2]

[1] علي سنوسي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر(الأسباب، الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية** "، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 06.

[2] حساني بن عودة، **أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة 1990–2019**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، 2021، العدد 2، ص 218.

الفرع الثالث: النمو السكاني والتوزيع الجغرافي

يعتبر النمو السكاني من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل متعددة، ولا يستطيع خلق فرص العمل الكافية لمواجهة عرض العمل المتزايد، حيث يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة. وتعد الجزائر ثاني أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان بعد مصر. ضف إلى ذلك تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، حيث تقدر الكثافة العامة لسكان الجزائر لسنة 2006 ب 13.9 نسمة/كم^2 إلا أننا كلما اتجهنا من الساحل إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب تناقصت الكثافة الفعلية والملاحظ أن عدد سكان المدن تضاعف 3 مرات كما تضاعف عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100ألف نسمة، إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية محدثا معه خلل في سوق العمل الجزائري. [1]

الفرع الرابع: عدم التوافق بين خصائص الخريجين واحتياجات سوق العمل

إن التعليم في البلدان النامية -ومنها الجزائر- قد وصل إلى مرحلة حرجة حيث إنه يؤدي إلى تراكم البطالة بين الخريجين، وذلك لأنه يزيد من آمال الخريجين إلى درجة يصعب معها تلبية هذه الآمال. وثانيا لأن التعليم قد يكسب الخريجين المهارات الخطأ أو المهارات غير المطلوبة، كذلك قد يغرس في نفوسهم المواقف الخطأ أو السلوك الخطأ، ذلك أن التعليم خاصة المتوسط والعالي كثيرا ما يجعل الشباب يرفضون بعض الأعمال التي تعاني من ندرة الأيدي العاملة، وذلك بحجة أنهم من حملة الشهادات في حين أنه كان من الممكن قبول هذه الوظائف لو لم يحصلوا على الشهادات التي حصلوا عليها. كذلك فإن التعليم قد يركز على تخصصات معينة ويذهب الخريج إلى سوق العمل سوق العمل بمهارات لا تتناسب مع احتياجات هذا السوق. [2]

[1] آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، " **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 10.

[2] حامد ابراهيم عبد الفتاح مُحَمَّد، **مرجع سابق**.

الفرع الخامس: ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع

يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية . ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى) رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاضد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة.[1]

الفرع السادس: سوء الإدارة والتخطيط

على الرغم من أن السياسة التعليمية في الجزائر قد تمكنت من تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية وتحقيق زيادة في معدلات الالتحاق بالجامعات والمعاهد، فإن قدرتها على توفير الموارد البشرية المطلوبة لإشباع الطلب في سوق العمل في ظل العولمة لم تتحقق حتى الآن. ولقد أدت سياسة مجانية التعليم إلى استيعاب جانب من العاملين في هذا النوع من التعليم ولكن زيادة الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي أفضت في ذات الوقت إلى مزيد من البطالة. ولقد أدى الثبات والارتفاع النسبي في متوسط الأجر في القطاع العام في الجزائر والمرتبطة بحزم التأمينات الاجتماعية الشاملة والتشغيل مدى الحياة إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعي مما أدى إلى تضخم أعداد العاملين في هذا القطاع ونشوء ظاهره البطالة المقنعة.[2]

الفرع السابع: مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) و الحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الاضراب (اتفاقية 87) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة

[1] على السنونسي، **المرجع السابق**، ص 07.

[2] حامد ابراهيم عبد الفتاح محمد، **مرجع سابق**.

إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع الغير رسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل و تزايد معدلات البطالة.[1]

الفرع الثامن: الاختلالات الهيكلية

تعود البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية .الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة .وتتمثل أهم الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة .ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى[2].

الفرع التاسع: العوامل السياسية وجائحة كوفيد 19

إن تزامن العوامل السياسية سنة 2019 مع تداعيات جائحة كوفيد 19 أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر إلى 12.6 % سنة 2020، حيث أعلنت وزارة العمل الجزائرية فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق المصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى. فقد أغلقت مصانع لتركيب وتجميع السيارات في الجزائر خلال العامين 2019 و2020 وسرح موظفوها، أغلبها مملوكة لرجال أعمال تورطوا في قضايا فساد، إلى جانب تبعات الجائحة.[3]

[1] آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، " **المرجع السابق** ، ص 08.

[2] جمال بن السعدي، زاوش رضا، **البطالة في الجزائر :التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011 ، ص 12

[3] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

المطلب الثالث: سياسات مكافحة البطالة في الجزائر

نظرا للتداعيات السلبية والخطيرة التي تفرزها ظاهرة البطالة على الاقتصاد الجزائري، وبغية الحد من تفاقم هذه الظاهرة، وزيادة معدلات التشغيل في الاقتصاد الوطني، قامت السلطات الجزائرية بتبني مجموعة برامج كالتالي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

إن تسيير سوق الشغل من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتتعلق بالوساطة في سوق العمل. إنّ الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير .تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي[1].

وتتمثل مهام هذه الوكالة فيما يلي:[2]

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:
- وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.
- القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.
- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها.
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:
- ضمان إستقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم.
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.

[1] مرسوم تنفيذي رقم: 06-77 المؤرخ في 19 محرم عام 1927 الموافق 18 فبراير سنة 2006.

[2] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي
- تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

الفرع الثاني: برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية

أنشئ سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب. وهدف إلى معالجة البطالة لدى فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة. كما هدف إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل. وتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين، الأولى كانت خلال 1997-2001 وتم خلالها تشغيل 140000 شخص من بينهم 42000 منصب شغل دائم.[1]

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب بالمرسوم التنفيذي 296 المؤرخ في 1996/9/8 ووضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى متابعة نشاطها الوزير المكلف بالتشغيل وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية. ومن مهامها: [2]

تقديم الدعم والاستشارة للشباب المقدمين على اقامة مشاريع ومتابعه مسار التركيب المالي وتعبئه القروض لمشاريعهم طيلة فترة تنفيذها.

- تزويد المستثمرين بكل المعلومات المتعلقة بممارسة نشاطهم سواء في الجانب الاقتصادي، التشريعي، التقني أو التنظيمي.
- السهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان تشغيل وتحقيق المداخيل لأصحابها من جهة، واسترداد الديون خلال الآجال المحددة من جهة أخرى.
- كما تعمل الوكالة على تقديم مجموعة من المزايا الموجهة للشباب المقاول في شكل إعانات مالية وجبائية.

[1] دادن عبد الغاني، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 182.

[2] بن لشهب سمية، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كآلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة وكالة قالمة –**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 2019، العدد 01، ص 109.

الفرع الرابع: برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE

تبنت الجزائر هذا البرنامج سنة 1998 بعد الارتفاع الحد في معدلات البطالة وسط الشباب الحاملين للشهادات الجامعية، إلى جانب التدفق المستمر للخريجين الجامعيين إلى سوق العمل، فقط اعتبر هذا البرنامج متنفسا للشباب الجامعي حيث بلغت مجموع مناصب الشغل في إطار هذا البرنامج 10013417 إلى غاية 2014. وفق الوكالة الوطنية للتشغيل. ومن بين مزايا هذا البرنامج ربط التشغيل بالتكوين من خلال صيغ تشجع على التكوين في الوسط المهني، انطلاقا من أن التكوين هو الذي يوفر أكبر الحظوظ في الاندماج المستديم في سوق العمل وكذا تحسين مؤهلات اليد العاملة لا سيما في التخصصات غير المتوفرة في سوق العمل، وترقيه سياسة تحفيزية اتجاه المؤسسات وذلك قصد تشجيع خلق مناصب الشغل من خلال تقاسم تكاليف الأجور مع المستخدم بعد فتره من الإدماج وتأسيس التحفيزات الجبائية والشبه الجبائية لفائدة المستخدمين مع منح المستفيدين الحق في الاستفادة من أداءات التأمينات الاجتماعية في مجال مرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. [1]

الفرع الخامس: برنامج التنمية المحلية DC

شرع في تطبيق هذا البرنامج سنة 1998 ، يتلقى تمويله من وكالة التنمية المحلية ADS، ويهدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إنشاء مشاريع تخدم المصلحة العامة، وهو برنامج يؤطر من طرف البلديات ويساهم المستفيد منه بحوالي 20% إلى 25% من إجمالي تكاليف المشروع .وقد شهد هذا البرنامج إقبالا لا بأس به من السكان، حيث قدر عدد المشاريع التي أحصيت في هذا البرنامج خلال الفترة 1998-2001 بـ 207 مشروع مكن من إنشاء 3390 منصب شغل، بحيث وصلت تكلفة المشروع الواحد في المتوسط 2787461 دينار.[2]

[1] لغواطي ياسمين، **سياسات عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، 2015، العدد 07،ص 204.

[2] سمية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص 262.

الفرع السادس: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتهميش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة.[1]

أما عن صيغ التمويل المقترحة من طرف هذا الصندوق فالقرض يغطي في غالبه إقتناء التجهيزات (لا تمول سوى نشاطات إنتاج السلع والخدمات)، ويرتكز إختيار النشاط على تثمين خبرة صاحب أو أصحاب المشاريع وكذا فرص الإستثمار المتوفرة في السوق المحلي. بالنسبة لصيغة تمويل المشروع فهي عبارة عن تمويل ثلاثي استثنائي ذو مستويين كالتالي:[2]

المستوى الأول: كلفة الاستثمار تقل أو تساوي خمسة (5) ملايين دينار.

القرض البنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	المساهمة الشخصية
٪70	٪29	٪1

المستوى الثاني: كلفة الاستثمار تتجاوز خمسة (5) ملايين دينار وتقل أو تساوي عشرة (10) ملايين دينار

القرض البنكي	القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	المساهمة الشخصية
70٪	28٪	2٪

هناك أنواع أخرى من القروض المعفاة من الفوائد تسمى بالإضافية وتقع على عاتق ميزانية الدولة ويمكن أيضا منحها للشباب المقاول عند الضرورة (التمويل الثلاثي)،ويكون فقط في مرحلة الانشاء وذلك حسب: [3]

- قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض لاقتناء ورشات متنقلة (موجه لحاملي شهادات التكوين المهني) لممارسة نشاطات كترصيص،كهرباء،العمارات،التسخين،التبريد،الزجاج،دهن العمارات،ميكانيك السيارات.

[1] لمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق30 ديسمبر 2003.
[2] القرار المؤرخ في 10 صفر عام 1432 الموافق 15 يناير سنة 2011.
[3] القرار المؤرخ في 10 صفر عام 1432 الموافق 15 يناير سنة 2011.

- قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث الانشطة المزمعة، باستثناء(النشاطات غير المقيمة أو المكاتب الجماعية).

- قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن يصل إلى 1.000.000 دج قابل للتعويض لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

الفرع السابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل، ويشمل ذلك المرأة الماكثة بالبيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المستفيد، وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية.

ولقد تم استحداث أسلوب جديد للقرض المصغر دخل حيز التطبيق سنة 2005 م، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به؛ إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00 دج في مجالات استثمارات متعددة تضم فروع الصناعة الغذائية بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000 دج للحصول على مواد أولية موجه بالدرجة الأولى للصناعة الغذائية التقليدية، وهذه السلفة موجهة للنساء الماكثات في البيوت اللاتي يمارسن مهنا تقليدية، كصناعة العجائن بأنواعها وصناعة الحلويات، وما إلى ذلك؛ إذ إن هذه السلفية تسترجع من دون

فائدة في مدة قدرها 15 شهرا، فيما قد تم رفع قيمة هذه الأخيرة إلى 100.000 دج ابتداءً من سنة 2011.[1]

الفرع الثامن: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية .أدت هذه التعديلات على مستوى الجهاز إلى نتائج أفضل، وتجلى ذلك في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع، بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009 : 71185 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل .[2]

الفرع التاسع: جهاز دعم الإدماج المهني DAIP

وتتمثل مهمة هذا الجهاز في تسهيل الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة. ويهدف هذا الجهاز إلى:[3]

—تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين.

—تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين—تشغيل وتوظيف.

يتقاضى المستفيدون من عقود الإدماج المهني الأجور والمنح كما يلي:[4]

1- يتقاضى المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات أجرة شهرية صافية تحدد كما يأتي:

[1] بوزيان الرحماني هاجر، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، 2016، العدد 02، ص 178.

[2] دادن عبد الغاني، **مرجع سابق**، ص 183.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008.

[4] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- 15.000 دج بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي.
- 10.000 دج بالنسبة للتقنيين السامين.

2- يتقاضى المستفيدون من عقود الإدماج المهني أجرة شهرية صافية تقدر بـ 8.000 دج.

3- يتقاضى المستفيدون من عقود تكوين – إدماج أجرة شهرية تقدر قيمتها بـ:

- 000 دج للشباب المدمج في إطار الورشات المختلفة المبادر بها من طرف القطاعات والبلديات.
- يتضمن أجر منصب العمل المشغول مساهمة الدولة المقدرة بـ 6.000 دج عندما يتم تنصيبهم في المؤسسات الإقتصادية التي من شأنها إنجاز مشاريع ذات منفعة عمومية ويدفع المستخدم فارق أجر المنصب
- اجرة شهرية بقيمة 6.000 دج تدفع كاملة من ميزانية الدولة لمدة سنة (1) لفائدة الشباب المنصب لدى مؤسسات الإنتاج.
- منحة شهرية تقدر بـ 4.000 دج بالنسبة للشباب المنصب لدى الحرفيين المعلمين.

وعليه فإن عقود الإدماج 12.

المهني في الجزائر لا تقتصر على فئة حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين، ولا على خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، بل تشمل أيضا الشباب بدون تكوين ولا تأهيل (عقد تكوين).

– تخصص منحة بـ 3.000 دج للشهر لتشجيع الشباب المستفيد من جهاز المساعدة على الادماج المهني الذي ينجح في التسجيل في تربص تكويني مدته القصوى ستة (6) أشهر في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل.

–تنظم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب الذي تتراوح أعمارهم من 16 إلى 20 سنة في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل لمدة ستة (6) أشهر يستفيد خلالها الشاب من منحة تقدر بـ 3.000 دج.

الفرع العاشر: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 إلى غاية 2004 أول برنامج تبنته الحكومة الجزائرية بعد تبني الفكر الكينزي القائم على التوسع في الإنفاق الحكومي (والذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط) والذي كانت أحد أهدافه الرئيسية القضاء على مشكلة البطالة التي عرفت معدلات مرتفعة طيلة الفترة السابقة.

إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج . فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية والمتعلقة بالولايات المحرومة (TUP - HUMO) .لليد العاملة. إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0,7 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[1]

الجدول رقم (3–10): تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2001–2004

السنوات	2001	2003	2004
السكان المشتغلون	6228772	6684056	7798412

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه وبعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي زاد حجم السكان المشتغلين في الجزائر، حيث انتقل من 6228772 إلى 7798412 .

[1] زرمان كريم، **التنمية المستدامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2012، العدد 07، ص 202.

الجدول رقم (3-11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70
2004	17.60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه وبفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل انخفضت معدلات البطالة خلال الفترة 2001 إلى غاية 2004 بـ 9.7 % أين انتقلت من 27.3 % إلى 17.6 %. ما يدل على نجاح البرنامج وتحقيق الهدف المسطر منه وهو التخفيف من حدة هذه الظاهرة التي عانى منها المجتمع الجزائري خلال الفترة السابقة.

الفرع أحد عشر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تكميلا للنجاحات التي حققها البرنامج الأول "الإنعاش الاقتصادي" وضعت السلطات برنامجا جديدا أطلقت عليه بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، وكان الهدف الجديد هذه المرة هو رفع مستويات النمو في الاقتصاد الوطني باعتباره يحتوي على كل المقومات اللازمة لعملية التنمية في شتى المجالات.

خصص لهذا البرنامج الجديد غلاف مالي أولي قدر ب 4203 مميار دج، ولكن بإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي 8705إلى مليار دج أي حوالي 114 مليار دولار.

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الانتاجية(الفلاحة والصيد والموارد المائية..،)
- انجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي.

- النهوض بقطاع الاتصالات.
- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008 .[1]

الجدول رقم (3-12): تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
السكان المشتغلون	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000	9.472.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه وبعد تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو حافظت مستويات التشغيل على وتيرة الزيادة حيث بلغت 8.044.220 سنة 2005 لترتفع إلى 9.472.000 سنة 2009. وهو ما يدل على نجاح البرنامج الثاني.

الجدول رقم (3-13): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات البطالة متواصلة في الانخفاض حيث بلغت 15.3 % سنة 2005. فعلا قام البرنامج التكميلي لدعم بالنمو بإكمال مخطط القضاء على البطالة حيث بلغ معدل البطالة لسنة 2009: 10.2 %

[1] قاسم حيزية، هواري عامر،" **السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**"، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية- الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013 ، ص 10.

الفرع اثنتا عشر: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج والذي قدر بـ 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار.

فيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 وهذا يعني ضمنيا توفير 600.000 منصب شغل سنويا وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود **9%** وهي نتيجة إذا ما تحققت ستسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو.

أما عن الغلاف المالي المخصص لهذا المحور فيقدر بـ 360 مليار دج موزعة بالشكل التالي:

-150مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في اطار برامج التكوين والتأهيل.

-80مليار دج لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

130مليار دج موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت[1].

الجدول رقم (3-14): تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان المشتغلون	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستويات التشغيل قد بلغت أعلى قيمة لها خلال فنرة تبني برنامج توطيد النمو حيث قدر عدد السكان المشتغلون بـ 10788000 والذي يقابل أدنى معدل سجلته البطالة خلال فترة الدراسة والذي قدر بـ 9.8 %.

[1] قاسم حيزية، **المرجع السابق**، ص 12.

الجدول رقم (3–15): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010–2014.

الوحدة: %

السنوات	معدل البطالة
2010	10.00
2011	10.00
2012	11.00
2013	9.80
2014	10.20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات البطالة لا تتوقف عن الانخفاض حيث بلغت 9.8 % سنة 2013 وهو أدنى معدل خلال فترة الدراسة. إذن تم الوصول إلى الهدف المرجو من برنامج توطيد النمو وهو تخفيض نسبة البطالة في حدود 9 % وعليه يمكن القول أن الجزائر تعتبر نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة. بناء على ما سبق يمكن القول أن السياسات التي انتهجتها الجزائر في مكافحة البطالة قد انعكست إيجابا على مستويات البطالة التي عرفت انخفاضا قياسيا حيث انتقلت 27.3 % سنة 2001 إلى 9.8 % سنة 2013.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أن التضخم في الجزائر ظاهرة معقدة، وإن تظافر العوامل الداخلية والخارجية وتشابكها هو الذي أدى إلى تعقيدها. أما عن نوع التضخم السائد فهو تضخم نقدي سببه فائض الكتلة النقدية في الاقتصاد جراء السياسات المنتهجة من طرف الدولة في إطار التوسع في الإنفاق الحكومي بحجة القضاء على البطالة، والتي أدت إلى خلق موجة طلب كبيرة. وأمام جمود الجهاز الإنتاجي المحلي ترتفع الأسعار. وهو ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من حلقة مفرغة "أسعار – أجور – أسعار" لتتآكل بذلك قيمة الدينار الجزائري. وبالنسبة لظاهرة البطالة فهي مرهونة بسعر البرميل من النفط، فالعوائد الريعية تمثل كيزة البرامج التنموية الرامية للقضاء على البطالة في الجزائر، حيث يعتبر الإنفاق الحكومي، المحدد الأساسي والرئيسي للبطالة في الجزائر، على اعتبار أن القطاع العام هو المسيطر على معظم المشاريع والاستثمارات في البنى التحتية والمشاريع المنتجة، تبقى مشكلة هذا القطاع في أن بعض المناصب المستحدثة تبقى مؤقتة، خاصة ما تعلق بمشاريع البنية التحية التي يتطلب انشاؤها فترة مؤقتة. لذلك فإن نوع البطالة الغالبة في الجزائر هي بطالة مستترة بعبارة أخرى مقنعة والتي تتميز بنشاط ذو إنتاجية ضعيفة، وهذا راجع إلى وجود فائض في سوق العمل بحيث أن هذا الأخير يتطلب عددا أقل من العمال، و هذا النوع من التشغيل هو هدر للوقت وهدر للطاقات البشرية. واستنزاف لموارد الدولة خاصة وأنها ترتكز على أسس ريعية هشة، فبعد أزمة انهيار أسعار النفط تم تجميد العديد من المشاريع وتقليص الوظيف العمومي، الأمر الذي انعكس سلبا على مستويات البطالة. إذن فالسياسات الاقتصادية في الجزائر التي تنتهجها السلطات عبارة عن حلول عرضية، وإن الحل الجذري والذي يتمثل في ضرورة انتهاج سياسة هيكلية في الجزائر تعمل على تفعيل الجهاز الإنتاج تم تناسيها، فالسلطات تبحث عن حلول تسكت بها المواطنين. وإن استمرار ارتفاع الأسعار في الجزائر من شأنه خلق فجوة طبقية في المجتمع وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية أما الفقراء فيزدادون فقرا. ومع هذا فإن الدولة الجزائرية و خلال فترة البحبوحة المالية قد قدمت الدولة الجزائرية جميع الإغراءات لتحفيز الشباب على العمل، إذن فالخلل يكمن أيضا في نوعية الفرد والذي يأبى التطور والنمو، ففكرة أن الدولة هي المصدر الأساسي لخلق الثرورة أضعفت روح المقاولة لدى الفرد الجزائري وجعلته ينتظر مدخولا من الدولة التي أصبحت هي الأخرى تنتظر من يمولها بعد ضعف مصدرها الوحيد الذي تمول به الخزينة وهي عائدات النفط.

الفصل الرابع:

التوليفة المثلى (بطالة،تضخم) في الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية للفترة 1990-2021

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سيتم إيجاد التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021 وهذا من خلال اختبار صحة الفرضيات التالية: وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري. وجود ارتباط قوي بين البطالة والتضخم في الجزائر، البطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر. انطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية، وأخيرا إمكانية استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر والوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الوطني. ولاختبار مدى صحة الفرضيات السابقة سنقوم بتقدير نموذج قياسي و هو عبارة عن انحدار خطي بسيط بغية معرفة تأثير المتغير التفسيري البطالة على المتغير التابع الممثل بالتضخم في الجزائر.، ولاختبار مدى صحة الفرضيات السابقة سنقوم بتقدير نموذج قياسي و هو عبارة عن انحدار خطي بسيط بغية معرفة تأثير المتغير التفسيري البطالة على المتغير التابع الممثل بالتضخم في الجزائر.

المبحث الأول: دراسة نظرية للقياس الاقتصادي

قبل المعالجة القياسية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المختارة، سيتم أولا التطرق للجانب النظري لليقياس الاقتصادي والذي يعتبر محطة مهمة جدا لفهم الخطوات الموالية، وهذا من خلال تقديم لمحة حول القياس الاقتصادي، الصياغة الرياضية للنموذج الخطي العام، اختبارات المعنوية لمعلمات النموذج، وأخيرا المشاكل القياسية للنموذج المقدر.

المطلب الأول: لمحة حول القياس الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سيتم تعريف الاقتصاد القياسي، معرفة أهداف القياس الاقتصادي، علاقة القياس الاقتصادي بالعلوم الأخرى، منهجية الاقتصاد القياسي، وأخيرا مكونات النموذج.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي، أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

هذا يعني أن الاقتصاد القياسي يحاول الاستعانة أولا بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها ولأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، ومن ثم يستعين بالاقتصاد الرياضي لتوصيف العلاقات القائمة بين المتغيرات في شكل رموز ومعادلات،[1] وأخيراً يستعين بعلم الإحصاء فيستفيد منها في تطوير واستنباط طرق القياس لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفروض ومن ثم الوصول إلى النتائج الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمشكلة المدروسة. بذلك يمكن القول بأن الاقتصاد القياسي هو تكامل للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظواهر الاقتصادي وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.[2]

عليه يمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية، وأنه يتكون من كلمتين أصلهما إغريقي Economy، اقتصاد، وMetrics والتي تعني قياسات.

---

[1] Chris Brooks, **Introductory Econometrics for Finance**, Cambridge university press, 2008, 2nd ed, P4.

[2] Badi H. Baltagi , **Econometrics** , Springer-Verlag, Berlin, 2008, 4 th ed, P 13.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي، The Goals of Econometrics:

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للاقتصاد القياسي هي:

أولا: تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة:

إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية، يعد هدفاً رئيساً من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختباراً كمياً عددياً يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.[1]

ثانياً: رسم السياسات واتخاذ القرارات:

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك. وتأسيساً على ذلك فأن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.

ثالثا: التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات، Parameters، المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلاً. ان هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، مثال ذلك، لو أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسة النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، حيث ان الاقتصاد القياسي سوف يحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعاً أو منخفضاً وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستقبلاً.[2]

[1] Badi H. Baltagi , **op.cit,** P 14.
[2] Badi H. Baltagi , **op.cit,** P 15

الفرع الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

للاقتصاد القياسي علاقة وثيقة بالنظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي الإحصاء الاقتصادي، والإحصاء الرياضي، ان هذه الفروع تتكامل من أجل توفير عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إلا إن أيا من هذه الفروع لا يعد = عن الاقتصاد القياسي، ويمكن توضيح.

ذلك كما يلي: [1]

- تقوم النظرية الاقتصادية بدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فتنص النظرية الاقتصادية الجزئية مثلاً على أن زيادة سعر سلعة ما تسبب انخفاضاً في الطلب عليها، فتفترض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة، ولكنها لم تعط أي قياس عددي للعلاقة بين هذين المتغيرين فلم تبين مقدار الانخفاض للكمية المطلوبة المصاحب لتغير معين في السعر فتصبح هذه المهمة من مهمات الاقتصاد القياسي بعد توصيفه رياضياً. بذلك يمكن القول ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها أي تقدير معالمها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية والتي هي من مهمات القياس الاقتصادي (تحديد الطابع الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الجارية في واقع معين وذلك بالاسترشاد بالنظرية الاقتصادية).
- يهتم الاقتصاد الرياضي بإعادة صياغة العلاقة التي تم تحديدها بالاعتماد على النظرية الاقتصادية رياضياً أي على هيئة معادلات ورموز رياضية بدون قياس أو برهنة عددية لتلك الصياغات، فالقياسات والبرهنة العددية هي من مهمات القياس الاقتصادي.
- الإحصاء الاقتصادي يقتصر دوره على تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية التي تتكون منها العلاقات المحددة وتسجيلها وجدولتها أو رسمها وينصب دور القياس الاقتصادي على تحليل واختبار نوع العلاقة بين المتغيرات بهدف معرفة مدى مطابقة النتائج مع منطوق النظرية الاقتصادية. أما مادة الإحصاء الرياضي فهي تجهز الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة لمعالجة أخطاء التقدير تمهيداً لاستخدامها في تحقيق

[1] Chris Brooks, **op.cit**, P5.

أهداف القياس الاقتصادي. لذلك يمكن النظر إلى علم القياس الاقتصادي على انه نقطة التقاء ثلاث علوم رئيسة هي الاقتصاد والرياضيات والإحصاء.

يتضح مما تقدم ان النظرية الاقتصادية تعطينا فكرة عامة حول شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ويأتي دور الاقتصاد القياسي لتحديد المقدار الكمي لتلك العلاقة بالاعتماد على الاقتصاد الرياضي الذي يحاول تصوير العلاقة المذكورة بشكل معادلة رياضية، وطرق الإحصاء الرياضي لملائمتها لطبيعة العلاقة القائمة، كل ذلك يتحقق بالاعتماد على الإحصاء الاقتصادي الذي يغذي القياس الاقتصادي بالمادة الأولية اللازمة للتحليل في صورة بيانات مجمعة ومبوبة وبدون هذه البيانات تصبح عملية القياس أمراً مستحيلاً.[1]

الفرع الرابع: مكونات النموذج

أولا: معادلات النموذج:

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من المعادلات تسمى هذه بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساس للنموذج المراد بناؤه، وتختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر تبعاً لنوع النموذج والهدف من بنائه. وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى: [2]

أ- المعادلات السلوكية:

هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة.

ب- المعادلات التعريفية او المتطابقات:

هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن تعاريف متفق عليها أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

ثانياً: متغيرات النموذج:

تتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع وكما يأتي:

[1] Badi H. Baltagi , **op.cit**, P 17.
[2]Chris Brooks, **op.cit,** P11

أ- المتغيرات الداخلية:

وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به، وتتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية وتسمى هذه المتغيرات (الداخلية) أيضاً بالمتغيرات التابعة.

ب- المتغيرات الخارجية:

وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وتتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج وفي بعض الأحيان تتحدد قيمها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي وتسمى هذه المتغيرات (الخارجية) بالمتغيرات المستقلة.

ج- المتغيرات المرتدة زمنياً:

وهي المتغيرات التي تنتمي إلى فترة زمنية سابقة أو التي تؤخذ قيمها من الفترة السابقة مثل $(Y - 1)$ التي تمثل دخل السنة الماضية.

الفرع الخامس: منهجية الاقتصاد القياسي Methodology of Economics

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معاملات، Coefficients، النموذج المستخدم في التقدير والتنبؤ لقيم المتغيرات الاقتصادية، وهذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث، لان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية، Causal، أي بمعنى ان التغير في بعض المتغيرات يحدث أثراً في المتغيرات الأخرى، ويمكن تحديد هذه المنهجية بالخطوات الآتية:

أولا: مرحلة التوصيف Specification Stage

تعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية الاقتصاد الرياضي لتحويل العلاقة المذكورة إلى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، كما يتم الاعتماد على الرياضية مثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما (D) والسعر (P) والدخل (Y) حيث تصاغ العلاقة أعلاه كالآتي: [1]

[1] Chris Brooks, **op.cit,** P15

فمن نظرية الطلب يتوقع الحصول على إشارة سالبة للمعامل، B1 وذلك لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها حسب النظرية الاقتصادية وإشارة موجبة للمعامل B2 لوجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة ودخل المستهلك، كما يتم هنا جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج.

ثانيا: مرحلة التقدير Estimation Stage:

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) قيد الدراسة، ومن ثم يتم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضياً في المرحلة الاولى، أي تقدير قيم رقمية للمعالم B2، B1، Bo في دالة الطلب أعلاه كما يجب في هذه المرحلة تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

فمن الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية.

ومن الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج واختبار معنوية المعالم من خلال اختبار (t) ومعامل التحديد (R^2). [1]

أما من الناحية القياسية فيتم اختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المقترح حيث ان وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، وعدم ثبات تجانس التباين والتي سيتم التعرف على كلا منها بشكل مفصل وبفصل خاص لكل منها في الفصول اللاحقة.[2]

ثالثا: مرحلة الاختبار Testing Stage

في هذه المرحلة يتم اختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ، وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها مشكلة تغاير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي وغيرها من المشاكل، وعلى الباحث ان يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.[3]

[1] Thomas Andren, **Econometrics** , Ventus publishing ApS, Berlin, 2007, P22
[2] Badi H. Baltagi , **op.cit**, P 20.
[3] Chris Brooks,**op.cit**, P18

رابعا: مرحلة التنبؤ Prediction Stage

لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقاً قبل قدومه وعلى مختلف المستويات الكلية والجزئية " وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، عليه يتم في هذه المرحلة اعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة كحجم الطلب على السلعة (Dx) في مثالنا السابق. ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، وبعدئذ يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ. ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي. [1]

في الواقع الاقتصادي، لا يمكن الاستعانة بالنموذج ذي متغيرين لتحليل الظاهرة الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة لا تفسَّر فقط بمحدد واحد وإنما ينبغي إدماج جميع المحددات أو العوامل المؤثرة في الظاهرة لكي تكون الدراسة أكثر شمولية. في هذا الفصل، نقوم بدراسة الانحدار العام وذلك باقتراح طريقة لتقدير معالم النموذج ودراسة الخصائص الإحصائية للمقدرات ثم اختبار الفرضيات. [2]

المطلب الثاني الصياغة الرياضية للنموذج الخطي العام

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة ik :

$$Y_i = \mathrm{C} + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \cdots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

المتغيرات X_{ik} تسمى المتغيرات المفَسِّرة أو المستقلة للمتغير المفسَّر أو التابع Y_i وما يجب ملاحظته أن Y_i مشروح من طرف k متغير مفسر ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسر المتغير التابع بشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على Y لذلك يدرج حد الخطأ الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة ونفترض عادة بأن المتغيرات المستقلة كلما أخذت بعين الاعتبار كلما كانت المعلومات التي يقدمها الخطأ العشوائي مهملة.

[1] Chris Brooks, **op.cit**, P20
[2] Badi H. Baltagi , **op.cit**, P 31.

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية للنموذج

إن بناء نموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها كما يلي[1] :

- **الفرضية الأولى:** المتغيرات المُفَسِّرة المهملة في النموذج لها أثر متوسط معدوم

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير المتغير التابع إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساويا للصفر

- **الفرضية الثانية:** تجانس (ثبات) تباين الأخطاء:Homoscédasticité

وهو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ونعبر عنها رياضيا بالكتابة:

- **الفرضية الثالثة:** عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

بمعنى أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

- **الفرضية الرابعة:** أن تكون المفسرة مستقلة عن أخطاء النموذج:

- **الفرضية الخامسة:** عدد المشاهدات n هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرةk ، وهي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

الفرع الثاني: تقدير معالم النموذج

في النموذج الدراسة المجاهيل الوحيدة هي المعلمة التقاطعية ومعلمات المتغيرات التفسيرية، أي المصفوفة X والشعاع Y هي معطيات النموذج، ويجب الإشارة إلى أن شعاع الأخطاء غير مشاهد ولذلك حتى معرفة قيمة لمعلمات المتغيرات التفسيريةβ لا تسمح للمتغيرات المستقلة بإعطاء القيمة الحقيقية لـ Y بالضبط . وعلينا إذن

[1] Chris Brooks, **op.cit**, P 28

تقدير β بشكل يجعل قيمة المتغير التابع المقدر أقرب ما يمكن للمتغير التابع Y الحقيقي، توجد عدة طرق، ولهذا الغرض توجد عدة طرق للتقدير حيث أن الطريقة المستخدمة في الدراسة هي المربعات الصغرى العادية. [1]

المطلب الثالث: اختبارات المعنوية لمعلمات النموذج

الفرع الأول: اختبار ستودنت

لأجل اختبار ما إذا كانت B1=0، B0=0 أم لا يستخدم اختبار ستودنت عند مستوى المعنوية معينة و درجة حرية (n-k) حيث أن الفرضية الصفرية تنص على أن تكون المعلمة التقاطعية مساوية للصفر و الفرضية البديلة هي أن تكون المعلمة التقاطعية مختلفة عن الصفر أي معنوية، كذلك نفس الفرضيات بالنسبة للمعلمة الانحدارية حيث تنص الفرضية الصفرية على أن تكون قيمة المعلمة الانحدارية مساوية للصفر و الفرضية البديلة تنص على أن تكون قيمة المعلمة الانحدارية مختلفة عن الصفر أي معنوية، و لكي نقوم بقبول أو رفض الفرضية الصفرية عن مستوى معنوية معين سنستعين بإحصائية ستودنت المحسوبة و نقارنها مع إحصائية ستودنت المجدولة عن درجة الحرية معينة و لهذا ستكون الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي: [2]

بالنسبة لـ B1:

$$t_{\widehat{B1}} = \frac{\widehat{B1}}{\widehat{\sigma}_{B1}}$$

بالنسبة لـ B2:

$$t_{\widehat{B2}} = \frac{\widehat{B2}}{\widehat{\sigma}_{B2}}$$

وبعد احتساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات حرية (n – 2) ومستوى المعنوية المطلوب (5 %، 1 %) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم. فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى ان المعلمة ذات معنوية إحصائية. وبالعكس في حالة كون t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة. ويمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي:

[1] Badi H. Baltagi , **op.cit**, P 40.
[2] Thomas Andren, **op.cit**, P 34

الشكل رقم (4–1): قبول أو رفض الفرضية

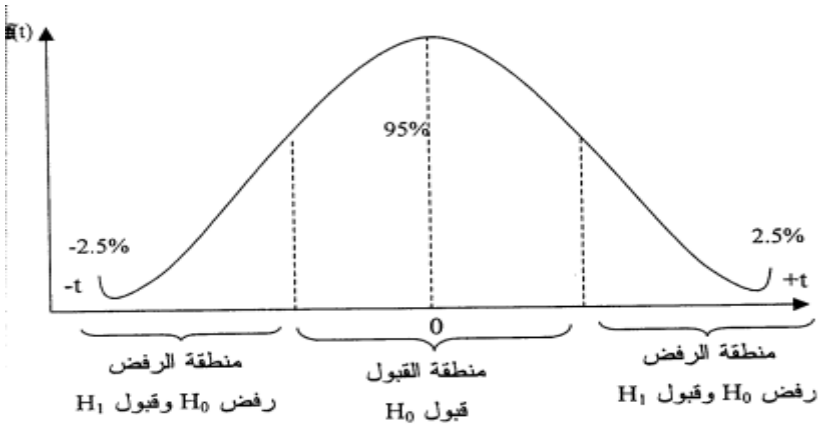

Source: Badi H. Baltagi , **Econometrics** , Fourth Edition, 2008 , Springer-Verlag Berlin Heidelberg, P 44.

الفرع الثاني: حدود الثقة لمعاملات الانحدار

نعني بحدود أو فترات الثقة لمعاملات الانحدار، تقدير مدى الثقة التي تقع ضمنها القيمة الحقيقية للمعلمة أي معلمة المجتمع، ويراد بحدي الثقة الحد الأدنى Lower Limit الذي يرمز له بالرمز (L) والحد الأعلى Upper Limit الذي يرمز له بالرمز (U)، ويعني ذلك تحديد مدى تتراوح فيه قيمة B بين هذه الحدين. بمعنى آخر يمكن القول إلى أي مدى ممكن تحريك توزيع t إلى اليسار أو اليمين قبل أن تصل إلى القيمة الحرجة، Critical Value، والصيغة الرياضية لتقدير حدود الثقة هي: [1]

$$\text{المجتمع معلمة} = \text{المقدرة المعلمة} \pm \left(t^{\alpha/2}\right)\left(\text{المقدرة للمعلمة المعياري الانحراف}\right)$$

تتراوح قيمة معامل الثقة بين 90 %، 100 %. كما ان مستوى المعنوية هو احتمال تكميلي لمعامل الثقة، هذا يعني أن حاصل جمع معامل الثقة ومستوى المعنوية يساوي 1. فإذا كان معامل الثقة 95 %، فان مستوى المعنوية يكون 5 % وهكذا. وبناء على ما جاء أعلاه، يمكن تعريف فترة الثقة بأنها " الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـ By بين حد أدنى وأعلى وباحتمال معين.

الفرع الثالث: اختبار فيشر (The Fisher Test

يمكننا استخدام تحليل التباين في اختبار معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية ككل (مجتمعة) على المتغير التابع، و بمعنى آخر من الممكن اختبار ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية كمجموعة تحدِثْ تأثيرا جوهريا على المتغير التابع،

[1] Chris Brooks, **op.cit**, P41

فبهذا يمكن القول أن الفرض المراد اختباره في هذه الحالة هو فرض العدم الذي ينص على أن المعلمات الانحدارية ككل أي مجتمعة تكون مساوية للصفر في مواجهة الفرض البديل و الذي ينص أنه توجد على الأقل معلمة انحدارية تختلف عن الصفر، فإذا تم قبول فرض العدم فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة لا تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، أما إذا تم رفض فرض العدم و قبول فرض البديل فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، و عليه يمكن أن نجري اختبار المعنوية باستخدام اختبار فيشر الذي يأخذ الصيغ التالية: [1]

$$F = \left[(\hat{\beta} - \beta_0)'\left[var(\hat{\beta})\right]^{-1}(\hat{\beta} - \beta_0)\right]/q \sim F(q, N-k)$$

$\hat{\beta}$هو عبارة عن شعاع للمعلمات الانحدارية، و β_0 هو عبارة عن قيمة المعلمات الانحدارية المثبتة و المراد فحصها، كما يمكن القول إن $var(\hat{\beta})$ عبارة عن مصفوفة الانحرافات المعيارية للمعلمات الانحدارية.

حيث أن:

$$var(\hat{\beta}) = \hat{\sigma}^2(X'X)^{-1}$$

وبهذا تصبح إحصائية فيشر تكتب على الشكل التالي:[2]

$$F = \frac{\left[(\hat{\beta} - \beta_0)'[(X'X)^{-1}]^{-1}(\hat{\beta} - \beta_0)\right]/q}{SCR/(NT-k)} \sim F(q, N-k)$$

مع العلم أن:

$$\hat{\sigma}^2 = SCR/(N-k)$$

وبطريقة أخرى يمكن كتابة الإحصائية السابقة على الشكل التالي:[3]

$$F = \frac{(SCR_C - SCR_{NC})/q}{SCR_{NC}/(N-k)} \sim F(q, N-k)$$

ويوجد، لحسن الحظ، منهج مباشر لاختبار فرض العدم ويمكن توضيح ذلك في الخطوات التالية:

---

[1] عطية محمد ع.م.ع.، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ط2، ص 367.

[2] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الحامد، الجزائر، 2011، ط1، ص 73.

[3] هاري كلجيان ووالاس أوتس، **مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات**، ترجمة المرسي السيد ح. وعطية محمد ع.، إدراة النشر العلمي و المطابع، الرياض، 2001، ط1،ص 295.

- **الخطوة الأولى:** ندخل فرض العدم موضع الاهتمام في النموذج الانحدار، وهو في حالتنا أن كل المعلمات الانحدارية مساوية للصفر.
- **الخطوة الثانية:** تقدير النموذج المقيد بفرضية العدم وحساب مجموع مربعات البواقي SCR_C.
- **الخطوة الثالثة:** تقدير النموذج الغير المقيد وحساب مجموع مربعات البواقي SCR_{NC}.
- **الخطوة الرابعة:** تحديد الفرق في عدد المعلمات بين الانحدار المقيد والغير المقيد، حيث أننا رمزنا له بالحرف q الذي يدل على عدد المعلمات المراد فحصها.
- **الخطوة الخامسة:** حساب النسبة السابقة مع العلم أن N تمثل عدد المشاهدات الكلية للنموذج الغير المقيد وk تمثل عدد المعلمات الانحدارية.

يمكن مقارنة الإحصائية السابقة مع فيشر المجدولة عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية $(q, N-k)$، بحيث أنه يمكن الوصول لقرار ما بشأن معنوية الانحدار ككل على النحو التالي:

إذا كانت فيشر المحسوبة أكبر تماما من فيشر المجدولة نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل، أي أنه يمكن القول إن كل قيم المعلمات المراد فحصها لا تساوي الصفر، وبهذا يمكن القول إن النموذج الانحداري ذو معنوية إحصائية، أما إذا كانت فيشر المحسوبة أصغر تماما من فيشر المجدولة نقبل فرض العدم ونرفض فرض البديل، وبهذا يمكن القول إن الانحدار لا تكون له معنوية إحصائية.

كما يمكننا الإشارة أنه عندما نختبر المعلمات الانحدارية المقدرة بصورة مستقلة و يتضح أنها معنوية ففي الغالب عند اختبار معنويتها مجتمعة سوف تكون ذات معنوية إحصائية أيضا، و من ناحية أخرى قد يَثْبت عند اختبار معنوية المعلمات الانحدارية المقدرة بصورة مستقلة أن كل واحدة منها غير معنوية، و لكن عند اختبار معنوية الانحدار ككل يَثْبت أنه معنوي إحصائيا، و قد اتضح أن هذا يحدث عندما تكون المتغيرات التفسيرية مرتبطة ارتباطا قويا فيما بينها، كما يمكن أن يحدث في بعض الحالات أن تكون لكل معلمة انحدارية مقدرة معنوية إحصائية عند اختبارها بصفة مستقلة، و لكن يَثْبت من اختبار معنوية المعلمات الانحدارية ككل أنها ليست معنوية احصائيا.

الفرع الرابع: اختبار وولد (The Wald Test)

يمكن القول إن لاختبار وولد واختبار فيشر نفس المفهوم، والذي ينص على فحص معنوية النموذج الانحداري ككل احصائيا، أي اختبار معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية ككل (مجتمعة) على المتغير التابع، وعليه ستأخذ إحصائية وولد الصيغة التالية:

$$W = (\hat{\beta} - \beta_0)'[var(\hat{\beta})]^{-1}(\hat{\beta} - \beta_0) \sim X^2_{(q)}$$

حيث أن $\hat{\beta}$هو عبارة عن شعاع للمعلمات الانحدارية، و β_0 هو عبارة عن قيمة المعلمات الانحدارية المثبتة و المراد فحصها، كما يمكن القول أن $var(\hat{\beta})$ عبارة عن مصفوفة الانحرافات المعيارية للمعلمات الانحدارية، و عليه يمكن القول أن إحصائية وولد عند الفرضية الصفرية تتبع توزيع كاي المربع مع درجة حرية q التي تمثل عدد معلمات الانحدارية، كما يمكننا ملاحظة شيء مهم جدا ألا و هو بخصوص إحصائية وولد التي تظهر أنها عبارة عن احصائية فيشر مضروبة في q و الذي يعبر عن عدد المعلمات الانحدارية، و عليه إذا كانت إحصائية وولد أكبر تماما من قيمة كاي المربع لدرجة الحرية q نرفض فرض العدم و نقبل فرض البديل، أي أنه يمكن القول أن كل قيم المعلمات المراد فحصها لا تساوي الصفر، و بهذا يمكن القول أن الانحدار ذو معنوية إحصائية، أما إذا كانت إحصائية وولد أصغر تماما من قيمة كاي المربع لدرجة الحرية q نقبل فرض العدم و نرفض فرض البديل، و بهذا يمكن القول أن الانحدار لا تكون له معنوية إحصائية.[1]

الفرع الخامس: اختبار استقرار معاملات النموذج– test de Chow-

يدرس هذا الاختبار مدى استقرار النموذج في كامل الفترة الزمنية (دراسة التغير الهيكلي للنموذج)، أي صياغة النموذج هي نفسها ولكن تختلف القيم المقدرة للمعاملات في العينتين الجزئيتين حيث أن استقرار المعاملات يقودنا إلى طرح السؤال التالي: هل يوجد فرق معنوي بين مجموع مربعات البواقي في كامل الفترة n وجمع مجموع مربعات البواقي المحسوبة انطلاقا من العينتين RSS1وRSS2 إذا كانت الإجابة بـ لا، فهذا يعني أن النموذج مستقر في كامل العينة، تعرف إحصائية هذا الاختبار بـ فيشر التالية: [2]

[1] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 96.

$$F = \frac{\big(RSS - (RSS1 - RSS2)\big)/k}{(RSS1 + RSS2)/(n - 2k)}$$

إذا كانت فيشر المحسوبة أكبر من فيشر المجدولة ففي هذه الحالة نقبل الفرضية الصفرية أي أن المعاملات مستقرة معنويا في كامل الفترة الزمنية

المطلب الرابع: المشاكل القياسية للنموذج المقدر

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) على أساس عدد من الافتراضات، و لاشك أن هذه الافتراضات قد تتوافر في الواقع و قد لا تتوافر، و في حالة توافرها تكون طريقة مربعات الصغرى العادية صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية محل الاهتمام، أما في حالة عدم توافرها فإن طريقة المربعات الصغرى العادية لا تصبح هي الطريقة الملائمة لتقدير معلمات العلاقات الاقتصادية، و يتعين البحث في هذه الحالة عن طرق قياسية أخرى أكثر ملائمة، و بمعنى آخر إذا لم تتوفر الافتراضات التي تقوم على أساسها طريقة مربعات الصغرى العادية في الواقع فإن هذا يترتب عليه ظهور بعض المشاكل القياسية التي تجعل من هذه الطريقة أسلوبا غير ملائم لتقدير العلاقات الاقتصادية، وحتى نختبر مدى توافر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض الاختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية، وسوف نعرض في هذا العنوان مشكلتين قياسيتين ألا و هما مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين.

الفرع الأول: مشكلة الارتباط الذاتي وكيفية الكشف عنها

من جملة الافتراضات (Assumption) الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي، افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي U في السنة (t) وقيمته في السنوات السابقة Ut-1,Ut-2, ... الخ. أو اللاحقةUt+1,Ut+2.... الخ. أي ان قيم U تكون مستقلة عن بعضها البعض. ويعبر عن ذلك بمساواة التباين المشترك للأخطاء المتتالية بالصفر وكالآتي:

وتعني في الوقت نفسه أيضاً عدم تأثير الظاهرة الاقتصادية المتحققة في السنة (t) على تلك التي ستتحقق في السنة (t + 1)، غير ان الواقع الاقتصادي يشير الى عكس ذلك، إذ يوجد تأثير للظاهرة الاقتصادية

المتحققة في السنة (t) على تلك التي ستتحقق في السنة(t+2)،(t+1) ... الخ. كما تتأثر بالظاهرة الاقتصادية المتحققة في السنة (t–1) ، (t – 2) ... الخ ، فالنماذج التي تستخدم إحصائيات السلاسل الزمنية Time series (والتي غالباً ما تعاني من ظاهرة الارتباط الذاتي) يكون حد الخطأ في فترة زمنية معينة (t) على علاقة مع حدود الخطأ في فترات زمنية أخرى ، مثال ذلك العلاقة بين الدخل القومي ومجمل الأنفاق الاستهلاكي ، فزيادة الأنفاق الاستهلاكي في سنة معينة قد يكون مترتباً على الدخل المتولد في السنة السابقة (أو السنتين السابقتين) ، وفي حالة اعتماد الأخطاء العشوائية على بعضها البعض ينتفي الافتراض الخاص.

وعليه يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، كما يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي و في هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي غير مساوية للصفر، و هي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد و لكنه يتكرر في كل الفترات التالية ما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند المستوى تختلف عن القيم الحقيقية.[1]

أولا: أسباب ظهوره وتأثيره:

يظهر الارتباط الذاتي للأسباب التي يمكن ان نوردها بما يلي:

أ– الآثار الممتدة لبيانات السلاسل الزمنية:

إن بعض العوامل العشوائية الطارئة وغير المتكررة قد ينتج عنها ترابط في قيم العنصر العشوائي، Ut، لأكثر من فترة زمنية واحدة. فالحروب والفيضانات والزلازل تمتد بآثارها وانعكاساتها على فعالية الاقتصاد لعدة سنوات متتالية، مما يتسبب في حصول ارتباط ذاتي بين قيم Ut المتلاحقة، حيث ان القيم الحالية تتأثر بالقيم الأخرى للفترات السابقة.

[1] عطية محمد ع.م.ع.، **مرجع سابق**، ص 386.

ب- حذف بعض المتغيرات المستقلة من العلاقة المدروسة لسبب أو لآخر:

مثل عدم توفر البيانات المناسبة عنها أو لغرض تبسيط هيكل النموذج، وقد يكون من بين هذه المتغيرات المحذوفة متغير أو أكثر مترابطة ذاتياً، الأمر الذي يؤدي الى جعل العنصر العشوائي يتضمن تلك المتغيرات المرتبطة، ومن ثم فان Ut لا يعكس الخطأ العشوائي في النموذج فحسب، إنما يعكس أيضاً المتغيرات المحذوفة.

ج- معالجة البيانات: تجرى على البيانات المنشورة أحياناً عمليات تشذيب وقد يتم تقدير قيم بعض المشاهدات اعتماداً على قيم مشاهدات أخرى، ذلك ان عمليات التشذيب والتقدير تعتمد في العادة على أخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية، مما يخلق علاقة ما بين أخطاء تلك المشاهدات وبالتالي التأثير على طبيعة توزيعها.

ح- الصياغة غير الدقيقة للنموذج: بمعني ان شكل العلاقة الدالية المستخدمة لا يتطابق مع الشكل الحقيقي، فإذا افترضنا علاقة خطية بين المتغيرين Y وX في حين أن العلاقة الحقيقية غير خطية فإنه يمكن أن ينتج عن ذلك ترابط ذاتي في عنصر الخطأ.

ثانيا: النتائج المترتبة على وجود الارتباط الذاتي

تبقى مقدرات المربعات الصغرى العادية (OLS) تتسم بالخطية وعدم التحيز ، إلا إنها تفقد خاصية أفضل أو اصغر تباين (التباين بوجود الارتباط الذاتي يفوق التباين في غياب الارتباط الذاتي) ،كما ويؤثر الارتباط الذاتي على نتائج تحليل الانحدار فتعطي الاختبارات F، t نتائج أقل دقة من تلك في حالة عدم وجوده ، حيث تستند تلك الاختبارات على التباين والخطأ المعياري وعدم دقة التنبؤات المتحصلة بـ OLS ، مما يتطلب استخدام طرق أخرى للتقدير كطريقة المربعات الصغرى الشاملة (Generalized least Squares Method (GLS لأنها تعطي أفضل تقدير خطي غير متحيز في حالة وجود الارتباط الذاتي شريطة ان تكون قيمة (P) معلومة .

وللارتباط الذاتي أشكال عديدة حيث أنه قد يكون من الرتبة الأولى أو الرتبة الثانية أو من رتبة أعلى، كما يمكن أن يكون الارتباط الذاتي موجبا أو سالبا حيث أن قيمة معامل الارتباط الذاتي تتراوح بين 1-و1+، أما إذا

كان يساوي الصفر فهنا يمكن القول إن مشكلة الارتباط الذاتي غير موجودة، ويمكن توضيح فكرة الارتباط الذاتي الموجب أو السالب من الرتبة الأولى عبر شكل انتشار البواقي.[1]

ثالثا: اختبارات وجود ارتباط ذاتي

من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين القيم الحد العشوائي هو اختبار ديربن–واتسون وبروش–بايجن.

أ –اختبار ديربن–واتسون (Durbin–Watson Test):

لقد طُوِر هذا الاختبار على يد باحثين و هم بهجافا، فرانزيني و نار و وندراناتون عام 1982 لكي يناسب نموذج بانيل للآثار الثابتة، وهناك بعض الشروط التي يتعين توافرها قبل أن يطبق هذا الاختبار، وهي نفس الشروط السابقة لاكتشاف الارتباط الذاتي ألا وهي أنه يُستَخدم في حالة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى فقط ومن ثم فهو لا يصلح في حالة الارتباط الذاتي من أي رتبة أعلى، كما لا بد أن تحتوي معادلة الانحدار الأصلية بالنموذج على معلمة تقاطعية، ويتعين أيضا ألا يحتوي نموذج الانحدار الأصلي على متغير تابع ذات الفجوة الزمنية كأحد المتغيرات التفسيرية، وفي الأخير يجب أن يكون حجم العينة أكبر من 14 حتى يمكن اجراء الاختبار لأن الجداول الخاصة به تبدأ من 15.[2]

فقد بني اختبار ديربن–واتسون على فرضية صفرية والتي تنص أن معامل الارتباط الذاتي يساوي صفرا في مواجهة الفرضية البديلة التي تنص أن معامل الارتباط الذاتي مختلف عن الصفر فإذا دل هذا الاختبار عن قبول فرض العدم فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالنموذج، أما إذا دل الاختبار عن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل فإن هذا يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي إما طردي أو عكسي، وبهذا تأخذ إحصائية ديربن–واتسون الصيغة التالية:

$$d = \frac{\sum_{t=1}^{n}(\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n}\varepsilon_t^2}$$

ولقد ثبت أنه إذا كان حجم العينة كبيرا فإن:

[1] عطية محمد ع.م.ع.، **مرجع سابق**، ص 388.

[2] Valérie Mignon, **Econométrie Théorie et Applications,** Corpus Economie, Roubaix, 2008, P 104.

$$d = 2(1 - \hat{\rho})$$

و بهذا يمكننا القول أنه إذا كان معامل الارتباط الذاتي منعدم فإن إحصائية ديربن–واتسون ستساوي اثنان و هذا يعني أن الفرضية الصفرية بشأن معامل الارتباط الذاتي تكافئ أن إحصائية ديربن–واتسون المعدلة تساوي اثنان، و إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الواحد أي ارتباط ذاتي تام موجب، فإن احصائية ديربن–واتسون المعدلة ستساوي الصفر، و عليه يمكن القول أنه إذا كانت إحصائية ديربن–واتسون محصورة ما بين الصفر و اثنان فإن الارتباط الذاتي يكون موجبا و كلما قلت قيمته مبتعدة عن الرقم اثنان و مقتربة من الصفر كلما زادت درجة الارتباط الذاتي الموجب، أيضا إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي 1– أي ارتباط ذاتي تام سالب فإن إحصائية ديربن–واتسون المعدلة ستساوي أربعة.

وعليه يمكن القول أنه إذا كانت إحصائية ديربن–واتسون محصورة ما بين الرقم اثنان و الرقم أربعة فإن الارتباط الذاتي يكون سالبا و كلما زادت قيمته مبتعدة عن الرقم اثنان و مقتربة من الرقم أربعة كلما زادت درجة الارتباط الذاتي العكسي، و يوضح الشكل التالي ما ذكرناه سابقا و أيضا يوضح القيم المجدولة التي تشير إلى وجود أو عدم وجود ارتباط الذاتي من الرتبة الأولى موجبا أو سالبا.[1]

الشكل رقم (4–2): مناطق القبول والرفض لاختبار ديربن–واتسون

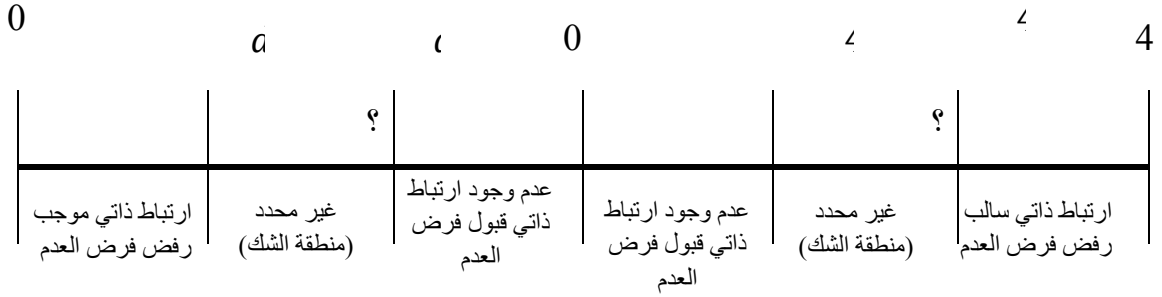

المصدر: شيخي مُحَّد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ، الحامد، الجزائر، 2011، ط1ص99.

[1] شيخي مُحَّد، **مرجع سابق**، ص 99.

ب- اختبار بروش-جودفري (The Breusch–Godfrey Test)

يرتكز هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج (LM) والذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي، وهذا الاختبار نستطيع تطبيقه تحت الفرضية الصفرية التي تنص على أن كل المعاملات الارتباط الذاتي بين الأفراد مساوية لصفر أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، وبهذا يأخذ الاختبار الصيغة التالية:[1]

$$LM = (n-p)R^2 \sim X^2_{(p)}$$

ونلاحظ من خلال الصيغة الإحصائية لاختبار مضاعف لاغرانج أنه يتبع توزيع كاي المربع عند درجة حرية p، فإذا كانت إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) أكبر تماما من إحصائية كاي المربع نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل لوجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت إحصائية مضاعف لاغرانج (LM) أصغر تماما من إحصائية كاي المربع نقبل فرض العدم لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

رابعا: معالجة مشكلة الارتباط الذاتي: Remedy of First – Order Autocorrelation Problem

تتوقف الطريقة التي تعالج فيها مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى على سبب حدوث المشكلة.

- عندما يكون السبب هو إهمال متغير أو متغيرات مستقلة من النموذج يتعين إضافة ذلك المتغير أو المتغيرات إلى النموذج.

- عندما يكون سبب المشكلة هو الصياغة غير الدقيقة فان المعالجة تتوقف على إعادة صياغة النموذج المراد دراسته من واقع العلاقة.

- أما إذا كان سبب المشكلة هو وجود علاقة فعلية بين قيم حد الخطأ أو المتغير العشوائي فيصبح معالجتها بتحويل المتغيرات المستقلة بالشكل الذي يضمن التخلص من الارتباط الذاتي. فإذا كان الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى يتعين تحويل المتغيرات المستقلة في النموذج المراد دراسته بإحدى الطرق الآتية:

- طريقة التحويل.

- طريقة التكرار.

[1] Hashem Pesaran, Aman Ullah, Takashi Yamagata, **A Bias-Adjusted LM Test of Error Cross Section Independence**, the econometrics, March 2008, N°01, P 220.

- طريقة الفرق العام.
- طريقة الفرق الأول.

الفرع الثاني: مشكلة عدم ثبات التباين وكيفية الكشف عنها

يعتبر ثبات التباين أحد الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة مربعات الصغرى العادية، فإذا توافر هذا الافتراض الذي يشير إلى تباين قيم البواقي حول الخط المقدر و إلى تشتت القيم المشاهدة للمتغير التابع حول الخط المقدر يكون ثابتا، أي يوجد تباين واحد لجميع القيم المشاهدة حول خط الانحدار المقدر، و في حالة اختلال هذا الافتراض و تغير تباين القيم المشاهدة و بالتالي تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري يؤدي إلى ظهور مشكلة تسمى بمشكلة عدم ثبات التباين، حيث تتمثل هذه المشكلة في تغير قيم الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري ما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما، و يلاحظ أن وجود مثل هذا الارتباط بين الحد العشوائي و المتغير التفسيري يؤدي لعدم ثبات التباين للحد العشوائي، و بالتالي يترتب على ذلك الاخلال بالافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة مربعات الصغرى العادية و هو ثبات تباين الحد العشوائي[1].

أولا: اثار عدم ثبات التباين

ويترتب على مشكلة عدم ثبات التباين عددا من الآثار تتمثل في:

- تبقى المعالم المقدرة باستخدام المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز والاتساق، ولكنها تفقد صفة الكفاءة.
- تصبح التباينات المقدرة وكذلك التباينات المشتركة Covariances الخاصة بالمعلمات المقدرة متحيزة وغير متسقة، ولذا فإن اختبارات الفرضيات لا تصبح دقيقة أو ملائمة
- بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعالم المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة، وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من التنبؤات الأخرى.

[1] عطية محمد ع.م.ع.، **مرجع سابق**، ص 438.

ثانيا: اختبارات الكشف عن عدم ثبات التباين

ولفحص أو كشف عن هذه المشكلة سنستعين بعدة اختبارات:

أ – اختبار وايت :Test de White

اقترح white (1980) اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذا مربعاتها، يمكن إبراز خطوات هذا الاختبار كما يلي:

– تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي

– تقدير المعادلة الوسطية وحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة

– حساب إحصائية لاغرانج التالية:

$$LM = nR^2 \sim X^2_{(2k)}$$

إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من المجدولة هذا يعني أننا سنقوم برفض الفرضية الصفرية أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة الوسطية يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الأخطاء غير متجانس.

ب– اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء Test de ARCH:

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات المالية التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت، يعتمد إذن هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM. تتمثل خطوات هذا الاختبار كالتالي: [1]

– تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي

– تقدير المعادلة ARCH وحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة

– حساب إحصائية لاغرانج التالية:

$$LM = (n-q)R^2 \sim X^2_{(q)}$$

[1] Chris Brooks, **op.cit**, ؛ P 234

إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من المجدولة هذا يعني أننا سنقوم برفض الفرضية الصفرية أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة ARCH يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

ج- اختبار بروش-بايجن-جودفري Test de Breusch Pagan Godfrey

اختبار) Breusch-Pagan-Godfrey الذي يتم اختصاره أحيانًا إلى اختبارBreusch (Paganهو اختبار لتغاير الأخطاء في الانحدار[1].

مغايرة المرونة تعني "مبعثرة بشكل مختلف"؛ هذا عكس ذلك إلى التماثل أو التجانس، وهو ما يعني "نفس التشتت". تعتبر التمثال أو التجانس في الانحدار افتراضًا مهمًا؛ إذا تم انتهاك الافتراض، فلن تتمكن من استخدام تحليل الانحدار.

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي
- تقدير المعادلة الوسطية وحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة

تتبع إحصائية الاختبار تقريبًا توزيع مربع كاي حيث أن:

- الفرضية الصفرية لهذا الاختبار هي أن تباينات الخطأ كلها متساوية.
- الفرضية البديلة هي أن تباينات الخطأ ليست متساوية.

- حساب إحصائية لاغرانج التالية:

$$LM = nR^2 \sim X^2_{(k)}$$

إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من المجدولة هذا يعني أننا سنقوم برفض الفرضية الصفرية أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة الوسطية يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الأخطاء غير متجانس.

الفرع الثالث: مشكلة التعداد الخطي

ينص أحد الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار الخطي بعدم وجود ارتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أي أن معامل الارتباط ما بين كل متغير وآخر لا يساوي الواحد وفي حالة اعتماد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في

[1] Badi H. Baltagi , **op.cit**, P 112.

النموذج المدروس ينتقي الاقتراض الخاص بانعدام الارتباط فتظهر مشكلة تدعى بمشكلة التعدد الخطي، The Multicollinearity Problem. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة لا يشكل مشكلة إلا إذا تجاوزت شدته حدا معيناً يتعذر عندها تحديد تأثير أي منها على المتغير التابع بشكل منفصل، حيث أنه غالباً ما يكون هنالك قدر من الارتباط لسبب أو لآخر، ما بين المتغيرات المستقلة أهمها هو أن معظم المتغيرات المستقلة تميل إلى التحرك سوياً على الزمن تحت تأثير العوامل الاقتصادية نفسها، مثلاً في فترات الزواج الاقتصادي تميل كل من الدخل، الأسعار، العمالة، الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الخ نحو الارتفاع ، بينما يحدث العكس في فترات الكساد .

كما يقصد بطبيعة التعدد الخطيMulticollinearity ، طبقا لمفهوم RANGER FRISHبشكل أساسي إلى وجود علاقة خطية تامة بين بعض أو كل المتغيرات المستقلة المتضمنة في نموذج الانحدار المراد دراسته لـ K من متغيرات الانحدار المتضمنة في النموذج . (X1 ,X2,… , Xk) فإذا كانت هذه العلاقة الخطية تامة، Perfect، معنى ذلك أن معامل الارتباط يساوي واحد. ففي هذه الحالة لا يمكن فصل أثر X1 و X2عن بعضها البعض. ويلاحظ أنه في الحياة الواقعية دائماً توجد علاقة بين المتغيرات الاقتصادية ولا يوجد دليل يوضح .... درجة الارتباط التي إذا ظهرت فإنها ستؤثر بصورة خطيرة على تقدير المعلمات، ولكن من المعروف أنه إذا كان لدينا متغيرين مستقلين يتغيران تقريباً في نفس الاتجاه فأنه من الصعب فصل أثر كل منهما على المتغير التابع.[1] وبالإمكان توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

[1] Chris Brooks, **op.cit**,؛ P 277.

شكل (4–3): آثار التعدد الخطي

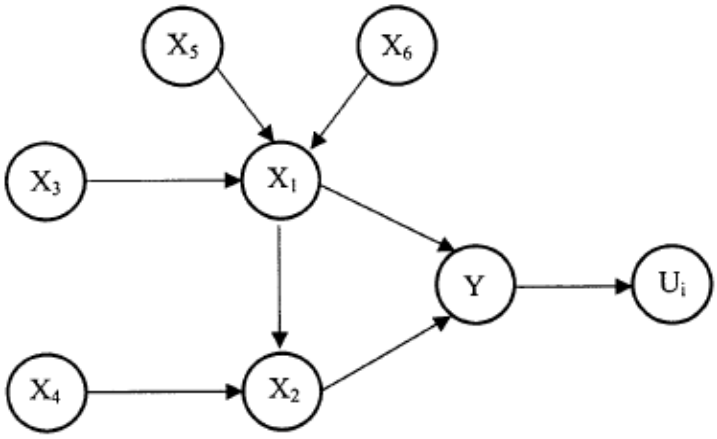

Source: Badi H. Baltagi, **Econometrics**, Springer-Verlag, Berlin, 2008, 4th ed, P 160.

عند استخدام البيانات في تقدير نموذج الانحدار المتعدد، غالباً ما يوجد بعض الارتباط، أو بعض درجات الاعتماد الخطي بين المتغيرات المستقلة، والشكل (1.4) يبين الارتباطات السببية في حالة افتراضية اتجاه السببية في المتغيرات. فالمتغير(X1) ، يؤثر بشكل مباشر بالمتغير .(X2) والمتغير (X2) يتأثر بشكل مباشر بالمتغير (X1)والمتغير(X4) ،كذلك بتأثر المتغير (X1) بالمتغيرات X3 , X5 , X6 ويتأثر المتغير (Y) بشكل مباشر بالمتغيرات (X1) و (X2) وغير مباشر بالمتغيرات الأخرى. يلاحظ أن المتغير (X1) له أثار مباشرة وغير مباشرة على المتغير التابع، (Y)، ويمكن ملاحظة أن المتغير العشوائي، (U)، يتأثر بشكل مباشر بالمتغير التابع، (Y) وليست له أي ارتباط بأي من المتغيرات المستقلة الموضحة في الشكل[1].

أولا: أسباب حدوث ظاهرة التعدد الخطي

تتمثل أسباب ظهور التعدد الخطي فيما يلي:[2]

أ – من الممكن أن تتغير بعض المتغيرات المستقلة سوية، فعلى سبيل المثال، وفي فترة الازدهار الاقتصادي يلاحظ أن المتغيرات الاقتصادية كالدخل والاستثمار تزداد بوقت واحد، وتنخفض في وقت واحد في فترة الكساد، لذلك فعندما نستخدم هذه المتغيرات كمتغيرات تفسيرية في النموذج تبرز ظاهرة التعدد الخطي، مما يجعل من الصعب أو المستحيل عزل تأثيراتها الفردية على المتغير التابع.

[1] Thomas Andren, **op.cit**, P43.
[2] Chris Brooks, **op.cit**,؛ P 293.

ب- استخدام المتغيرات المتخلفة زمنياً كمتغيرات تفسيرية في النموذج. فعلى سبيل المثال، يستخدم الدخل الحالي، والدخل السابق كمتغيرات تفسيرية سوية في النموذج، ومن الطبيعي أن القيم المتطابقة لأي متغير اقتصادي تظهر نوع من الارتباط، ولهذا السبب تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

ثانيا: النتائج المترتبة على وجود التعدد الخطي

تحتفظ مقدرات OLS بخاصية الخطية وعدم التحيز فيما لو كان النموذج قد حدد بدقة ، ولكنه لا يكتسب خاصية الكفاءة أي أقل تباين ممكن ، إذ إنه بتزايد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة فأن محدد المصفوفة (X'X) يبدأ بالتناقص وينعكس ذلك على عناصر معكوس المصفوفة (X'X) ، حيث يأخذ قيم مرتفعة مما يقود إلى ارتفاع التباين المتحصل عليه من قطر مصفوفة التباين والتباين المشترك ، والذي يقود بدوره إلى زيادة حجم الأخطاء المعيارية فيؤشر بصورة خاطئة عدم معنوية بعض المتغيرات المستقلة في النموذج نتيجة تناقص قيم (t) المحتسبة بالمقارنة مع القيم الجدولية ، والذي يقود بالباحث خطأ إلى حذف المتغيرات غير المعنوية من النموذج ، في حين أن السبب في عدم معنويتها هو الارتباط الذي يجمع بين المتغيرات المستقلة و الذي يؤدي إلى كبر حجم التباين ومن ثم الوصول إلى القياسات غير الدقيقة وبالتالي صعوبة الاعتماد على النتائج بثقة . [1]

وهنا لابد أن نشير إلى إن تباين معاملات النموذج المقدرة في هذه الحالة تكون $\hat{B} = 0$ و $var(\hat{B}) = 0$ ، ويجب التأكيد في هذا المجال على نقطتين هما:

أ- إن تقدير المعلمات المقدرة غير متحيزة، أي أن $E\ (\ \hat{B}\ )\ =\ B$ حتى عندما يكون الارتباط الخطي قوي فأن الخاصية الإحصائية لعدم التحيز لا تعتمد على هذا الافتراض.

ب- تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن الارتباط الخطي يكون مشكلة غير مهمة إذا كان معامل الارتباط أصغر من أو يساوي معامل التحديد النموذج.[2]

[1] Chris Brooks, **op.cit** ,؛ P 301

[2] Badi H. Baltagi , **op.cit** , P 178.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري

بعد التطرق إلى الجانب النظري للقياس الاقتصادي بمختلف خباياه، فإن الخطوة الموالية هي الدراسة تحليلية للعلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري وهذا من المنهجية القائمة على اختبار الفرضيات الموضوعة سابقا، وهذا من خلال بتقدير نموذج قياسي وهو عبارة عن انحدار خطي بسيط بغية معرفة تأثير المتغير التفسيري البطالة على المتغير التابع الممثل بالتضخم في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك سنقوم بالتعرف على الحالة التحليلية للمتغير التابع والمتغير التفسيري المحتويين في النموذج

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة

الفرع الأول: النموذج المستخدم في الدراسة

إن حجم العينة التي سنعتمد عليها في دراستنا تساوي 32 مشاهدة أي أننا سنقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 32 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 1990 إلى غاية 2021 (T= 32)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 32 مشاهدة.

حتى يمكننا القيام بدراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة يتوجب علينا أولا تعريف النموذج المستخدم في هذه الدراسة مع مراعاة ترتيب المتغيرات حسب طبيعتها، أي القيام بتحديد المتغير التابع والمتغير المفسر وهذا ما يجعل النموذج يأخذ الصيغة التالية:$INF = f(UNEMP)$

ولتطبيق هذا النموذج نقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 32 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 1990 إلى غاية 2021 (T= 32)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 32 مشاهدة، إذن انطلاقا من العينة المستخدمة في هذه الدراسة يمكننا كتابة الصيغة الأساسية للنموذج على الشكل التالي:

$$INF_t = \mathrm{C} + \beta UNEMP_t + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (4-1): تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة

رمز المتغير	اســـم المتغيـــر
INF	يمثل التضخم.
UNEMP	يمثل البطالة.

الفرع الثاني: وصف وتعريف متغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغير تفسيري واحد للتضخم في الجزائر وهو البطالة، وذلك من أجل تحديد وتقييم تأثير هذا المتغير على التضخم في الجزائر . وفيما يلي سيتم شرح مفصل لمختلف هذه المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

أولا: التضخم (INF)

التضخم: كمتغير تابع، على اعتبار أنه يعكس القوة الشرائية للعملة الوطنية و القدرة الشرائية للمواطن. وقد تم استخراج إحصائيات هذا المتغير بصفة رئيسية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

لقد شهد التضخم في الجزائر تذبذب ملموس خلال الفترة 1990-2021 , وبلغ متوسط إجمالي التضخم الجزائري خلال الفترة 1990-2021 نحو 8,56 % وبلغت أعلى قيمة للتضخم الجزائري 31.7 % وكان ذلك سنة 1992, وأدنى قيمة للتضخم كانت 0.3 % سنة 2000, أي أن التضخم انخفض بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية.

الشكل (4-4): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

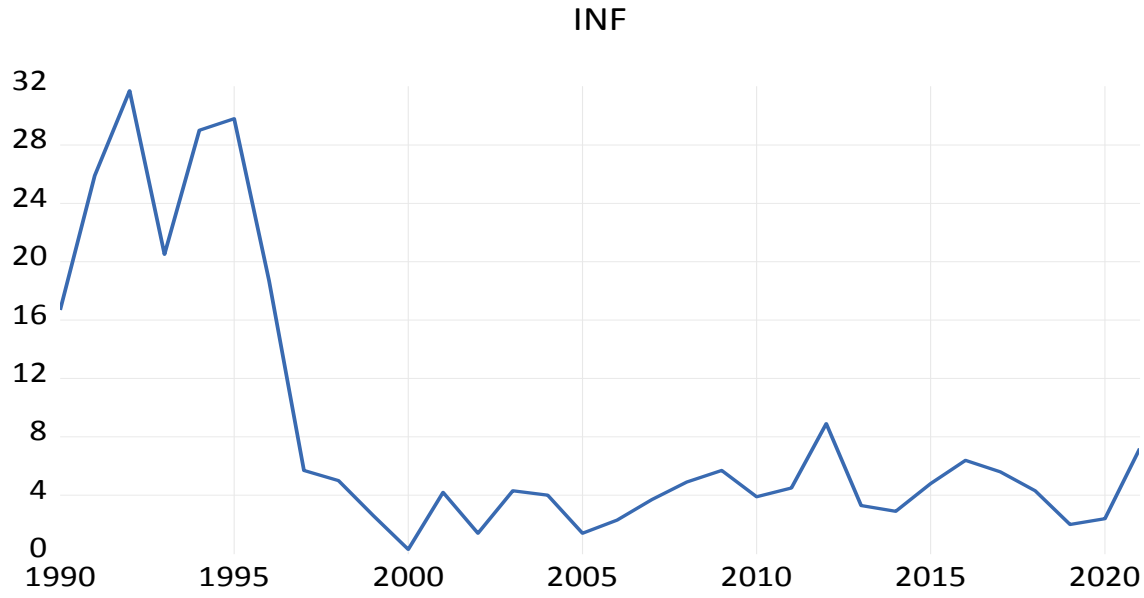

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 12

ثانيا: البطالة (UNEMP)

البطالة: كمتغير مستقل، على اعتبار أنها الظاهرة التي يعاني منها المجتمع الجزائري خاصة فئة الشباب التي تمثل 75 بالمائة من المجتمع، وتستفحل هذه الظاهرة بالأخص في أوساط خريجي الجامعات بنسبة فاقت 30 بالمائة حسب الأرقام الرسمية. وقد تم استخراج إحصائيات هذا المتغير بصفة رئيسية من قاعدة بيانات البنك العالمي.

لقد شهدت البطالة في الجزائر تغيرات ملموسة خلال الفترة 1990-2021 , وبلغ متوسط إجمالي البطالة خلال الفترة 1990-2021 نحو 17,98 % وتبلغ أعلى قيمة للبطالة في الجزائري 31,8 % وكان ذلك سنة 1995, وأدنى قيمة للبطالة كانت 9,8 % خلال فترة 2013, أي أن البطالة انخفضت بقيمة معتبرة مقارنة مع السنوات الماضية, وهذا يعكس سياسة التشغيل التي تنتهجها الجزائر بهدف التطور و أيضا تحسين مستوى المعيشة مما سيؤثر إيجابا على الاقتصاد أو على الدورة الاقتصادية في الجزائر.

الشكل رقم (4-5): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

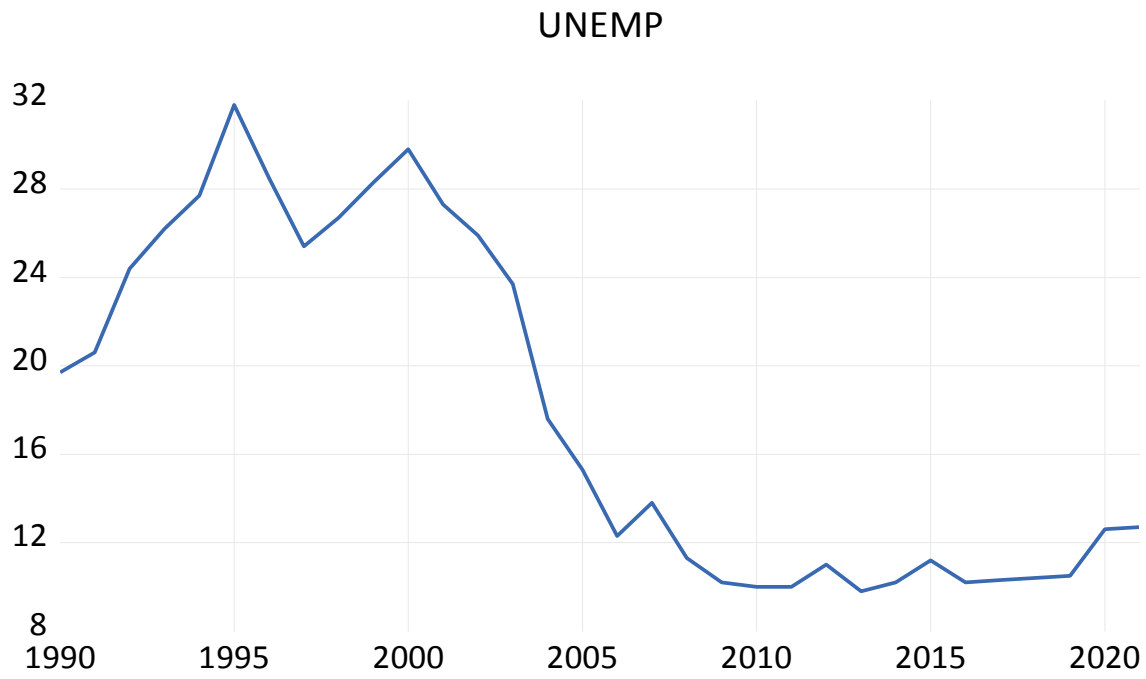

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج eviews 12

المطلب الثاني: الحالة التحليلية للمتغير التابع والمتغير التفسيري المحتويين في النموذج

إن سياسة التشغيل (البطالة) تؤثر على التضخم في الجزائر، والمدة الزمنية المأخوذة هي من سنة 1990 إلى غاية 2021، ولتطبيق هذه الدراسة سنستعين بتقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP)، حيث أنها تسمح لنا بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية وهذا بعرض وتحليل السريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، كذلك عرض وتحليل للمتغيرات على رسم بياني ذو بعدين أو ثلاثة أبعاد.

الفرع الأول: الارتباط بين المتغيرات

سنقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة وذلك لتحديد قوة الارتباط بين هذه المتغيرات، وكذلك تحديد علاقة الارتباط بينها بغية أن يكون النموذج المراد تقديره مبنيٌ على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباطا تاما لكي نقلل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

الجدول رقم (4–2): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين البطالة والتضخم

	INF	UNEMP
INF	1.000000	-0.787675
UNEMP	-0.787675	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

من خلال ملاحظتنا للجدول السابق يمكننا القول أن معامل الارتباط بين التضخم والبطالة يساوي 0,787- وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة عكسية بينهما، وهذا يعطينا فكرة أن الارتباط بين هذين المتغيرين سلبية، أي أن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما هي علاقة عكسية، كما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0,787 و هي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي نسبيا، و يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين لأن قيمة معامل الارتباط أكبر تماما جدا 0.5.

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كانت المتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي في الانحدار الخطي كما هو في حالتنا فهذا يسمى الانحدار الخطي العام أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي فهذا يسمى بالانحدار الخطي المعمم فلهذا قبل القيام بأي تقدير يجب أولا معرفة هذه الخاصة من أجل دقة التقدير وعدم التحيز أيضا.

الجدول رقم (4–3): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability
INF	1.505614	3.803839	12.95153	0.154032
UNEMP	0.352463	1.447393	3.876678	0.143943

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتغير التابع INF يتبع التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار الذي سنعتمد عليه في النموذج الأول هو الانحدار الخطي العام، كذلك بالنسبة للمتغير التفسيري والتي تظهر قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البدلية وعليه يمكن القول إن المتغير التفسيري يتبع التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار المستخدم في هذا النموذج هو أيضا الانحدار الخطي العام.

الفرع الثالث: دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 14 أن المتغيرات ستُمثَل على مستوي ذو بعدين (F1 وF2)، وهذا لأن مجموع القيمة الذاتية لمحور الشعاعي الأول F1 ولمحور الشعاعي الثاني F2 يمتلك نسبة كبيرة من الكثافة الاجمالية (Inertie totale)[1] ما يقارب 94,9 بالمئة، أي أننا سنُمثِل على المستوي محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أيضا أن باقي القيم الذاتية عرفت انخفاضا حادا أو سقوط حر في نسبة تمثيلها من الكثافة الاجمالية، فهذا يوحي أن نتائج هذه الدراسة التحليلية ستكون مرضية جدا.

الشكل رقم (4-6): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور

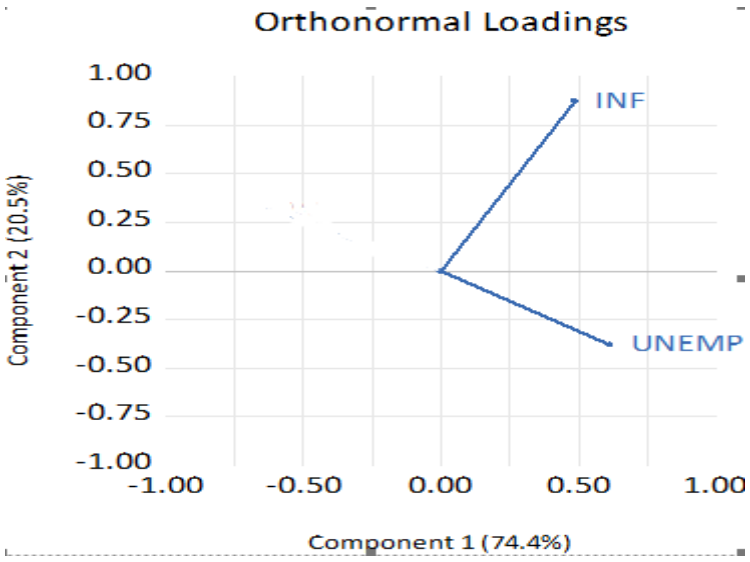

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

[1] $\mathcal{I}_{t(o)} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} d^2(i,0) = p(le\ nombre\ des\ variable)$

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المتغير التفسيري له علاقة ارتباط مع المتغير التابع(التضخم)، حيث أن هذه العلاقة تكون علاقة عكسية كما سبق ووضحناه في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، أي أننا نؤكد مرة أخرى صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا أن البطالة و الأجر النقدي يتمتعان بعلاقة عكسية مع التضخم ، حيث أن هذه النتائج مطابقة لما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية تطبيقية لأثر البطالة على التضخم في الجزائر

إن الخطوة الأولى تتمثل في تقدير النموذج القياسي السابق ذكره بطريقة المربعات الصغرى العادية لنقوم بعد ذلك بتقييم بسيط للنتائج المتحصل عليها عن طريق اختبارات عديدة التي ستسمح لنا من أن نقول أن هذا النموذج القياسي تتوفر فيه الخصائص المرغوبة للمقدرات و التي هي عدم التحيز، أقل تباين، الكفاءة، الخطية، المثلية الخطية، أدنى متوسط لمربعات الصغرى و الكفاية عن طريق اختبارات عديدة على النموذج القياسي، و من هذه الاختبارات اختبارات المعنوية، تحديد فترات الثقة، اختبار وولد، معايير درجة التبسيط، معيار معامل التحديد، اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات من عينات مختلفة و أيضا اختبار إذا ما كانت بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولكن الشيء المهم هو الكشف عن المشاكل القياسية التي يمكن أن يحتويها النموذج القياسي، فلهذا سنقوم بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بطرق عديدة لدعم نتائجنا ثم سنقوم بالكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين كل هذا الاختبارات العديدة ستسمح لنا من تحديد معايير جودة النموذج القياسي لكي يكون تفسير النتائج المحصلة تفسيرا منطقيا مطابقا للتفسير النظري أو التفسير الاحصائي أو كلاهما معا.

المطلب الأول: التقدير الأولي للنموذج القياسي

تعرض نتائج هذا التقدير في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–4): نتائج تقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية بين البطالة والتضخم

المتغير التفسيري	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.
C	12.22845	3.870777	3.159171	0.0037
UNEMP	-1.201133	0.312109	-3.848446	0.0027
معامل التحديد	0.631247	/	/	/
معامل التحديد المعدل	0.621457	/	/	/
ديربن واتسون	2.014789	/	/	/
احتمالية فيشر	0.004965	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

في هذه الخطوة سيتم تحديد معايير الجودة اللازمة لتقييم النموذج، أي أننا سنقوم بغربلة النتائج المحصلة لكي نأخذ قرار حول مساوئ هذا النموذج و مزاياه، حيث نلاحظ من الجدول الأعلى أن جل المعاملات المقدرة أي المعاملات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية و المعلمة التقاطعية ذو دلالة إحصائية بصورة مستقلة عند العتبة واحد بالمئة و خمسة بالمئة، فهل يمكن الاعتماد على هذه المعلمات لتفسير الظاهرة محل الدراسة، بطبع لا، لأنه يجبذ أولا النظر في قيمة معامل التحديد في النموذج، حيث أن النموذج يحتوي على معامل تحديد أكبر من 0.5 (0,631247) أي 63 بالمئة و كذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح الذي لا يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية بحيث ان قيمته تتساوى بالتقريب مع معامل التحديد(0,621457) أي 62 بالمئة، ما يعني أن النموذج المختار أو بالأحرى المتغيرات التفسيري الموضوع في النموذج أو المتخذ في الدراسة ذو قوة تفسيرية و له تأثير على المتغير التابع، كما يمكننا استنتاج أنه بسبب ارتفاع معامل التحديد و بلوغه هذه القيمة يؤكد لنا أن النموذج المختار في الدراسة لا يحتوي نسبيا على متغيرات مهملة و هو شيء أساسي في دقة التقدير، كما يمكننا النظر أيضا في احتمالية إحصائية فيشر التي تظهر أنها أصغر تماما من 0.05 و 0.01 مما يدل على أن المتغير التفسيري يؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع أي أن النموذج ذو جودة عالية، إذن هل يمكن اعتبار أن معايير تحديد جودة النماذج في تفسير ظاهرة الدراسة هي المعايير التي سبق و ذكرناها، بطبع لا، حيث أننا نلاحظ في الجدول أن قيمة

إحصائية ديربن واتسون قد أكدت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من الرتبة الأولى(قيمة ديربن واتسون2,006516 تساوي بالتقريب 2) و هو أمر جيد في التقدير و التفسير النتائج، فلهذا يجب علينا أولا أن نكشف عن هذه المشاكل التي تأثر سلبا في التقدير الدقيق لمعلمات النموذج، حيث أن الخطوة الموالية تتمثل في تصحيح أو تعديل النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا و إيجاد حل للمشاكل القياسية التي من الممكن أن يحتويها النموذج.

ملاحظة: قمنا باستخدام اللوغاريتم لمتغيرات الدراسة بغية تحسين نتائج التقدير و ذلك من خلال تقليل تشتت البيانات.

الفرع الأول: تحديد فترات الثقة

نعني بحدود أو فترات الثقة لمعاملات الانحدار، تقدير مدى الثقة التي تقع ضمنها القيمة الحقيقية للمعلمة أي معلمة المجتمع، ويراد بحدي الثقة الحد الأدنى Lower Limit الذي يرمز له بالرمز (L) والحد الأعلى Upper Limitالذي يرمز له بالرمز(U) ، ويعني ذلك تحديد مدى تتراوح فيه قيمة B بين هذه الحدين. بمعنى آخر يمكن القول إلى أي مدى ممكن تحريك توزيع t إلى اليسار أو اليمين قبل ان تصل إلى القيمة الحرجة، Critical Value، والصيغة الرياضية لتقدير حدود الثقة هي:

المجتمع معلمة = المقدرة المعلمة $\pm$ ($t\hat{}(\alpha / 2)$)(المقدرة للمعلمة المعياري الانحراف)

تتراوح قيمة معامل الثقة بين 90 %، 100 %. كما ان مستوى المعنوية هو احتمال تكميلي لمعامل الثقة، هذا يعني أن حاصل جمع معامل الثقة ومستوى المعنوية يساوي 1. فإذا كان معامل الثقة 95 %، فان مستوى المعنوية يكون 5 % وهكذا. وبناء على ما جاء أعلاه، يمكن تعريف فترة الثقة بأنها " الفترة التي توجد فيها القيمة الفعلية لـ By بين حد أدنى وأعلى وباحتمال معين.

وتتمثل نتائج هذين الاختبارين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–7): تحديد فترات الثقة لمعلمات المجتمع

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	القيمة الدنيا عند مستوى 95%	القيمة العظمى عند مستوى 95%
C	12.22845	4.311818	20.14507
UNEMP	-1.201133	-2.530137	0.127872

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

عندما نقبل فرض العدم القائل أن معلمة النموذج تساوي السفر، فإن هذا يعني أن معلمة المجتمع الحقيقية تساوي الصفر، وفي هذه الحالة لا تظهر هناك حاجة لتحديد فترة الثقة لمعلمة المجتمع، حيث أننا قد عرفنا قيمتها و هي الصفر، ولكن عندما نرفض فرض العدم، فإن هذا يعني أن معلمة المجتمع تختلف عن الصفر، و إنما تساوي قيمة أخرى غير صفرية، و في هذه الحالة تظهر مشكلة جديدة و هي ضرورة تقدير حدود للقيمة الحقيقة للمجتمع، و هذه هي ما تسمى بمشكلة تحديد فترة الثقة، و لكن يتعين ملاحظة أننا عندما نرفض فرض العدم و نقبل تقدير العينة على أن له معنوية إحصائية هذا لا يعني أن تقدير العينة لمتغيرات الدراسة هي نفسها معلمات المجتمع، وإنما يعني فقط أن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة معلمته الحقيقية لا تساوي صفر، كما يعني أننا يمكن أن نثق في تقدير العينة كأساس جيد لتقدير فترة الثقة لمعلمة المجتمع، و فترة الثقة هي الحدود النهائية التي يكون من المتوقع أن تقع معلمة المجتمع في داخلها بدرجة ثقة معينة، و من خلال نتائج الجدول السابق يمكن أقول أن كل معلمات المجتمع للمتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة قد تقع داخل حدود فترة الثقة المقدرة باحتمال 95 بالمئة، و هناك احتمال 5 بالمئة أن تقع خارجها.

الفرع الثاني: اختبار المعنوية الكلية للنموذج (دراسة معنوية المتغيرات التفسيرية بصورة مجتمعة)

يمكننا استخدام تحليل التباين في اختبار معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية ككل (مجتمعة) على المتغير التابع، وبمعنى آخر من الممكن اختبار ما إذا كانت المتغيرات التفسيرية كمجموعة تحدِثْ تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، فبهذا يمكن القول أن الفرض المراد اختباره في هذه الحالة هو فرض العدم الذي ينص على أن المعلمات الانحدارية ككل أي مجتمعة تكون مساوية للصفر في مواجهة الفرض البديل و الذي ينص أنه توجد على الأقل معلمة

انحدارية تختلف عن الصفر، فإذا تم قبول فرض العدم فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة لا تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، أما إذا تم رفض فرض العدم و قبول فرض البديل فإن هذا يتضمن أن المتغيرات التفسيرية كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع، و عليه يمكن أن نجري اختبار المعنوية باستخدام اختبار وولد[1] حيث كانت نتائج هذا الاختبار على الشكل الآتي:

أولا: اختبار فيشر

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار فيشر لمعنوية معلمات النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	6.406034	(29, 3)	0.004965

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن احتمالية احصائية فيشر أصغر تماما من 0.01 و0.05 ما يسمح لنا أن نقول إن للنموذج معنوية إحصائية ككل، أي كل معلمات النموذج كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع مما يدل على جودة وقوة النموذج المقدر في تفسير الظاهرة.

ثانيا: اختبار وولد

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار وولد لمعنوية النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	42.36391	(3, 29)	0.0000
كاي المربع	127.0917	3	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

[1] عطية محمد ع.م.ع.، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا فنيم بالإسكندرية، مصر، 2000، ص 367.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا أن احتمالية احصائية فيشر واحتمالية إحصائية كاي المربع أصغر تماما من 0.01 و0.05 ما يسمح لنا أن نقول إن للنموذج معنوية إحصائية ككل، أي كل معلمات النموذج كمجموعة تؤثر تأثيرا جوهريا على المتغير التابع مما يدل على جودة وقوة النموذج المقدر في تفسير الظاهرة.

المطلب الثاني: اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات من عينات مختلفة (اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج)

إذا قمنا بتقدير نموذجنا القياسي مثلا من عينة مأخوذة من فترة زمنية تميزت ببحوحة مالية و تطور اقتصادي معتبر و مستقر ثم قمنا بتقدير نفس النموذج من عينة مأخوذة من فترة زمنية تميزت بأزمات اقتصادية كما عرفتها بلادنا سنة 2008 وسنة 1994 وأردنا اختبار هل هناك اختلاف جوهري في تأثير المتغيرات التفسيرية للدراسة في الفترة الزمنية الأولى و تأثير المتغيرات التفسيرية للدراسة في الفترة الزمنية الثانية فإن تحليل التباين يساعدنا على إتمام ذلك، أي أن تحليل التباين يساعدنا على اختبار مدى استقراريه النموذج القياسي عبر الزمن، و لتحديد ذلك سنقوم باختبار شوو و اختبار CUSUM اللذان سيسمحان لنا من التحقق من ذلك.

الفرع الأول: اختبار شوو

الجدول رقم (4–10): نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 2008)

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	2.876464	(26,3)	0.5531
إحصائية وولد	8.629392	3	0.3465

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر والقيمة الاحتمالية لاحصائية وولد أكبر تماما من 0.05 و0.01 مما يعني أننا سنرفض فرض البديل ونقبل فرض العدم القائل إن المعلمات المقدرة في النموذج في الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 2008 لم تتغير جوهريا بالنسبة لمعلمات المقدرة في النموذج للفترة 2008 إلى غاية 2021، مما يوحي أن النموذج القياسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هو نموذج مستقر عبر الزمن وهذه نتيجة ممتازة لجودة وصحة النموذج في تفسير النتائج.

الجدول رقم (4–11): نتائج اختبار شوو (عند نقطة الانكسار 1994)

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	0.703611	(26,3)	0.5585
إحصائية وولد	2.110834	3	0.5497

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر والقيمة الاحتمالية لإحصائية وولد أكبر تماما من 0.05 و0.01 مما يعني أننا سنرفض فرض البديل ونقبل فرض العدم القائل إن المعلمات المقدرة في النموذج في الفترة الأولى من 1990 إلى غاية 1994 لم تتغير جوهريا بالنسبة لمعلمات المقدرة في النموذج للفترة 1994 إلى غاية 2021، مما يوحي أن النموذج القياسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هو نموذج مستقر عبر الزمن وهذه نتيجة ممتازة لجودة وصحة النموذج في تفسير النتائج.

الفرع الثاني: المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM

الشكل رقم (4–8): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM

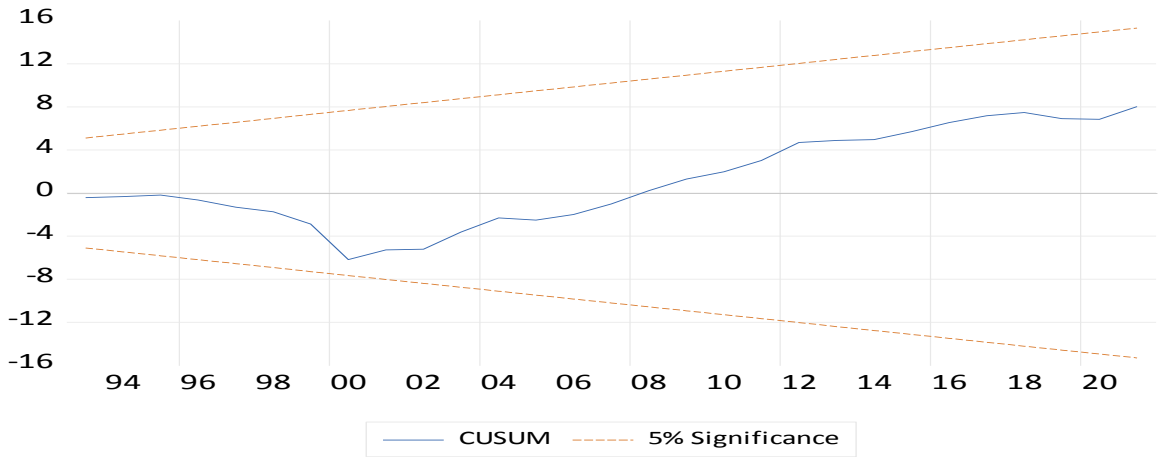

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM يقع داخل مجال الثقة 95 بالمئة مما يؤكد أو يبرهن على الانحراف المعياري للبواقي وتباينه مستقر وعليه يمكننا أن نقول على أن النموذج يتمتع ميزة الاستقرارية.

الفرع الثالث: المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ

الشكل رقم (4-9): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ

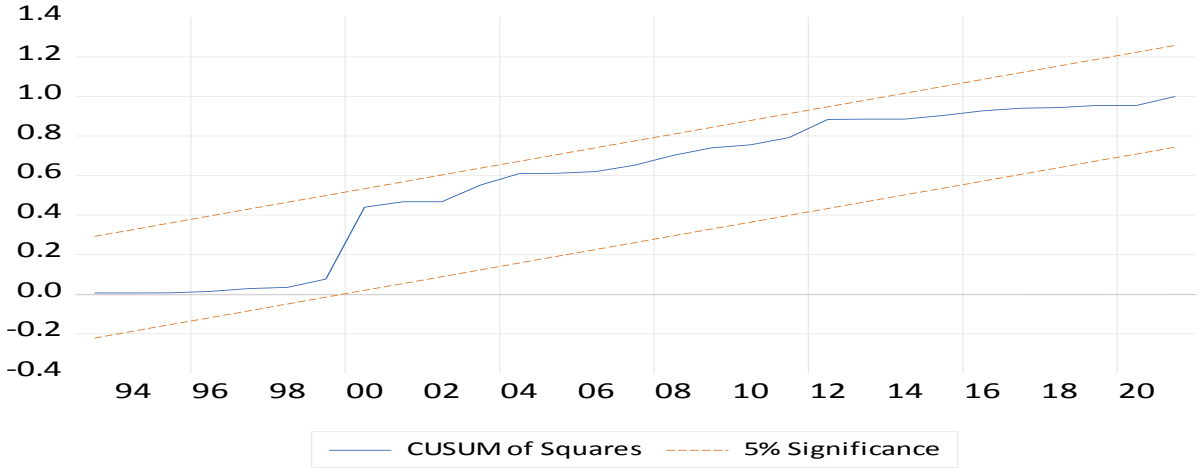

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ يقع داخل مجال الثقة 95 بالمئة مما يؤكد أو يبرهن على الانحراف المعياري للبواقي وتباينه مستقر وعليه يمكننا أن نقول على أن النموذج يتمتع ميزة الاستقرارية.

المطلب الثالث: اختبارات تحديد المشاكل القياسية

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) على أساس عدد من الافتراضات، و لاشك أن هذه الافتراضات قد تتوافر في الواقع و قد لا تتوافر، و في حالة توافرها تكون طريقة مربعات الصغرى العادية صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية محل الاهتمام، أما في حالة عدم توافرها فإن طريقة المربعات الصغرى العادية لا تصبح هي الطريقة الملائمة لتقدير معلمات العلاقات الاقتصادية، و يتعين البحث في هذه الحالة عن طرق قياسية أخرى أكثر ملائمة، و بمعنى آخر إذا لم تتوفر الافتراضات التي تقوم على أساسها طريقة مربعات

الصغرى العادية في الواقع فإن هذا يترتب عليه ظهور بعض المشاكل القياسية التي تجعل من هذه الطريقة أسلوبا غير ملائم لتقدير العلاقات الاقتصادية، و حتى نختبر مدى توافر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض الاختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية، وسوف نعرض في هذا العنوان مشكلتين قياسيتين ألا و هما مشكلة الارتباط الذاتي و عدم ثبات التباين.

وحتى نختبر مدى توافر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض الاختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية، وسوف نعرض في هذا العنوان مشكلتين قياسيتين ألا وهما مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بعد تأكدنا من أن النموذج يتمتع بمزايا ذات جودة عالية في التقدير حان الوقت في تحليل بواقيه، حيث أننا سنتحقق الآن من الفرضيات التي يجب ويشترط أن تكون في بواقي هذا النموذج لأن عدم توافرها سيضعنا في مشاكل قياسية عديدة، فلهذا أول خطوة سنقوم بها وهي الكشف على إذا ما كانت بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، والجدول الآتي سيوضح لنا هذا:

الشكل رقم (4-10): نتائج اختبار jarque-bera

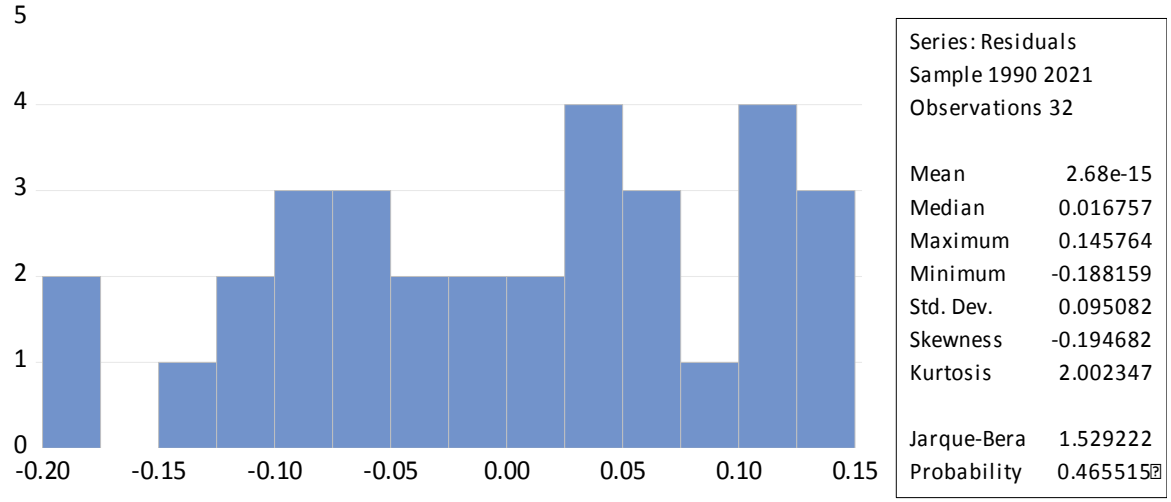

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

من خلال جدول الإحصاء الوصفي لسلسلة البواقي نجد ان قيمة الانحراف المعياري التي تساوي 0.095082 ضعيفة جدا ما يوحي بعدم وجود تشتت في المشاهدات بالنسبة للمتوسط الحسابي الذي يساوي

بالتقريب صفر (ما يعني أن النموذج يتميز بدقة كبير في لتقدير) ، هذا يعطينا نتيجة أولية بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بسبب ضعف قيمة الانحراف و التشتت في المشاهدات، اما بالنسبة لاحتمالية إحصائية Jarque-Bearالتي تظهر أنها تساوي 0.465515 و هي أكبر من 0.05 ما يعني أننا سنرفض الفرضية البديلة و نقبل فرضية الصفرية و التي تنص على أن سلسلة البواقي تتبع توزيع طبيعي و بهذا نكون قد تحققنا من صحفة الفرضية الخاصة بالانحدار التي تنص على أن تكون بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

يعتبر الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة البوتستراب أو أي طريقة تقدير أخرى، كما يشير الارتباط الذاتي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي و في هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي غير مساوية للصفر، و هي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد و لكنه يتكرر في كل الفترات التالية ما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند المستوى تختلف عن القيم الحقيقية.[1]

ملاحظة:

للارتباط الذاتي أشكال عديدة حيث أنه قد يكون من الرتبة الأولى أو الرتبة الثانية أو من رتبة أعلى، كما يمكن أن يكون الارتباط الذاتي موجبا أو سالبا حيث أن قيمة معامل الارتباط الذاتي تتراوح بين 1-و1+، أما إذا كان يساوي الصفر فهنا يمكن القول إن مشكلة الارتباط الذاتي غير موجودة، ويمكن توضيح فكرة الارتباط الذاتي الموجب أو السالب من الرتبة الأولى عبر شكل انتشار البواقي.[2]

[1] عطية محمد ع.م.ع.، مرجع سبق ذكره، ص 386.
[2] المرجع السابق، ص 388

الجدول رقم (4–12): اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الأولى

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	6.961964	(1,28)	0.1344
Obs*R-squared	6.372149	1	0.1159

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

لاحظ من خلال نتائج الاختبارات الظاهرة في الجدول السابق و الجدول رقم 4 أن المشكلة القياسية المذكورة سابقا قد تم التأكد من عدم وجودها، حيث أن إحصائية ديربن–واتسون الظاهرة في الجدول تقدير نموذج تتقارب جدا من القيمة 2 مما يوحي لنا أن مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بين أخطاء النموذج غير موجودة و عليه يمكننا القول أننا قد تحققنا من صحة الفرضية القائلة أن بواقي النموذج عن فترات مختلفة أن لا تجمعها علاقة ارتباط حيث أنه أنه يجب التغاير فيما بينهم مساويا للصفر.

الشكل رقم (4–11) : CORRELOGRAM سلسلة بواقي النموذج المقدر

Date: 09/23/22 Time: 10:26
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.020	-0.020	0.0139	0.906
		2	-0.033	-0.034	0.0536	0.974
		3	-0.166	-0.168	1.0930	0.779
		4	-0.013	-0.022	1.0991	0.894
		5	0.382	0.381	6.9911	0.221
		6	0.199	0.228	8.6529	0.194
		7	-0.041	-0.022	8.7265	0.273
		8	-0.109	-0.005	9.2650	0.320
		9	-0.153	-0.115	10.373	0.321
		10	0.012	-0.205	10.380	0.408
		11	-0.011	-0.267	10.386	0.496
		12	0.045	-0.057	10.499	0.572
		13	-0.101	-0.077	11.086	0.604
		14	-0.127	-0.049	12.069	0.601
		15	-0.106	0.028	12.791	0.618
		16	-0.020	0.129	12.818	0.686

و للتأكد من صحة ذلك قمنا بدراسة العلاقة ما بين البواقي و البواقي المؤخرة بفترة واحدة ووجدنا أنه لا توجد علاقة ما بينها و كذلك بالنسبة لـ CORRELOGRAM بواقي النموذج و الذي يظهر أن كل

معاملات الارتباط الذاتي ما بين البواقي في فترات مختلفة مساوي للصفر أي لا تجمعهم علاقة ارتباط فيما بينهم ، مما يعني عدم وجود هذه المشكلة.

وزيادة عن ذلك قمنا أيضا باختبار بروش–جودفري لنفس الرتبة التي تظهر نتائجه في الجدول السابق، حيث قيمته الاحتمالية أكبر تماما من 0.01 و 0.05، ما يجعلنا نقبل فرض العدم القائل أن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، و لكن عدم وجودها في الرتبة الأولى لا يعني غيابها في الرتبة الثانية، هذا ما جعلنا نعيد الاختبار و لكن برتبة أعلى من الأولى و هي الرتبة الثانية، كانت نتائج هذا الاختبار كالآتي:

الجدول رقم (4–13): اختبار بروش وجودفري للارتباط الذاتي ما بين البواقي للرتبة الثانية

	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
إحصائية فيشر	3.541395	(2,27)	0.4307
Obs*R-squared	6.649962	2	0.3597

المصدر: من إعداد الباحثة, باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الاحتمالية لاختبار بروش–جودفري للرتبة الثانية أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يجعلنا نقبل فرض العدم القائل إن أخطاء النموذج غير مرتبطة فيما بينها، وبهذا نكون قد أتممنا الخطوة الأولى أو المرحلة الأولى من تحديد عدم وجود مشكلة من المشاكل القياسية.

الفرع الثالث: الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

يعتبر ثبات التباين أحد الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة مربعات الصغرى العادية، فإذا توافر هذا الافتراض الذي يشير إلى تباين قيم البواقي حول الخط المقدر و إلى تشتت القيم المشاهدة للمتغير التابع حول الخط المقدر يكون ثابتا، أي يوجد تباين واحد لجميع القيم المشاهدة حول خط الانحدار المقدر، و في حالة اختلال هذا الافتراض و تغير تباين القيم المشاهدة و بالتالي تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري يؤدي إلى ظهور مشكلة تسمى بمشكلة عدم ثبات التباين، حيث تتمثل هذه المشكلة في تغير قيم الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري ما يدل على وجود علاقة ارتباط بينهما، و يلاحظ أن وجود مثل هذا الارتباط بين

الحد العشوائي و المتغير التفسيري يؤدي لعدم ثبات التباين للحد العشوائي، و بالتالي يترتب على ذلك الاخلال بالافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة مربعات الصغرى العادية و هو ثبات تباين الحد العشوائي ، و لفحص أو كشف عن هذه المشكلة سنستعين باختبار اختبار بروش- بايجن – جودفري، اختبار هارفي، اختبار جليجر، اختبار ARCH و اختبار وايت حيث كانت نتائج هذه الاختبارات كالآتي :

الجدول رقم (4-14): اختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	3.295169	(29,2)	0.0513
Obs*R-squared	5.925508	2	0.0517

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار بروش وبايجن وجودفري لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

الجدول رقم (4-15): اختبار هارفي لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	0.174874	(29,2)	0.8404
Obs*R-squared	0.381330	2	0.8264

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار هارفي لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

الجدول رقم (4–16): اختبار جليجر لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	2.667304	(29,2)	0.0864
Obs*R-squared	4.971878	2	0.0832

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار جليجر لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة.

تسمح نماذج ARCH بنمذجة المتغيرات المالية التي تحتوي على تباين شرطي غير ثابت للأخطاء العشوائية حيث أن التطاير الشرطي الذي يعبر في الغالب عن المخاطرة غير ثابت، يعتمد إذن هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM.

الجدول رقم (4–17): اختبار ARCH لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	0.011440	(29,1)	0.9156
Obs*R-squared	0.012224	1	0.9120

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار ARCH لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة، وعليه يمكننا القول إنه لا يوجد أثر لـ ARCH.

الجدول رقم (4–18): اختبار وايت لعدم ثبات التباين بواقي النموذج

	Value	Df	Probability
إحصائية فيشر	1.855011	(26,5)	0.1371
Obs*R-squared	8.413926	5	0.1349

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمته الاحتمالية لاختبار وايت لعدم ثبات التباين أكبر تماما من 0.01 و0.05، ما يوحي أن مشكلة عدم ثبات التباين لبواقي النموذج غير موجودة. وعليه يمكننا القول إن تباين بواقي النموذج المقدر ثابت أو متجانس مما يعني أن الفرضية أو القيد المفروض في التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية محقق.

وفي الأخير يمكننا استنتاج أن النموذج الذي سنعتمد عليه في دراستنا لا يحتوي على مشاكل قياسية والتي كانت ستسبب تحيزات كبيرة في النتائج، هذا يعني أن النموذج القياسي لهذه الدراسة يتميز بقدرة تفسيرية عالية جدا وذات جودة ممتازة.

المطلب الرابع: عرض النتائج وتفسيرها

بناء على نتائج الدراسة القياسية وبالاعتماد على الجانب النظري للعلاقة بين البطالة والتضخم في ظل منحنى فيليبس يمكن التوصل إلى مايلي:

– اختبار الفرضية الأولى:

- إن معلمة المتغير التفسيري ألا وهي البطالة ذات دلالة إحصائية عند عتبة 1 % و 5 % و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 1.201133-في النموذج، أي أن كل تغير في البطالة بنسبة 1 % يؤدي إلى تغير التضخم بنسبة 1.201133- %، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على التضخم في الجزائر. فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو تخفيض معدلات البطالة فإن ذلك سينعكس ذلك سلبا على ارتفاع الأسعار. ضف إلى ذلك فإن القيمة السالبة لمعامل الارتباط

والتي قدرت بـ 0.787 -تدل على علاقة الارتباط السالبة بين المتغيرين، وهذا يتفق مع الشق الأول من الفرضية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري.

– اختبار الفرضية الثانية:

إن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0,787 و هي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغير، المؤثر البطالة ومتغير الاستجابة التضخم قوي نسبيا. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة بوجود ارتباط قوي بين البطالة والتضخم في الجزائر. إذن **فالفرضية الثانية محققة.**

–اختبار الفرضية الثالثة:

إن قيمة معامل التحديد أكبر من 0.5 (0,631247) أي 63 % وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح الذي تتساوى بالتقريب مع معامل التحديد(0,621457) أي 62 % ما يعني أن النموذج المختار أو بالأحرى المتغير التفسيري الموضوع في النموذج أو المتخذ في الدراسة ذو قوة تفسيرية وله تأثير على المتغير التابع. حيث تفسر البطالة 63 % من التغيرات الحادثة في التضخم، أما النسبة المتبقية أي 37 % ترجع لأخطاء عشوائية. إن بلوغ معامل التحديد هذه القيمة يؤكد لنا أن النموذج المختار في الدراسة لا يحتوي نسبيا على متغيرات مهملة و هو شيء أساسي في دقة التقدير. **إذن فالفرضية القائلة أن البطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر محققة.**

–اختبار الفرضية الرابعة: بما أن التضخم حساس للبطالة والعلاقة بينهما عكسية **فالفرضية القائلة أن منحنى فيليبس ينطبق على الحالة الجزائرية محققة،** حيث تنعكس تقلبات معدلات البطالة على التضخم كما يلي:

- شهدت الفترة 1990-2000 ارتفاعا قياسيا في معدلات البطالة وصل إلى 31.8 % سنة 1995 مقابل تسجيل انخفاض قياسي في مستويات التضخم بلغ 0.3 % سنة 2000. وهذا راجع للإجراءات التي انتهجتها الحكومة من حيث خصخصة المؤسسات العمومية والذي انجر عنه تسريح آلاف العمال في إطار برنامج التعديل الهيكلي.
- "مرحلة الانعاش الاقتصادي"(2001-2015): ظهرت بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي انعكس إيجابا على إيرادات الدولة، ومع عودة الاستقرار والأمن للبلد تم تبني المنهج الكينزي

الداعم للطلب الفعال من خلال التوسع في السياسة المالية وزيادة الإنفاق الحكومي ما أدى إلى تسجيل انخفاض قياسي في معدلات البطالة بلغ 9.8 %سنة 2013، لكنه في المقابل انعكس على ارتفاع كبير معدلات التضخم بلغ 8.9 % سنة 2012 والذي تزامن مع تسجيل أعلى سعر لبرميل النفط قدر بـ 112.94 سنة 2011.

- بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ودخول الجزائر مرحلة التقشف تم تجميد العديد من المشاريع التنموية وتقليص الوظيف العمومي عاودت معدلات البطالة الارتفاع مقابل تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم بمتوسط 4.5 %
- إن تزامن بعض العوامل السياسية سنة 2019 مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التضخم، بعد فقدان السوق المحلية لآلاف الوظائف.

-اختبار الفرضة الخامسة: محققة

نظرا لانطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية فإنه يمكن استعماله كأداة للسياسة الاقتصادية من خلال الوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد كما يلي:

بناء على ما سبق نلاحظ أن التوليفة المثلى بطالة-تضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021، كانت خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي والتي كانت أحد أهدافها الرئيسية تخفيض معدلات البطالة، حيث لدينا توليفتان متاحتان وهما سنة 2013 حيث شهدت أدنى معدل بطالة قدر بـ 9.8 بالمائة مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.3 بالمائة وسنة 2019 بمعدل بطالة قدر بـ 10.5 مقابل معدل تضخم قدر بـ 2 بالمائة، انخفضت الأسعار مقابل القبول بارتفاع في معدلات البطالة. بما أن هدفنا هو تخفيض البطالة فإن التوليفة المثلى كانت سنة 2013 حيث حافظت على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائر فهو معدل تضخم مقبول. وهو الهدف الرئيسي من الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن هناك علاقة عكسية قوية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري، فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو تخفيض معدلات البطالة فهذا يؤدي إلى ارتفاع محسوس في معدلات التضخم، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على التضخم في الجزائر. كما تم التوصل إلى أن الارتباط بين هذين المتغيرين قوي نسبيا. ضف إلى ذلك فالمتغير التفسيري الموضوع في النموذج أو المتخذ في الدراسة ذو قوة تفسيرية وله تأثير على المتغير التابع. فالبطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر. بما أن التضخم حساس للبطالة والعلاقة بينهما عكسية يمكن القول أن منحنى فيليبس ينطبق على الحالة الجزائرية، ويمكن استعماله كأداة للسياسة الاقتصادية في الجزائر، من خلال الحصول على مجموعة من البدائل المتاحة (بطالة، تضخم)، حيث كانت التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد الجزائري سنة 2013 حيث شهدت أدنى معدل بطالة قدر بـ 9.8 بالمائة مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.3 بالمائة والتي حافظت على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائر فهو معدل تضخم مقبول، ويعتبر كردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية.

خـــاتـــمـــة

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى أن كل من البطالة والتضخم متغيران حتميان غير مرغوب بهما في الاقتصاد، لكن ليس المشكل في التضخم بل في حدته ودرجة تطوره، فإذا كان تضخما مدروسا ومحسوبا فلا بأس به بحيث يكون ناتجا عن ردة فعل طبيعية للحركة الاقتصادية، أما إذا كان بمعدلات مرتفعة وغير متوقعة فهنا يكمن الخطر على الاقتصاد لأنه ناتج عن رد فعل مبالغ فيه أي فرط حساسية في الاقتصاد بحيث ينجم عن تطبيق سياسة اقتصادية معينة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وتنعكس هذه الأهداف على مقدار كبير من التضخم، بمعنى أدق أن نسبة التضخم تحدث تشوها اقتصاديا، أي لا تجعل من المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد صحيحة بل اسمية أكثر منها حقيقية، وبالتالي فتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل يعتمد على استقرار الأسعار.

بيد أن استقرار هذه الأخيرة يسمح بضمان مستوى مقبول من طلب الأفراد الأمر الذي من شأنه المحافظة استقرار عمل الجهاز الإنتاجي. إذن فالحفاظ على معدلات دنيا من التضخم يضمن زيادة تشغيل مختلف الموارد الاقتصادية مما يسمح بزيادة الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مستويات التشغيل وتفادي مأزق تسريح العمال وتفاقم معدلات البطالة. أما على المستوى الخارجي فاستقرار يعتبر شرطا جوهريا للحفاظ على تنافسية البلد وتوازن رصيد ميزان المدفوعات. إذن نلاحظ كيف أن وضع استقرار الأسعار كأولوية في سلم أهداف السياسة الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق الأهداف الأخرى ويعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فمشكلة البطالة موجودة لا محالة، فعند المستوى الطبيعي للبطالة نقول أنه لدينا عمالة كاملة ولا يزال هنالك أفراد لا يعملون، والعمل على زيادة العمالة بعبارة أخرى خفض معدلات البطالة لما هو أقل من المعدل الطبيعي يؤدي إلى مشكلات اقتصادية أخرى (التضخم). لذلك تكمن مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية في كيفية الوصول إلى" **التوليفة المثلى** "بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل والتي كلما اقتربت من الصفر زاد الرفاه في المجتمع.

نتائج الدراسة التحليلية:

في ظل التسليم بالأرقام المصرح بها في النشريات الرسمية للهيئات الحكومية تم التوصل إلى ما يلي:

1. يعتبر نوع التضخم السائد في الجزائر هو التضخم النقدي والذي نتج من الفجوة بين موجة النقود والناتج الحقيقي، بالإضافة إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، تعتبر المتسبب رقم واحد في ارتفاع الأسعار في الجزائر والتي لن تنخفض الأسعار ما لم يتم تقليص حجم هذه الفجوة، حيث ظهرت بسبب:

- ظهور فائض السيولة: والذي برز تحديدا ابتداء من سنة 2001 بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، والذي أدى إلى زيادة موجودات بنك الجزائر على اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل أكثر 98 من الصادرات الجزائرية. ظلت البنوك الجزائرية طيلة السنوات السابقة في احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها. مما أدى إلى ظهور مشكلة فائض سيولة غير موظفة وهذا يعني الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات المصرف اتجاه عملائه (مقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين) وهو الأمر مما يزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق. وفي ظل جمود الجهاز الإنتاجي يرتفع الإنفاق الاستهلاكي محدثا معه ارتفاع في الأسعار.
- نمو كتلة الأجور: انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة الأجور طيلة فترة الدراسة، أي ابتداء من سنة 1990 وآخر زيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون سنة 2020. وقد عرفت ارتفاعا كبيرا وملحوظا خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط، حيث تعتمد مداخيل البلاد الجبائية على 65 % من الجباية البترولية، وتدفع 70 % من الرواتب على أساس هذه المداخيل. إن الهدف من زيادة الأجور هو تحفيز الطلب في الاقتصاد تحت توقعات تحفيز الاستثمار، لكن عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لموجة الطلب أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين الطلب والعرض في الاقتصاد انعكس على ارتفاع الأسعار.
- نمو النفقات العامة: تزامن نمو النفقات العامة في الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط على اعتبار أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد على 65 % من الجباية البترولية، ومع عودة الاستقرار والأمن للبلاد الأمر الذي حفز السلطات على تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال التوسع في السياسة المالية (تطبيق الفكر الكينزي الداعم لزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد) لكن دورة المتاجرة السياسية قد ساهمت في إهدار المال العام، فقد تم ضخ موجة نقود هائلة في الاقتصاد "كان هناك نوع من الإنفاق الجنوني وليس الحكومي". حتى النتائج فقد حدت في المدى القصير أين شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال السنوات الأولى من سياسة الإنعاش وينخفض بعدها ويستقر عند معدلات محتشمة،

وفي المقابل شهد الاقتصاد الوطني أعلى نسبة تضخم خلال فترة الإنعاش كانت سنة 2012 قدرت بـ 8.9 %

- سياسة التمويل غير التقليدي: بعد أزمة انهيار أسعار النفط مطلع 2015 ودخول الجزائر مرحلة التقشف نتيجة انخفاض موارد الخزينة لجأت السلطات إلى انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017. وإلى غاية يناير 2019 قامت الخزينة بتعبئة مقدار 6556.2 مليار دج من بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي. وعندما يتم تغطية العجز في الموازنة العامة بإصدار نقدي جديد فهو تمويل تضخمي على اعتبار أن القروض الداخلية والخارجية لا تحدث تضخما، فبالنسبة للاقتراض من الأفراد فهو امتصاص لجزء من القدرة الشرائية، أما الاقتراض من الخارج فهو يعني القدرة على استيراد سلع تكافئ النقود من العملة الصعبة. أما الاصدار النقدي الجديد هو خلق سيولة دون مقابل من السلع والخدمات.

جمود الجهاز الإنتاجي المحلي: تعتبر عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المتسبب رقم واحد في ارتفاع الأسعار في الجزائر والسبب وراء فشل السياسة الكينزية الداعمة للطلب الفعال. حيث ساهمت سياسة الإنعاش خلال السنوات الأولى وإلى غاية 2003 في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أين كان العرض يفوق الطلب المحلي. لكن فابتداء من سنة 2004 بدأت الفجوة في الظهور أين فاق الطلب العرض وبدأ اتساعها ابتداء من سنة 2005 حيث عرف العرض ثباتا نسبيا أمام موجة الطلب التي لم تتوقف عن الارتفاع عدا سنة 2020 حيث عرف الطلب انخفاضا نتيجة الحجر الصحي في ظل جائحة كوفيد 19. وبالتالي فنتائج التوسع في السياسة الاقتصادية قد حدت نتائجها في المدى القصير بل وأدت إلى ارتفاع الأسعار وهذا يدل على قصور الجهاز الإنتاجي المحلي. وهو السبب أيضا وراء سياسة تخفيض العملة والتي كان لها من الأثر السلبي الذي ساهم في تفاقم ارتفاع معدلات التضخم. بعد أزمة انهيار أسعار النفط تم انتهاج هذه السياسة بهدف الحفاظ على ما تبقى من احتياطات الصرف، وهذا عن طريق تعجيز المواطن عن اقتناء الواردات التي يرتفع سعرها عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، لكن انتهاج سياسة تقييد الواردات تسلتزم تعويض العرض الأجنبي بعرض محلي وهو ما يعرف بسياسة إحلال الواردات وتعني أن يقوم الجهاز الإنتاجي المحلي بزيادة قدرته الإنتاجية وهذا يتطلب مرونة غير متوفرة لدى قطاعي الصناعة والزراعة بالجزائر حيث يتم استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج فضلا عن غياب إنتاج التكنولوجيا.

- الفجوة بين المعروض النقدي والعرض الحقيقي: إن إصدار النقود في أي منظومة نقدية واقتصادية يكون على أساس ما يقابلها من إنتاج، وإن الهدف من وضع هذا المعيار هو الحفاظ على استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للنقد، وهي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري، فالأخذ بعين الاعتبار عنصر الإنتاج في إصدار النقود هو أمر منسي خاصة في ظل تبني النهج الكينزي القائم على التوسع في السياسة الاقتصادية وأمام الاعتماد على شبه الكلي على العائدات النفطية والتي شهدت في الفترة السابقة ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط وأدت إلى انتعاش أصول بنك الجزائر بالعملة الصعبة. فقد أدى ارتفاع الطلب العالمي على البترول إلى ارتفاع سعره مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الصادرات ما يعني تدفق مزيد من العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإصدار النقدي. حتى بعد انهيار أسعار النفط تم اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كآلية للتمويل غير التقليدي سنة 2017.

2. من أجل إعادة استقرار الأسعار وامتصاص فائض السيولة قام بنك الجزائر بالعمليات التالية:

- يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم عملية لبنك الجزائر حيث تم تطبيقه ولأول مرة سنة 1990، أما التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة فتعتبر أحدث وسيلة خلال فترة الدراسة حيث تم تطبيقه سنة 2005 لمعالجة فائض السيولة إلى جانب أداة استرجاع السيولة سنة 2002. واللتان أثبتتا فعاليتهما في امتصاص فائض السيولة ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر إلى جانب الاحتياطي النقدي الالزامي.
- سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية، إذ بلغ متوسط التضخم نسبة 4٪ بين 2002 و2014. وأمام ارتفاع السيولة المصرفية المسجل خلال الثلاثي الأول من سنة 2017، توقف بنك الجزائر عن عمليات الضخ ووضع قيد التنفيذ الأدوات المناسبة للسياسة النقدية، لإعادة امتصاص السيولة الناجمة عن التمويل النقدي (غير التقليدي)، وهذا من خلال إعادة تفعيل عمليات السوق المفتوحة لاسترجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018، وعمليات استرجاع السيولة ثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018، ليتم استبدالها بعمليات استرجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة (7) أيام لغاية شهر جويلية 2019، ومراجعة نسبة الاحتياطات الإجبارية نحو الارتفاع من4 ٪ إلى 10 ٪ سنتي 2018 و2019.

3. يعتبر الإنفاق الحكومي، المحدد الأساسي والرئيسي للبطالة في الجزائر، على اعتبار أن القطاع العام هو المسيطر على معظم المشاريع والاستثمارات في البنى التحتية والمشاريع المنتجة مقابل حصة ضئيلة للقطاع الخاص، وعليه ومادام الاقتصاد الجزائري ممول بالأساس من قطاع المحروقات، فان فقدان هذا المورد أو انخفاض حصيلته ستؤدي بالضرورة إلى تراجع الدولة عن تنفيذ برامجها التنموية ومنه التأثير على سوق العمل في الجزائر وهو ما يظهر فيما يلي:

- ساهم برنامج الخوصصة أعقاب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة 1995 في تسريح آلاف العمال وحل آلاف المؤسسات في الجزائر، وهو ما يفسر الارتفاع القياسي في معدلات البطالة الذي شهدته الفترة 1990-2000 مسجلة أعلى معدل بطالة سنة 1995 والذي قدر بـ 31.8 %.
- ساهمت سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في تسجيل انخفاض قياسي في معدلات البطالة حيث تراجعت من 29.8 % سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2013 وهو أدنى معدل بطالة خلال فترة الدراسة. حيث تدخلت الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية السابقة. فارتفاع أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على إيرادات الدولة، وبالتزامن مع عودة الاستقرار والأمن إلى البلاد مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، والعديد من البرامج الأخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وتمويل مختلف برامج الدعم وخاصة تلك الموجهة للشباب .وكان لهذه البرامج أثر جد إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة. فلقد تم استحداث مئات آلاف المناصب.
- أدت أزمة انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ومطلع 2015 إلى تغيير منحى السياسة الاقتصادية ودخول الجزائر لمرحلة التقشف الأمر الذي انعكس سلبا على استكمال المخططات التنموية وتجميد العديد من المشاريع وتقليص الوظيف العمومي جراء تراجع إيرادات الدولة وهو ما أدى إلى عودة ارتفاع معدلات البطالة.
- إن تزامن العوامل السياسية سنة 2019 إلى جانب تبعات الجائحة سنة 2020 أدى إلى فقدان السوق المحلية لآلاف الوظائف خلال سنة 2020، بسبب غلق المصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى. فقد أغلقت مصانع لتركيب وتجميع السيارات في الجزائر خلال العامين 2019 و2020 وسرح موظفوها، أغلبها مملوكة لرجال أعمال تورطوا في قضايا فساد. وهو ما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة.

- بالإضافة إلى العوامل السابقة، فظاهرة البطالة في الجزائر تنبع من أسباب أخرى مثل مشكلة عدم التوافق بين خصائص طالبي العمل واحتياجات سوق العمل والتي تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه صياغة إستراتيجية العمالة في الجزائر، والناجمة عن سوء الإدارة والتخطيط وتشريعات العمل التي لا تأخذ بعين الاعتبار عنصر الكفاءة والتي أدت إلى تفاقم معدلات البطالة خاصة لدى فئة حاملي الشهادات. كذلك يعتبر النمو السكاني ومشكلة التوزيع الجغرافي من أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل متعددة، ولا يستطيع خلق فرص العمل الكافية لمواجهة عرض العمل المتزايد.
- إن نوع البطالة الغالبة في الجزائر هي بطالة مستترة بعبارة أخرى مقنعة والتي تتميز بنشاط ذو إنتاجية ضعيفة، وهذا راجع إلى وجود فائض في سوق العمل بحيث أن هذا الأخير يتطلب عددا أقل من العمال، و هذا النوع من التشغيل هو هدر للوقت وهدر للطاقات البشرية. واستنزاف لموارد الدولة خاصة وأنها ترتكز على أسس ريعية هشة.

4. تستند سياسة التشغيل في الجزائر أساسا على مخطط عمل وطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة. يرتكز هذا المخطط على مسعى شامل و متناسق يأخذ بعين الإعتبار مساهمة الفاعلين و الشركاء في مكافحة البطالة، ضرورة تعزيز المرفق العمومي للتشغيل من أجل تسيير سوق العمل بكفاءة، وكذا ضرورة إرساء مسعى قطاعي مشترك لمعالجة مسألة التشغيل والبطالة. تتمثل مساهمة السياسة الوطنية للتشغيل في المؤسسات التالية: "الوكالة الوطنية للتشغيل" ومهمتها تسيير الشغل في الجزائر من خلال الوساطة في سوق العمل. "برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية" وهدفه معالجة البطالة لدى فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة. كما هدف إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، "برنامج عقود ما قبل التشغيل" حيث تبنت الجزائر هذا البرنامج بعد الارتفاع الحد في معدلات البطالة وسط الشباب الحاملين للشهادات الجامعية. "برنامج التنمية المحلية" ويهدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إنشاء مشاريع تخدم المصلحة العامة. "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" إذ يعمل على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة. "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة

والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل. "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. "جهاز ترقية العمل المأجور" (جهاز المساعدة على الإدماج المهني) وتتمثل مهمة هذا الجهاز في تسهيل الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة. برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو.

نتائج الدراسة القياسية:

بناء على نتائج الدراسة القياسية وبالاعتماد على الجانب النظري للعلاقة بين البطالة والتضخم في ظل منحنى فيليبس جاءت نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

– اختبار الفرضية الأولى:

- إن معلمة المتغير التفسيري ألا وهي البطالة ذات دلالة إحصائية عند عتبة 1 % و 5 % و كذلك ذات دلالة من الناحية النظرية، حيث بلغ تقدير معلمته 1.201133-في النموذج، أي أن كل تغير في البطالة بنسبة 1 % يؤدي إلى تغير التضخم بنسبة 1.201133- %، حيث نلاحظ أن هذا التغير يكون سلبي على التضخم في الجزائر. فإذا كان هدف السياسة الاقتصادية هو تخفيض معدلات البطالة فإن ذلك سينعكس ذلك سلبا على ارتفاع الأسعار. ضف إلى ذلك فإن القيمة السالبة لمعامل الارتباط والتي قدرت بـ 0.787 -تدل على علاقة الارتباط السالبة بين المتغيرين، وهذا يتفق مع الشق الأول من الفرضية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين البطالة كمتغير مؤثر والتضخم كمتغير استجابة في الاقتصاد الجزائري.

– اختبار الفرضية الثانية:

- إن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0,787 و هي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغير، المؤثر البطالة ومتغير الاستجابة التضخم قوي نسبيا. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة بوجود ارتباط قوي بين البطالة والتضخم في الجزائر. إذن **فالفرضية الثانية محققة.**

-اختبار الفرضية الثالثة:

إن قيمة معامل التحديد أكبر من 0.5 (0,631247) أي 63 % وكذلك بالنسبة لمعامل التحديد المصحح الذي تتساوى بالتقريب مع معامل التحديد(0,621457) أي 62 % ما يعني أن النموذج المختار أو بالأحرى المتغير التفسيري الموضوع في النموذج أو المتخذ في الدراسة ذو قوة تفسيرية وله تأثير على المتغير التابع. حيث تفسر البطالة 63 % من التغيرات الحادثة في التضخم، أما النسبة المتبقية أي 37 % ترجع لأخطاء عشوائية. إن بلوغ معامل التحديد هذه القيمة يؤكد لنا أن النموذج المختار في الدراسة لا يحتوي نسبيا على متغيرات مهملة و هو شيء أساسي في دقة التقدير. **إذن فالفرضية القائلة أن البطالة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات التضخم في الجزائر محققة.**

-اختبار الفرضية الرابعة: بما أن التضخم حساس للبطالة والعلاقة بينهما عكسية **فالفرضية القائلة أن منحنى فيليبس ينطبق على الحالة الجزائرية محققة،** حيث تنعكس تقلبات معدلات البطالة على التضخم كما يلي:

- شهدت الفترة 1990-2000 ارتفاعا قياسيا في معدلات البطالة وصل إلى 31.8 % سنة 1995 مقابل تسجيل انخفاض قياسي في مستويات التضخم بلغ 0.3 **%** سنة 2000.
- "مرحلة الانعاش الاقتصادي"(2001-2015): تم تسجيل انخفاض قياسي في معدلات البطالة بلغ 9.8 %سنة 2013، لكنه في المقابل انعكس على ارتفاع كبير معدلات التضخم بلغ 8.9 % سنة 2012.
- بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ودخول الجزائر مرحلة التقشف عاودت معدلات البطالة الارتفاع مقابل تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم بمتوسط 4.5 %
- إن تزامن بعض العوامل السياسية سنة 2019 مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التضخم.

-اختبار الفرضة الخامسة: محققة

نظرا لانطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية فإنه يمكن استعماله كأداة للسياسة الاقتصادية من خلال الوصول إلى التوليفة المثلى (بطالة، تضخم) في الاقتصاد كما يلي:

بناء على ما سبق نلاحظ أن التوليفة المثلى بطالة-تضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021، كانت خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي والتي كانت أحد أهدافها الرئيسية تخفيض معدلات البطالة، حيث لدينا توليفتان متاحتان وهما سنة 2013 حيث شهدت أدنى معدل بطالة قدر بـ 9.8 بالمائة مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.3 بالمائة وسنة 2019 بمعدل بطالة قدر بـ 10.5 مقابل معدل تضخم قدر بـ 2 بالمائة، انخفضت الأسعار مقابل القبول بارتفاع في معدلات البطالة. بما أن هدفنا هو تخفيض البطالة فإن التوليفة المثلى كانت سنة 2013 حيث حافظت على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائر فهو معدل تضخم مقبول. وهو الهدف الرئيسي من الدراسة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة توجيه النفقات العمومية نحو القطاع المنتج خاصة القطاع الفلاحي لما له من دور في القضاء على البطالة وتحقيق فائض إنتاجي من شأنه تخفيض الأسعار وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من جهة ومن جهة أخرى فك التبعية نحو الخارج؛
- بما أن مشكلة البطالة موجودة لا محالة يجب أن تعطى الأولوية لاستقرار الأسعار والذي يعتبر مفتاح الاستقرار الاقتصادي؛
- يجب أن يتناسب مستوى العرض نقدي مع مستوى النمو في الناتج الإجمالي المحلي حفاظا على قيمة النقد؛
- ضرورة الاستمرار في السياسة المالية التوسعية نظرا لنتائجها الايجابية على البطالة، مع إشراك السياسة النقدية من أجل ضبط معدلات التضخم، حتى لا تستجيب للزيادة في الإنفاق العام؛
- إعادة النظر في أهداف السياسة النقدية، فيجب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية؛
- البدء في تفعيل حوكمة سياسة إنفاق المال العام ومحاربة الفساد؛
- تفعيل الدور الرقابي للمصالح المعنية في إطار السياسة التجارية الرقابية على الأسعار؛
- البعد كل البعد عن الفوائد الربوية في تطبيق السياسات الاقتصادية؛
- البعد عن الاستدانة الخارجية حفاظا على السيدة الوطنية.

آفاق الدراسة:

بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة وبالاعتماد على التوصيات أعلاه، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع والتي قد تشكل آفاقًا لدراسات مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- سياسة استهداف التضخم في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة –دراسة حالة مجموعة دول–
- أثر سياسات التشغيل على معدلات البطالة في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية–
- الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في ضبط معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد زهير شامية ، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1993.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
3. الأخضر أبو علاء العزي، **الواقعية النقدية في بلد بترولي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
4. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية،"**النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998.
5. مُحَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الإقتصادية- الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ط1.
6. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2016.
7. اسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ط 1.
8. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، 1997.
9. أسامة بشير الدباغ،" **البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007
10. بريجيت ستراكنبروك، **الاقتصاد كيف يعمل اليوم**، ترجمة هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008، ط 1.
11. بسام حجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ط 2.
12. بسام عبد الرحمان الجرايدة، **توحش الضمير اللبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية**، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط 1.
13. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

14. جايمس ريكاردرز ، **حرب العملات افتعال الأزمة العالمية الجديدة**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ط1.

15. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، تعريب محمود حسن حسني وونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.

16. حلاق سعيد سامي، مُحَّد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17. خالد وصاف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ط 10.

18. رمزي محمود، **التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي**، دار التعليم الجامعي،الإسكندرية، 2019.

19. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ط 1.

20. زينب عوض الله وأسامة مُحَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

21. سومست ديساي، جورج باكلي، **كل ما تريد معرفته عن علم الاقتصاد**، ترجمة أحمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ط 1،

22. شيخي مُحَّد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الحامد، الجزائر، ط1، 2011.

23. ضرار العتيبي وزملاءه، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازروي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط 1.

24. عادل عامر، **دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، دار حروف منشورة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2016.

25. عباس كاظم الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وآداء سوق الأوراق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

26. عبد الحفيظ محبوب، **من الريع الى الرفاه: المملكة العربية السعودية في طور التحولات**، إي-كتب، برج بوعريريج ، 2019.

27. عبد اللطيف حمزة القراري، **المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق**، أكاديمية أكسفورد العليا، لندن، 2016.

28. عبد الوهاب مُحَمَّد جواد الموسوي، **الليبرالية والأزمات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ط1.

29. عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط1.

30. عطية مُحَمَّد ع.م.ع.، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ط2.

31. غرباوي شهدان عادل عبد اللطيف، **تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة وردوهما في التشغيل في دول العربية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.

32. فاطمة مُحَمَّد راشد، **السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020.

33. فليح حسن خلف، **النقود والبنوك**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2006، ط1.

34. مُحَمَّد الفاتح المغربي، **النقود والبنوك**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2017، ط 1.

35. مُحَمَّد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ط 6.

36. مُحَمَّد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط1.

37. مُحَمَّد شاهين، **أسعار صرف العملات العالمية واثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

38. مُحَمَّد ضيف الله القاطبري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية–تحليلية–قياسية)**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ط1.

39. محمود حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ط1.

40. محمود حامد، **العلاقات النقدية الدولية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ط 1.

41. مرسي، كمال الدين عبد الغني، **الحل الإسلامي لمشكلة البطالة: دراسة مقارنة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004.

42. مروان عطون، **الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

43. منير الحمش، الاقتصاد **السوري في أربعين عاما – دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية (1971–2010)**، منتدى المعارف للنشر، بيروت، 2011، ط1.

44. نبيل مهدي الجنابي، **التوقعات العقلانية المدخل الحديث للنظرية الاقتصادية الكلية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ط 1.

45. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط 2.

46. هاري كلجيان ووالاس أوتس، **مقدمة في الاقتصاد القياسي المبادئ والتطبيقات**، ترجمة المرسي السيد ح. وعطية محمد ع.، إدراة النشر العلمي و المطابع، الرياض، 2001، ط1.

47. عطية محمد ع.م.ع.، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ط2، ص 367.

48. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الحامد، الجزائر، 2011، ط1، ص 73.

49. هاني صالح، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2008.

50. هلال إدريس عبد الحميد، **الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.

51. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ط 1.

52. أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. سمية بلقاسمي، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2016-2017.
2. شلوفي عمير، **التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، منشورة، جامعة تلمسان،2017-2018.
3. فنغور عبد السلام، **تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 2991 تقييم و آفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2017.

ثالثا: المجلات العلمية

1. بوالكور نورالدين، صوفان العيد، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ديسمبر 2017، العدد 2.
2. بولويز عبد الوافي، قط سليم، **دراسة تحليلية لظاهرة التضخم بالجزائر و علاقتها بسعر صرف الدينار**، مجلة مقاربات، 2017، العدد 30.
3. حسن بن العارية، عبد السلام بلبالي، **تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية "حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، العدد 4.
4. حليمي حكيمة، حليمي ليلى، **تقييم السياستان المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001-2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الإدارية والاقتصادية، ديسمبر 2018، العدد4 .
5. حمد عباسي، **معدلات البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، العدد 86.
6. رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته**، صندوق النقد العربي، 2021، العدد 18.
7. كريس بابا جورجيو، ثروت جهان، أحمد صابر محمود، **ما هو الاقتصاد الكينزي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، العدد 51

8. موسى جديدي، **دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 2016، العدد 7.

9. هشام لبزة، مُحَّد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1984– 2014**، مجلة رؤى اقتصادية، ديسمبر 2014، العدد 7 .

رابعا: دراسات علمية متخصصة

1. حسين عبد المطلب الأسرج، **دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة فى الدول العربية**، 2018.

2. رمضان يلدرم، برهان الدين ضوران، علي أصلان، **تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم**، ترجمة نور الدين عمر، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اسطنبول، 2018.

3. **النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية**، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ط 1.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

2. بنك الجزائر, **Bulletin statistique trimestriel**, Banque d'Algérie N°13, N°33, N°57).

3. البنك العالمي http://data.worldbank.org

4. الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/

5. الديوان الوطني للإحصائيات. الجزائر بالأرقام، نشرة 2021، على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

6. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي https://www.mtess.gov.dz/ar/

Les ouvrages:

1. Abderrazak El Hiri, **LES déficits budgétaires au Maroc entre l'impératif de discipline et l'objectif de relance**, l'Harmattan, Paris, 2017.

2. Agarwal Vanita, **Macroeconomics: Theory and Policy**, Pearson Education, Hoboken, 2010.
3. Badi H. Baltagi , **Econometrics** , Springer-Verlag, Berlin, 2008, 4 th ed.
4. Bart Cockx, Henri Sneessens, Bruno Van Der Linden, **Evaluation micro et macroéconomique des allégements de la parafiscalité en Belgique,** Academia Press, Bruxelle, 2005.
5. Benoît Tonglet, **LA DÉFLATION Qu'en dites-vous Nikolaï Kondratieff ?** L'Harmattan ,paris, 2003.
6. Cherunilam, **International Economics 5E**, Tata McGraw-Hill Education, New York, 2008.
7. Chris Brooks, **Introductory Econometrics for Finance**, Cambridge university press, 2008, 2nd ed.
8. D N Dwivedi, **Macroeconomics**, Tata McGraw Hill**,** New Delhi**,** 2010, 3rd ed.
9. Daniel R. Kazmer, Michele Konrad, **Economic Lessons from the Transition: The Basic Theory Re-examined**, M.E.Sharpe, New York, 2004.
10. Dominique Chamblay, Pierre André Corpon, Serge d'agostino, et autre, **Sciences économiques et sociales Tle ES**, Bréal, Paris, 2007.
11. Dominique Gambier, **Analyse conjoncturelle du chômage**, PUF, Paris, 1978.
12. Errol D'Souza, **Macroeconomics,** Pearson, Hoboken, 2008.
13. François Gauthier, **Analyse macroéconomique**, Les presse de l'université Laval, Québec, 1990.
14. Frederic Mishkin, **Monnaie Banque et marchés financiers,** Nouveaux Horizons, Paris, 2010, 9ème éd.
15. Frederick. C.v.N. Fourie, **How to think and reason in macroeconomic,** Juta Education, Cape town, 2007, 2nd ed.
16. Gérard Dion, MGR Alphonse – Marie Parent, et autre, **La stabilité de l'emploi**, Les presses universitaire de LAVAL, Québec, 1956.
17. Hussein Elasrag, **Small and medium enterprises and unemployment in the GCC Countries**, Create Space Publishing , California, 2014.
18. Irvin B Tucker, **Survey of economics**, CENGAGE, Boston, 2009, 10th ed,.
19. Isabelle Waquet, Marc Montoussé, **Macroéconomie**, Bréal, Paris, 2006.
20. J.L Bailly, G Caire, Figluzzi, V lelièvre, **Economie monétaire et financière**, Breal, Paris, 2006, 2ème éd.
21. Jean-Michel Cousineau, **Economice du travail**, Quebec, 1981.

22. Laurence S. Seidman, **Automatic Fiscal Policies to Combat Recessions,** M.E.Sharpe, New York, 2003.
23. Marc Montoussé, Gilles Renouard, **Sciences économiques et sociales: Tle ES**, Bréal, Paris, 2007.
24. Martine Roque, **Sortir du chômage,** Margada, Liège, 1995.
25. Mukund Mahajan, **Macroeconomic analysis**, Nirali Prakashan, Macharachtra, 2008, 1st ed.
26. Neva Goodwin, Jonathan Harris and others, **Principales of economis in context**, M E Sharpe, New York, 2014.
27. Nguyen Van Haw, **Les problème de l'agriculture vietnamienne**, Librairie DROZ, Paris, 1963.
28. Olivier Blanchard, Daniel Cohen, **Macroéconomie,** Pearson, Paris, 2011, 5ème ed.
29. **Principaux indicateurs économique sources et définitions**, OCDE, direction des statistiques, 2000.
30. Richard G. Lipsey, Colin Harbury, **First principles of economics**, Oxford University Press, 1993, 2nd ed.
31. Taylor Anelka, Jean François Dhenin, Michèl Pico, et autre, **Economie – Droit**, Bréal, Paris, 2007.
32. Thomas Andren, **Econometrics** , Ventus publishing ApS, Berlin, 2007.
33. Tomas R. Michl**, Macroeconomic Theory A Short course**, M.E.Sharpe, New York, 2002.
34. Valérie Mignon, **Econométrie Théorie et Applications,** Corpus Economie, Roubaix, 2008, P 104.
35. William J Baumol, Alan S Blinder, **Macroconomics Principles and policy**, CENGAGE, Boston, 2009, 11th ed.
36. Yves Carsalade, **Les grandes étapes de l'histoire économique**, Edition de l'école polytechnique, Palaiseau, 2004.

Les articles

37. A.W.Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957** », Ecoomica, Nov 1958, N°100.
38. Hashem Pesaran, Aman Ullah, Takashi Yamagata, **A Bias-Adjusted LM Test of Error Cross Section Independence**, the econometrics, March 2008, N°01.
39. **How to spot a recession**, The economist, London, Jun 11th 2019.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

Date: 09/22/22 Time: 22:32
Sample: 1990 2021

	INF	UNEMP
Mean	8.562500	17.98125
Median	4.650000	14.55000
Maximum	31.70000	31.80000
Minimum	0.300000	9.800000
Std. Dev.	9.180511	7.778815
Skewness	1.505614	0.352463
Kurtosis	3.803839	1.447393
Jarque-Bera	12.95153	3.876678
Probability	0.154032	0.143943
Sum	274.0000	575.4000
Sum Sq. Dev.	2612.735	1875.809
Observations	32	32

الملحق رقم 02:

Coefficient Confidence Intervals
Date: 09/23/22 Time: 10:07
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

		95% CI	
Variable	Coefficient	Low	High
C	12.22845	4.311818	20.14507
UNEMP	-1.201133	-2.530137	0.127872

الملحق رقم 03:

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	42.36391	(3, 29)	0.0000
Chi-square	127.0917	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0

الملحق رقم 04:

Chow Breakpoint Test: 2008
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2021

F-statistic	2.876464	Prob. F(3,26)	0.5531
Log likelihood ratio	9.171400	Prob. Chi-Square(3)	0.2710
Wald Statistic	8.629392	Prob. Chi-Square(3)	0.3465

الملحق رقم 05:

Chow Breakpoint Test: 1994
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1990 2021

F-statistic	0.703611	Prob. F(3,26)	0.5585
Log likelihood ratio	2.497872	Prob. Chi-Square(3)	0.4757
Wald Statistic	2.110834	Prob. Chi-Square(3)	0.5497

الملحق رقم 06:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	6.961964	Prob. F(1,28)	0.1344
Obs*R-squared	6.372149	Prob. Chi-Square(1)	0.1159

الملحق رقم 07:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.541395	Prob. F(2,27)	0.4307
Obs*R-squared	6.649962	Prob. Chi-Square(2)	0.3597

الملحق رقم 08:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	3.295169	Prob. F(2,29)	0.0513
Obs*R-squared	5.925508	Prob. Chi-Square(2)	0.0517
Scaled explained SS	8.280392	Prob. Chi-Square(2)	0.0159

الملحق رقم 09:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.011440	Prob. F(1,29)	0.9156
Obs*R-squared	0.012224	Prob. Chi-Square(1)	0.9120

الملحق رقم 10:

Heteroskedasticity Test: Harvey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.174874	Prob. F(2,29)	0.8404
Obs*R-squared	0.381330	Prob. Chi-Square(2)	0.8264
Scaled explained SS	0.965874	Prob. Chi-Square(2)	0.6170

الملحق رقم 11:

Heteroskedasticity Test: Glejser
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.667304	Prob. F(2,29)	0.0864
Obs*R-squared	4.971878	Prob. Chi-Square(2)	0.0832
Scaled explained SS	5.976724	Prob. Chi-Square(2)	0.0504

الملحق رقم 12:

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.855011	Prob. F(5,26)	0.1371
Obs*R-squared	8.413926	Prob. Chi-Square(5)	0.1349
Scaled explained SS	11.75774	Prob. Chi-Square(5)	0.0383

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التوليفة المثلى التي تجمع بين متغيرين حتميين غير مرغوبين هما البطالة التضخم مع الحفاظ على الجبهة الاجتماعية للمواطن الجزائري، باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط، حيث تم اختيار الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم حساس للبطالة في الحالة الجزائرية والعلاقة بينهما عكسية، ما يعني انطباق منحنى فيليبس على الحالة الجزائرية، حيث تنعكس تقلبات معدلات البطالة على التضخم كما يلي: شهدت الفترة 1990-2000 ارتفاعا قياسيا في معدلات البطالة وصل إلى 31.8 % سنة 1995 جراء تسريح العمال بسبب برنامج الخصخصة انعكس في انخفاض قياسي في مستويات التضخم بلغ 0.3% سنة 2000. "مرحلة الانعاش الاقتصادي"(2001-2015): سجلت انخفاض قياسي في معدلات البطالة بلغ 9.8 %سنة 2013، لكنه انعكس على ارتفاع كبير معدلات التضخم بلغ 8.9 % سنة 2012. بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014 ودخول الجزائر مرحلة التقشف أين تم تقليص الوظيف العمومي عاودت معدلات البطالة الارتفاع مقابل تسجيل انخفاض محسوس في معدلات التضخم بمتوسط 4.5 %. إن تزامن بعض العوامل السياسية سنة 2019 مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد 19 سنة 2020 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التضخم، بعد فقدان السوق المحلية لآلاف الوظائف. وعليه يمكن استعمال منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية، حيث كانت التوليفة المثلى في الاقتصاد الجزائري سنة 2013 "معدل بطالة قدر بـ 9.8 % مقابل معدل تضخم قدر بـ 3.3 %"

الكلمات المفتاحية: بطالة، تضخم، توليفة مثلى، أسعار النفط، النفقات العامة، الجزائر.

Abstract

This study aims at searching the optimal combination merging two inevitably undesirable variables: unemployment and inflation, while preserving the social fair of the Algerian citizen. The research was conducting on the period of 1990 to 2021.

We found that inflation was sensitive to unemployment and the relationship between inflation and unemployment was negative. These results demonstrate that the Phillips curve applies to the Algerian case, where fluctuations in unemployment rates are reflected on inflation as follows: The period 1990-2000 witnessed a significantly high unemployment rates that reached 31.8% in 1995, in contrast depicting a dramatic drop of 0.3% in inflation level in 2000. This is explained by privatizing public enterprises, which resulted in the layoffs of thousands of employees. The ‘‘economic recovery phase’’ (2001-2015):. These circumstances led to an unprecedented decrease in unemployment rates amounted to 9.8% in 2013. However, it resulted in a significant increase in inflation rates that reached 8.9% in 2012. After the collapse of oil prices at the end of 2014, Algeria entered a phase of austerity. public

employment was reduced. Unemployment rates rose again in contrast with a significant decrease in inflation rates by an average of 4.5% .The concurrence of some political factors in 2019 with the restrictions imposed by Covid-19 pandemic in 2020 led as well to high unemployment and low inflation rates leading to the lost of thousands of jobs. Thus, given the temporal consistency between unemployment and inflation in Algeria, Phillips curve can be used as a tool for economic policy by reaching the optimal combination wich was in 2013 (unemployment 9.8 % ; inflation 3.3%)

Keywords: unemployment, inflation, optimal combination, oil prices, public expenditure, Algeria.

Résumé:

Cette étude vise à rechercher la combinaison optimale fusionnant deux variables inévitablement indésirables : le chômage et l'inflation, tout en préservant l'équité sociale du citoyen algérien. La recherche a été menée sur la période 1990 à 2021.

Nous avons constaté que l'inflation était sensible au chômage et que la relation entre l'inflation et le chômage était négative. Ces résultats démontrent que la courbe de Phillips s'applique au cas algérien, où les fluctuations du taux de chômage se reflètent sur l'inflation comme suit : La période 1990-2000 a connu un taux de chômage très élevé, atteignant 31,8% en 1995, alors que le niveau d'inflation a chuté de 0,3% en 2000. Cela s'explique par la privatisation des entreprises publiques, ce qui a entraîné le licenciement de milliers d'employés. La "phase de reprise économique" (2001-2015) : cette phase a témoigné une baisse sans précédent du taux de chômage qui s'élevait à 9,8 % en 2013, en revanche, elle a entraîné une augmentation significative des taux d'inflation qui ont atteint 8,9% en 2012. Après l'effondrement des prix du pétrole à la fin de 2014, l'Algérie est entrée dans une phase d'austérité, le recrutement par l'état a été réduit. Le taux de chômage est reparti à la hausse avec une baisse significative du taux d'inflation de 4,5% en moyenne. La concomitance de certains facteurs politiques en 2019 avec les restrictions imposées par la pandémie du Covid-19 en 2020 a conduit aussi bien à un taux de chômage élevé qu'à un taux d'inflation bas, ce qui a entraîné la perte de milliers d'emplois. Ainsi, étant donné la cohérence temporelle entre le chômage et l'inflation en Algérie, la courbe de Phillips peut être utilisée comme un outil de politique économique en atteignant la combinaison optimale (taux de chômage 9.8 % et taux d'inflation 3.3 % en 2013)

Mots clés : chômage, inflation, combinaison optimale, prix du pétrole, dépenses publiques, Algérie